جامعة القدس
كلية الدراسات العليا
معهد الدراسات الإقليمية
قسم الدراسات الاسرائيلية

المستوطنات الإسرائيلية وأثرها على المسار التفاوضي الفلسطيني بعد أوسلو

إعداد الطالب:

محمد إبراهيم محمد الزماعره

إشراف الدكتور:

محمد مصالحه

قدمت هذه الأطروحة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الدراسات الإسرائيلية بكلية الدراسات العليا في جامعة القدس في القدس، فلسطين.

1433 هجري 2012م

جامعة القدس

كلية الدراسات العليا

معهد الدراسات الاقليمية

قسم الدراسات الاسرائيلية

المستوطنات الإسرائيلية وأثرها على المسار التفاوضي الفلسطيني بعد أوسلو

محمد ابراهيم محمد الزماعره

القدس – فلســـــطين

1433 هـــ / 2012م

المستوطنات الإسرائيلية وأثرها على المسار التفاوضي الفلسطيني بعد أوسلو

اعداد الطالب

محمد ابراهيم محمد الزماعره

اشراف

الدكتور / محمد مصالحة

قدمت هذه الدراسة استكمالا لتعليمات درجة الماجستير في جامعة القدس

تخصص دراسات اسرائيلية

القدس – فلســـــــطين

1433 هـــــ / 2012م

جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

معهد الدراسات الاقليمية

قسم الدراسات الاسرائيلية

المستوطنات الإسرائيلية وأثرها على المسار التفاوضي الفلسطيني بعد أوسلو

اسم الطالب : محمد إبراهيم محمد الزماعره

الرقم الجامعي: 90714405

المشرف : الدكتور محمد مصالحه

نوقشت هذه االرسالة واجيزت بتاريخ 2012/12/1 م. من أعضاء لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم وتوقيعاتهم:

أعضاء لجنة المناقشة

1- رئيس لجنة المناقشة	د. محمد مصالحة	التوقيع .....
2- ممتحناً داخليــاً :	د.أحمد ابو ديه	التوقيع .....
3- ممتحناً خارجياً :	د.عبد الرحمن الحاج	التوقيع .....

الإهداء

إلى روح الشهيد ياسر عرفات

إلى شهداء فلسطين الأبرار

إلى من ضحوا بالحياة ....فوهبوا الحياة

إلى من أناروا بدمائهم درب الحرية

إلى من سطروا بتضحياتهم ملحمة البطولة

إلى من حملوا مشعل الحرية والاستقلال

إلى من لأجلها تهون الحياة ... الى من لأجلها تستحق الحياة

الى روح (أمي الحبيبة)

إلى القلب الكبير: (والدي العزيز)

إلى الروح التي سكنت روحي : (زوجتي الغالية)

إلى نور حياتي : (أبنائي الأعزاء)

إلى رياحين حياتي (أخواتي وإخوتي)

إلى فلسطين الحبيبة

إلى أبناء شعبي الكريم

إلى أخوة الدم والمصير

أهدي هذا العمل المتواضع

إقرار

اقر أنا معد الدراسة بأنها قدمت إلى جامعة القدس لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة باستثناء ما تم الإشارة له حيث ما ورد، وان هذه الدراسة، أو جزء منها لم يقدم لنيل درجة عليا لأي جامعة أو معهد آخر .

الباحث: محمد ابراهيم محمد الزماعره

التوقيع :

التاريخ :2012/12/1

الشكر والتقدير

يعجز اللسان عن التعبير عما يكنه القلب

وعن تسطير كلمات الشكر والتقدير

في البداية احمد الله وأشكره على إنهاء هذا العمل

هنا وفي نهاية هذا العمل المتواضع أتوقف للحظة شكر وتقدير وامتنان لكل من ساهم معي في إنجاز هذا العمل

وأيضا أوجه خالص شكري للمشرف الدكتور محمد مصالحه لإعطائي الكثير من وقته وخبرته لإنجاح هذا العمل والذي منحني الفرصة لبداية حياه علمية جديدة

كما وأتقدم بخالص شكري وتقديري الى الأساتذة الذين تقدموا بمناقشة هذه الدراسة وإثرائها بآرائهم النيرة

وأيضا أوجه شكري إلى :

جامعة القدس

كلية الدراسات العليا

قسم الدراسات الإسرائيلية

ملخص الدراسة

تناولت الدراسة بالبحث والتمحيص الجانب التاريخي للمستوطنات الإسرائيلية ، حيث تم استعراض الرؤية النظرية لها ، حيث شكلت المستوطنات الإسرائيلية القاعدة الرئيسة لانطلاق المشروع الصهيوني ، وكانت تحديا كبيرا لمستقبل المناطق المحتلة من الناحية الأمنية والعسكرية ، وبهذا فقد اعتبر الاستمرار في الاستيطان تكريس لواقع على الأرض ، من خلال خلق وقائع عملية بواسطة استمرار أعمال البناء في المستوطنات بهدف خلق حقيقة جغرافية وديموغرافية لتمزيق التواصل الجغرافي والسكاني الفلسطيني.
وحاولت الدراسة التعرف على اثر استمرار الأعمال الاستيطانية في المسار التفاوضي بين الفلسطينيين والإسرائيليين وكذلك التعرف على المنهجية الإسرائيلية في توسيع المستوطنات والاستمرار في بنائها ، بالإضافة إلى الدوافع الرئيسة لتركيز بناء المستوطنات في المناطق المحتلة عام 1967 .

وحاولت الدراسة التعرف على توجه الإدارة الأمريكية بصفتها الراعي الأساسي لعملية التسوية السياسية بين الفلسطينيين والإسرائيليين من السياسة الإسرائيلية الاستيطانية ، وموقف الاتحاد الأوروبي ومؤسسات الأمم المتحدة والشرعية الدولية المتمثلة بالدول الأعضاء في المنظمة الدولية .
استخدمت الدراسة المنهج التاريخي والوصفي لمعالجة البيانات والدراسات المنشورة حول هذا الموضوع .

وقد توصلت الدراسة إلى أن السياسة الإسرائيلية المتبعة في الاستمرار في الأعمال الاستيطانية هي من المعيقات الرئيسة لاستمرار المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين ، وأنها تشكل نقطة الحسم أو التفجير لأية تسوية قادمة ، وان السياسة الإسرائيلية سببا رئيسا لوقف (لعدم استمرار) المفاوضات بين الجانبين .

ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة أيضا أن الهدف الرئيس من سياسة الأمر الواقع الذي تتبعه إسرائيل في بناء المستوطنات هو إعاقة أهداف الفلسطينيين المستقبلية والتي من أهمها إقامة دولة فلسطينية على حدود عام 1967 ، وتوصلت الدراسة كذلك بان وجود الثغرات في اتفاقية أوسلو فيما يتعلق بموضوع الاستيطان والتي من أهمها عدم وجود شرط في الاتفاقية بين الطرفين بوقف أو إزالة المستوطنات ، دفع الإسرائيليين إلى الاستمرار في السياسة الاستيطانية ونهب الأراضي ، ومن جهة أخرى توصلت الدراسة إلى أن عدم وجود برنامج إجماع وطني موحد في الموقف الفلسطيني المتمثل في منظمة التحرير الفلسطينية من جهة ، والفصائل غير المنضوية تحت راية منظمة التحرير الفلسطينية هو من الأسباب الرئيسية كذلك التي دفعت إسرائيل إلى الاستمرار في الأعمال الاستيطانية .

وفي ضوء هذه النتائج فان الباحث يوصي بما يلي :

1- أن تتولى منظمة التحرير الفلسطينية بكافة فصائلها وتكوينها الائتلافي المفاوضات مع الجانب الإسرائيلي .

2- العمل على انضواء القوى غير الممثلة في م. ت. ف لكافة مؤسسات المنظمة بهدف خلق إجماع وطني لجميع القوى الفلسطينية الموجودة على الساحة .

3- العمل على الاستمرار في المقاومة الشعبية لمخططات الاحتلال الاستيطانية وإشراك جميع القوى الرسمية والشعبية ضمن برنامج دائم غير مرهون بمناسبات معينة .

4- إعادة النظر في بعض بنود اتفاقية أوسلو المتعلقة بالاستيطان والأمن .

5- إجراء المفاوضات مع الإسرائيليين استنادا إلى قرارات الشرعية الدولية (242،338،237،194)وذلك بهدف التوصل لتسوية شاملة للقضية الفلسطينية .

6- تعبئة الجماهير الفلسطينية بهدف القيام بحملة للدفاع عن الأراضي ، ومساندة لجان الدفاع عن الأراضي المهددة بالمصادرة لتعزيز صمود أصحاب هذه الأراضي .

7- التصدي للمخططات الإسرائيلية الهادفة إلى تهويد القدس من خلال دعم صمود سكانها الفلسطينيين ودعم المؤسسات الوطنية في القدس من خلال الترميم والبناء .

Israeli settlements and their impact on the Palestinian negotiating track after Oslo

Researcher Name: Mohammed Ibrahim Mohammed alzamara

Supervisor Name:Dr. Mohammed Masalha

Abstract

The study examined the historical aspect scrutiny of Israeli settlementsby reviewing its theoretical vision,Israeli settlements formed the main base for the start of the Zionist project. It was a great challenge for the future of the occupied territories in terms of security and military. The main object ofSettlement is to devote to the reality on the ground and tocreate geographic and demographic fact to disrupt the territorial contiguity of the Palestinian population. The study tried to identify the impact of business continuity in the settlement negotiation process between the Palestinians and Israelis,

Also to Identify the methodology Israeli settlement expansion and continue to build, in addition to the main motivations to focus the building of settlements in the occupied territories in 1967.The study tried to identify the direction of the U.S.A administration as the primary sponsor of peace process between Israelis and Palestinians ofIsraeli, also to identify the position of the European Union and United Nations organizations and the international legitimacy of the Member States of the international organization. The study used historical and descriptive approach to address the data and published studies on this topic.

The study found that the policy followed in the continuing Israeli settlement in the business are the main obstacles to the continuation of the negotiations between the Palestinians and Israelis because Israeli policy is to stop the negotiations between the two sides.

The main objective of the Israeli policy is to fait accompli that followed Israel's building of settlements is impeding future goals of the Palestinians and the most important of which is the establishment of a Palestinian state on the 1967 borders. The study found that there is gaps in the Oslo agreement with respect to the subject of the settlement and the most important of which is the lack of a clause in the agreement between the parties to stop or remove settlements and theLack of a unified national consensus in the Palestinian position represented by the Palestine Liberation OrganizationIs one of the main reasons as well that prompted Israel to continue settlement business.

In light of these results, the researcher recommends the following:

1- To take all the Palestinian Liberation Organization (PLO) factions and composition of the coalition negotiations with the Israeli side.

2 – join all the Palestinian forces not represented in PLO for all the institutions of the organization with the aim of creating a national consensus of all the Palestinian forces on the scene.

3- Continue the popular resistance to the occupation and settlement schemes involve all official and popular forces within the permanent program.

4 - reconsideration of some of the terms of the Oslo agreement relating to settlement and security.

5 - Conducting negotiations with the Israelis on the basis of international legitimacy resolutions (194,237,338,242) and the aim of reaching a comprehensive settlement of the Palestinian issue

5- Organize campaign to defend the land, and to support the Committees for the Defense of endangered land confiscation to strengthen the resilience of the owners of these lands.

7 -To address the Israeli schemes aimed at the Judaization of Jerusalem by supporting the steadfastness of the Palestinian population and to support national institutions in Jerusalem through the repair and construction.

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
الاقرار	أ
الشكر والتقدير	ب
الملخص	ج
Abstract	ه
فهرس المحتويات	ز
قائمة الملاحق	ط
الفصل الأول: مقدمة الدراسة ومنهجيتها	**1**
تمهيد	**2**
مشكلة الدراسة	**9**
أهداف الدراسة	**10**
أهمية الدراسة	**11**
منهج الدراسة	**12**
الفصل الثاني : الإطار النظري للمستوطنات الإسرائيلية	**14**
المبحث الأول : الفكر السياسي الإسرائيلي للاستيطان	**15**
المطلب الأول : التعريف بالاستيطان	**15**
الفرع الأول : الأساس الفكري للاستيطان	**15**
المبحث الثاني : تعريف الاستيطان الإسرائيلي	**18**
المبحث الثالث: دوافع الاستيطان الإسرائيلي	**22**
الفرع الأول :الدافع الاحلالي	**23**
الفرع الثاني : الدافع الأمني	**25**
الفرع الثالث : الدافع السياسي	**27**
المطلب الأول : المستوطنات الإسرائيلية قبل اتفاقية أوسلو	**30**
الفرع الاول : مرحلة حكومة حزب العمل 1967 – 1976	**31**
الفرع الثاني : مرحلة حزب الليكود 1977 – 1984	**32**
الفرع الثالث : مرحلة حكومة الائتلاف (الليكود وحزب العمل 1985 ، 1990)	**33**
المطلب الثاني : المستوطنات الإسرائيلية بعد اتفاقية أوسلو	**37**
الفرع الأول : حكومة حزب العمل 1992-1996	**37**
الفرع الثاني : حكومة حزب الليكود 1996-1999	**39**
الفرع الثالث : حكومة حزب العمل 1998-2001	**39**
الفرع الرابع : حكومة حزب الليكود 2001-2006	**39**
الفرع الخامس : حكومة حزب كاديما 2006-2009	**40**
الفرع السادس : حكومة الائتلاف (حزب الليكود، إسرائيل بيتنا ، حزب العمل ، شاس ، البيت اليهودي	**41**
الفصل الثالث : الإطار التطبيقي السياسي للمستوطنات الإسرائيلية	**42**
المبحث الأول : فرص سياسة الأمر الواقع	**43**
المطلب الأول : الإستراتيجية التفاوضية للاستيطان	**43**
الفرع الأول : المرجعية الأمنية للاستيطان	**44**
الفرع الثاني : التوجه العنصري	**50**

المطلب الثاني : فرض سياسة الأمر الواقع على الفلسطينيين (الشعب والقيادة)	**53**
المطلب الثالث : الواقع الاستيطاني وأثرة في السياسة الدولية	**59**
المبحث الثاني : التغيير الديموغرافي على ارض فلسطين	**61**
المطلب الأول : التغيير الديموغرافي في الضفة الغربية	**62**
المطلب الثاني : التغيير الديموغرافي في القدس	**67**
الفصل الرابع : اثر المستوطنات الإسرائيلية على العملية السلمية	**72**
المبحث الأول : الواقع الاستيطاني وأثرة في السياسة الدولية بعد أوسلو	**73**
المطلب الأول : موقف الأمم المتحدة من الاستيطان	**74**
المطلب الثاني : المواقف الأمريكية من العملية الاستيطانية	**75**
الفرع الأول : الموقف الأمريكي قبل أوسلو	**75**
الفرع الثاني : الموقف الأمريكي في المرحلة التحضيرية لاتفاق أوسلو	**79**
الفرع الثالث : الموقف الأمريكي في مرحلة أوسلو	**80**
المبحث الثاني : تأثير المستوطنات على الحقوق السياسية الفلسطينية	**83**
المطلب الأول : اثر المستوطنات على قيام الدولة الفلسطينية وفق رؤية حل الدولتين .	**84**
المطلب الثاني : حق تقرير المصير الفلسطيني وفق حل الدولتين	**97**
الفرع الأول : استحقاقات الهوية الوطنية الفلسطينية	**97**
الفرع الثاني : ارتباط حق العودة بقيام الدولة الفلسطينية	**102**
الفصل الخامس :	**104**
النتائج	**104**
الخاتمة	**109**
الاستنتاجات والتوصيات	**111**
الاستنتاجات	**111**
التوصيات	**112**
المصادر والمراجع	**115**

قائمة الملاحق

الرقم	الخريطة	الصفحة
خريطة رقم (1)	خريطة توضح توزيع المستوطنات الاسرائيلية في الضفة الغربية	120
خريطة رقم (2)	خريطة توضح حدود الرابع من حزيران	121
خريطة رقم (3)	خريطة توضح الضفة الغربية ما بعد اوسلو :السيطرة والفصل	122
خريطة رقم (4)	خريطة توضح مناطق الحكم الذاتي في الضفة الغربية	123
خريطة رقم (5)	خريطة توضح المخططات الاستيطانية في قلب القدس الشرقية	124
خريطة رقم (6)	خريطة توضح اوسلو 2 ،1995	125
خريطة رقم (7)	خريطة توضح تقسيم الضفة الغربية الى مناطق A B C	126

الفصل الأوّل

مقدمة الدراسة ومنهجيتها

تمهيد

يكثرُ الحديثُ حولَ قضيةِ الاستيطانِ الإسرائيليّ ، خاصة منذ بدْءِ البحثِ والتفاوض حول قضايا الحل الدائم بين الجانب الإسرائيليّ والجانب الفلسطيني، ولا سيما أن الاستيطان من أعقد هذه القضايا المطروحة؛ وذلك لتعلقه في الوقت ذاته بعدة قضايا لا تقل عنه تعقيدا، وهي : الأرض والسيادة، والمياه، والحدود، واللاجئون، والقدس، فكل هذه القضايا منفردة ومجتمعة تتعلق بشكل أو بآخر بموضوع الاستيطان.

وانطلاقاً مما سبق، يمكن اعتبار الاستيطان هو نقطة الحسم أو التفجير لعملية السلام، أو حتى يمكن اعتباره الموضوع الأهم الذي يحدد مصير المفاوضات، وقد كان واضحا من خلال استمرار اسرائيل بفرض سياسة الامر الواقع وذلك بتوسيع المستوطنات وبناءها ، الامر الذي يدل على اتخاذ اسرائيل قرارات فردية لفرضها على عملية السلام.

كما يقوم الاستعمار الاستيطاني الإسرائيليّ في فلسطين باستخدام القوة والسيطرة على الارض الفلسطينية ، كان لها الاثر الواضح على المشهد السياسي ، وعلى مسار التسوية الفلسطينية الاسرائيلية ، وهو الامر الذي عصف بكل المبادرات السلمية ، دون التوصل الى حلول .

ويعتمد الكيان الصُّهيونيّ في سياسته الاستيطانيّة منذ احتلاله للأرض الفلسطينيَّة في العام 1967م على مبدأ مرحلية تحقيق إرادة السماء بتحرير اليهود لمزيد من الأرض التي منحهم إياها الربُّ كوعد لشعبه المختار، وأنه يجب بناء المستوطنات على كامل التراب الربانيِّ وطرد الغرباء منها .

وقد تحدث الحاخام (تسفي يهودا كوك) مدعياً: " الربُّ له سياسته، وتدار على الأرض كما تريد، استيطان الأرض واحتلالها هو جزء من اقتراب ساعة الخلاص، وهو قرار الربانية لا تستطيع أية سياسة أرضية مواجهتها"

وفي خطاب للحاخام (حاييم دروكمان) في نعيه للحاخام السابق ذكره: " جيوش إسرائيل هي جيوش الرب، وتسير الأمور كما رآها الحاخام بتطبيق دبابات ومدافع وطائرات الجيش الإسرائيليّ فرضاً من فروض الله تجاه عباده، وواجبنا المقدس هو تنفيذ الأوامر الربانية الداعية إلى الاستيطان في أرض إسرائيل"[1]

[1] عديت زرطال وعقيبا الدار، **أسياد البلاد، المستوطنون ودولة إسرائيل**، 1967- 2004،ترجمة عليان الهندي، 2006 ، ص 2.

فالمشروعُ الصُّهيونيّ بالأساس قائم من مصدر دينيّ عقائدي، ويعمل الساسة اليهود ضمن هذا الاطار على تحقيق الهدف، وهو طرد العرب الفلسطينيين وتهجيرهم من أرضهم، ومواصلة الصراع مع الشعوب العربية إلى حين فرض هيمنة الاستعمار الصُّهيونيّ في فلسطين والشرق الأوسط .

وقد استخدم الكيان الصهيوني اساليب عديده ووسائل ذات بعد قومي تمهيدا لبلوغ الهدف وهو السيطرة على الارض الفلسطينية ، ولأجل هذا الهدف سعى المؤتمر الصهيوني المنعقد في بازل عام 1897برئاسة هيرتزل الى وضع خطوات لتدعيم وجود الكيان الصهيوني وهي :-

- تشجيع استيطان المزارعين والحرفيين والتجار اليهود في فلسطين عن طريق الوسائل المناسبة .
- تنظيم وتوحيد كل المجموعات اليَهوديّة من خلال المؤسسات الملائمة من محلية وشاملة، طبقا لقوانين الدول المقيمة فيها .
- تدعيم الشعور اليَهوديّ والوعي القومي .
- القيام بخطوات تمهيدية من أجل الحصول من الحكومات على الموافقة الضرورية لبلوغ هدف الصُّهيونيّة .

وقد تقرر في المؤتمر نفسه وضع الآليات المؤسسية الكفيلة بتحقيق المشروع مثل (الوكالة اليَهوديّة) – (البنك الصُّهيونيّ)، والجامعة العبرية في فلسطين (التي تأسست رسميا عام 1925م في القدس)، و(الصندوق القومي اليَهوديّ) المخصص لشراء واستغلال الأراضي الزراعية في فلسطين (تأسس عام 1901 م)[2].

وقد ساعد اليهود في تحقيق مزيد من الإنجازات في السيطرة وإقامة المستوطنات ما قدمه الغرب وعلى رأسهم بريطانيا من امتيازات اقتصادية؛ كشركة الكهرباء، ومصانع البحر الميت وغيرها، إضافة إلى الامتيازات الاقتصاديَّة لعب دور اجتماعي وثقافي في بناء المجتمع الاستيطانيّ، من خلال تكوين أكبر تنظيم عمالي في فلسطين (الهستدروت) يقوم بذلك الدور؛ فامتلك شركة للتموين وشركة للبناء وشركة المد ورصف الشوارع، وصندوقاً لعلاج المرضى وصندوقاً لدعم العمال اليهود العاطلين عن العمل، وأقيمت بنوك وصناديق ومؤسسات اقتصادية أخرى لعبت دوراً في بناء منظومة استقلالية للمجتمع الاستيطانيّ اليَهوديّ عن المجتمع العربي الفلسطيني[3].

وبعد عدوان 1967م واحتلال الإسرائيليّين أراضي عربية ، وبالذات بعد موجات الهجرة اليَهوديّة الضخمة ، ومع سعي الإسرائيليّين لتوطين المهاجرين الجدد، بدأت مسألة الاستيطان تتخذ أبعادا سياسية

[2] السيد ولدا أباه، ومنير شفيق، **حوارات لقرن جديد، مستقبل إسرائيل**، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط 1، 2001 م ، ص18 .
[3] د. جوني منصور **الاستيطان الإسرائيليّ**، مؤسسة الأسوار، عكا،ط 2005،ص45

مغايرة ومتباينة، حيث لم تعد تمثل قضية إجماع قويّ بالنسبة للقوى السِّياسيّة الإسرائيليَّة، كما كانت من ذي قبل، وكان هناك ربط دائم بين الاستيطان وبين الهجرة؛[4] ويمكن الحديث في هذا الصدد إلى أن ما أعلنه رئيس الوزراء الإسرائيليّ الأسبق (يتساحق شامير) في 1990/1/14م، في اجتماع قدامى " حركة حيروت " حيث قال بالحرف الواحد : "من أجل الهجرة الضخمة تحتاج إسرائيل إلى أرض – إسرائيل الكاملة ، وإلى دولة كبيرة وقوية"[5].

قبيل توقيع اتفاقية "أوسلو" عام 1993، كان المشروع الاستيطانيّ قد قطع شوطاً طويلاً نحو التكريس كواقع مادي يصعب تجاوزه في أي تسوية محتملة مع الفلسطينيين، وأصبح يشكل حقائق ديموغرافية وإقليمية – جغرافية ماثلة، إلى جانب ما يحمله من مضامين عسكرية وأمنيَّة، إلا أنَّ حجم وبنية المشروع الاستيطانيّ بقيت دون المستوى الذي طمح إليه المخطط الإسرائيليّ البعيد المدى كما تبرز في المشاريع الاستيطانيّة المختلفة.

وفي مرحلة التحضير لإعلان المبادئ وبفوز حزب العمل الإسرائيليّ في انتخابات الكنيست الثالثة عشرة عام 1992، وأصبح "إسحق رابين" رئيساً للوزراء في تموز من نفس العام، ما دفع بعض الأطراف الفلسطينيَّة إلى عقد آمال في أنْ تتخذ حكومة "رابين" نهجاً مغايراً لسياسة الاستيطان والاستيلاء على الأرض.

وما يفاجئ الفلسطينيين بأنَّ المفاوضات أصبحت على مدار سنوات تراوح مكانها، دون أنْ تحقق لهم أدنى ما كانوا يحلمون به، فكثيراً من جولات التفاوض تعطل مسارها الاستمرار بالاستيطان أو موافقة الحكومة الإسرائيليَّة على إنشاء مستوطنة ، وبالرغم من سلوك الفلسطينيين أساليب المفاوضات العديدة إلا أنَّ النتيجة هي مفاوضات دون جدوى ، وقد لجأ الفلسطينيون إلى مجلس الأمن والاتحاد الأوروبيّ والرباعية، وهناك مساعٍ حميدةٌ كانت الولايات المتحدة الأمريكية تقوم بها لم تضع المسار التفاوضي في مكانه الصحيح، وأخيراً وبالرغم من استجابة الرئيس الفلسطيني محمود عباس تحت الضغط لعقد لقاءات استكشافية مع الإسرائيليّين في الأردن كمدخل للعودة لطاولة المفاوضات، فالاستيطان هو العائق الأساسي أمام الجولات الاستكشافية أيضا وسبَّبَ فشلها.

استمرت سلطات الاحتلال خلال العام 2003م في توزيع المستوطنات وإقامة البؤر الاستيطانيّة الجديدة، وقد بلغ عدد البؤر الاستيطانيّة التي تم إنشاؤها خلال العام 2003م (6)، أقيمت جميعها على

[4] موسى القدسي دويك، **المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة**، منشاة المعارف، الإسكندرية ،2004.
[5] مصطفى الحسيني، **الاستيطان والقوى السِّياسيّة الإسرائيليَّة،2001**، ص 10.

أراضي الضفة الغربية، ومن بين تلك البؤر الجديدة موقع " نافيه نحميا" شرق مستوطنة " أرئيل" المقامة على أراضي سلفيت، وموقع "جفعات جلعات" جنوب نابلس.[6]

لقد عانى الشعب الفلسطيني كثيراً من الاحتلال الإسرائيليّ، ولم يترك باباً من النضال إلا وطرقه؛ من أجل الحصول على حقوقه المشروعة، ومن أجل الحصول على استقلاله والعيش الكريم على أرضه، وقد جرب الفلسطينيون النضال المسلح قبل الدخول مع الاحتلال في عملية التسوية ومحادثات السلام [7]، التي بدأت في عام 1991م، وصدر في عام 1993م إعلان المبادئ "اتفاق أوسلو"[8] الذي وقعته إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينيَّة، وهو ينص على فترة انتقالية طولها خمس سنوات ويجري خلالها ما يلي :

- تنقل الحكومة العسكرية إلى سلطة الحكم الذاتي الفلسطينيَّة المنتخبة بعض المهام التي تتولاها في الضفة الغربية وقطاع غزة .
- كان من المقرر أن تبدأ المفاوضات حول التسوية الدائمة التي تضع حداً للاحتلال العسكري في موعد أقصاه عام 1996م، وتنتهي في موعد أقصاه أيار(مايو) 1999م .

---

[6] خلال عام 2003 م، صادرت سلطات الاحتلال الآف الدونمات من الأراضي الفلسطينيَّة لغرض إقامة بؤر استيطانية أو لأغراض أخرى ذات علاقة بالاستيطان، ومن الأمثلة على ذلك : بتاريخ 2003/4/1 أصدر قائد الجيش الإسرائيليّ في منطقة بيت لحم قرارا يقضي بوضع اليد على عشرات الدونمات من الأراضي الزراعية لسكان قرية حوسان ونحالين، وذلك لغرض توسيع مستوطنة بيتار عليت.
بتاريخ 2003/6/24 أصدرت سلطات الاحتلال أمرا يقضي بمصادرة 25 دونماً من الأراضي في منطقة الكفريات جنوب طولكرم وذلك لغرض إقامة نقطة عسكرية جديدة
بتاريخ 2003/7/20 قامت سلطات الاحتلال بالاستيلاء على 230 دونماً من الأراضي في منطقة قيزان النجار / خان يونس وذلك بهدف توسيع حدود مستوطنة ميراج .
بتاريخ 2003/7/21 صادرت سلطات الاحتلال 182 دونماً من أراضي قرى الشيخ سعد، الخاص والنعمان، بهدف توسيع المستوطنات المحيطة بمدينة القدس.
بتاريخ 2003/8/21 صادرت سلطات الاحتلال 35 دونماً من الأراضي القريبة من مسجد بلال بن رباح قبر راحيل شمال مدينة بيت لحم .
بتاريخ 2003/8/24 صادرت سلطات الاحتلال 300 دونم من أراضي قرية باقة الشرقية قرب مثلث قفين شمال طولكرم .
بتاريخ 2003/11/21 تمت مصادرة أكثر من 20 دونماً من أراضي قرية بيت عوا في الخليل لأغراض استيطانية، كما تم بتاريخ 2003/11/23 مصادرة سلطات الاحتلال أكثر من عشرة دونمات من أراضي قرية الرماضين جنوب الخليل وذلك لغرض شق طريق استيطاني لصالح مستوطنة سنسانا القريبة .
ويبدو أن السياسة الاستيطانيّة الإسرائيليَّة ممنهجة؛ بحيث تشمل كل قطر من أراضي عام 1967م بهدف إفشال كل عملية تفاوضية وعملية سياسية تقضي بحل الدولتين وبشكل يعيق تقدم المسار التفاوضي الفلسطيني .
هذا ويشكل الاستيطان انتهاكا للقانون الدولي الإنساني . فالمادة 49 من اتفاقية جنيف الرابعة تنص على أنه لا يجوز لدولة الاحتلال أن ترحل أو تنقل جزءا من سكانها المدنيين إلى الاقليم المحتل، وتعتبر المادة 8/ب من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية الاستيطان من قبيل جرائم الحرب. كما صدرت مجموعة من القرارات عن كل من مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة للأمم المتحدة تطالب إسرائيل بالتوقف عن بناء أو توسيع المستوطنات، وتؤكد على عدم شرعيتها.
سعيد زيداني ،الهيئة الفلسطينيَّة المستقلة لحقوق المواطن، **الانتهاكات الإسرائيليَّة لحقوق المواطن الفلسطيني** خلال العام 2003 ،كانون الثاني 2004،ص 38.

[7] **عملية التسوية**: هي المصطلح البديل لتعبير "عملية السلام" باعتبار أن ما جرى حتى اليوم من مفاوضات هو خوض في قضايا تسوية سياسية وليس عملية سلام.

[8] **اتفاق أوسلو**: للتدليل اختصاراً على الاتفاقيات التي وقعت بين منظمة التحرير الفلسطينيَّة وإسرائيل في العاصمة النرويجية أوسلو، وملاحق هذه الاتفاقيات: أوسلو 2 (الاتفاق المرحلي)، واتفاقية القاهرة واتفاقية الخليل وتفاهمات شرم الشيخ.

وكان إعلان المبادئ ينص نصاً صريحاً على تأجيل مناقشة موضوع القدس والمستوطنات (أي المستعمرات الإسرائيليَّة التي أقيمت في الأراضي المحتلة)، وموضوع الحدود واللاجئين (منذ عام 1948م) حتى تبدأ محادثات الوضع النهائي، ولكن هذه المحادثات لم تشهد أي تقدم خلال العقدين من بداية المفاوضات .

ومن المعروف دولياً أن الاتفاقيات تلزم الأطراف المختلفة الموقعة عليها، وذلك ضمن حدود بنود الاتفاقيات؛ إنها لا تلزم أياً من الأطراف بأي موقف أو عمل غير منصوص عليه بوضوح لا يقبل التأويل، لذا تتجنب الاتفاقيات عادة العبارات المطاطة الغامضة التي يمكن أن تحمل أكثر من تفسير، واتفاقيات "أوسلو" بغموضها وعدم تعريف عباراتها قدمت لإسرائيل فرصة تاريخيَّة لاستكمال مشروعها الاستيطانيّ التوسعي الذي يشمل فلسطين الانتدابية، عبر منحها غطاءً من الشرعية للاستمرار في التوسع الاستيطانيّ، ومحاصرة الشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة في "جزر سكانية أشبه بأرخبيل تنفصل أجزاؤها بحواجز جغرافية ومواقع أمنيَّة". ومن المعروف كذلك أن غموض العبارات تفسره الجهة صاحبة النفوذ والقوة وأوراق الضغط لصالحها، أو بالحد الأدنى يمكن لهذا الغموض أنْ يُخضع الكثير من الأمور القطعية الدلالة إلى مادةٍ للتفاوض والمساومة.[9]

والواقع أنَّ الاتفاقية المرحلية (التي كثيراً ما يشار إليها باسم اتفاق أوسلو الثاني، المعقود عام 1995م، تحدد المناطق الدقيقة في الضفة الغربية التي ستخضع للولاية القضائية للسلطة الفلسطينيَّة في الفترة الانتقالية، والمهام التي سوف تنقل إلى تلك السلطة في الفترة نفسها، وبعد إجراء الانتخابات بدأ مجلس السلطة الفلسطينيَّة عمله في مارس سنة 1996م .

ولما كانت قضية القدس قد استبعدت من أوسلو(2)، فقد ظلت الحال في القدس الشرقية على ما كانت عليه الحال منذ عام 1967م؛ أي أنها ظلت بحكم الواقع الفعلي ضمن دولة إسرائيل، وخاضعة للقوانين الإسرائيليَّة[10].

المفاوضات هي عملية متداخلة بين طرفين أو أكثر بهدف الوصول إلى أرضية مشتركة حول مسألة أو مسائل تتضمن مصالح مشتركة، أو خلافات، وتسعى الأطراف من خلالها للتوصل إلى اتفاق مقبول يتم احترامه من الأطراف المتفاوضة جميعها[11].

---

[9] عبد الستار قاسم ،الطريق الى الهزيمه، نيسان 1998،ص255.

[10] بعد ضم القدس سُمح للفلسطينيين المقيمين داخل حدود البلدية، بأن يتقدموا للحصول على الجنسية الإسرائيليَّة بشروط معينة، ولو أنه لم يتقدم بتلك الطلبات إلا القليل. وإسرائيل تعتبر السكان الفلسطينيين في القدس الشرقية من " المقيمين الدائمين" في القدس (وهي ميزة يمكن إلغاؤها)، وكانت فترات إغلاق إسرائيل لحدود الضفة الغربية أثناء الانتفاضة، وبعد توقيع اتفاق أوسلو، تعني أن المقيمين خارج نطاق بلدية القدس لم يمنحوا تراخيص الإقامة في القدس، بل وكثيراً ما منعوا من دخول المدينة.
منظمة العفو الدولية، **إسرائيل والأراضي المحتلة، هدم المنازل ونزع ملكيتها** : تدمير منازل الفلسطينيين، الناشر: منظمة العفو الدولية، الطبعة الأولى، تشرين الثاني 2000،ص 18 .

والمفاوضات بشأن المستوطنات الإسرائيليَّة في فلسطين هي هدف واهتمام المفاوض الفلسطيني؛ كونها المعيقَ الأساسي أمام تطلعات الطرف الفلسطيني في عملية التفاوض، وهي محطة يجب الوقوف عندها قبل غيرها من الأهداف؛ لأنها من المحطات الرئيسية المتوجب الوصول إلى حل بخصوصها .

ويبدو أنَّ التفاوض من وجهة النظر الإسرائيليَّة كان مساوماً مبتزاً، كان يفاوض مستنداً إلى مبدأ الأمر الواقع، ويرفع الحد الأقصى من مطالبه، أو يخفض الحد الأدنى من مطالبه، أو يخفض الحد الأدنى منها بقدر ما يسمح الأمر الواقع بذلك، وبقدر ما ينشئ الأمر الواقع من "حق " .

إنَّ هذا التسلسلَ في جدليةِ الفكرِ الصُّهيونيّ : الهدف، والأمر الواقع، والحق الذي ينشِئُه الأمر الواقع، يشكل عماد نظرية التفاوض الإسرائيليَّة، تلك النظرية التي استمرت ونمت وتطورت وتكاملت، حينما أصبح لديها وسيلة جديدة، هي إسرائيل الدولة المتعاونة مع قوى دولية كبرى منشؤها الأمر الواقع[12].

وترافقاً للاستراتيجية الإسرائيليَّة التفاوضية تقوم إسرائيل بإصدار الأوامر العسكرية واللوائح التنظيمية لتسهمَ بتشجيع إنشاء المستوطنات وتوسيعها ومنع التنمية العمرانية للفلسطينيين عن طريق رفض إصدار التصاريح، مع التظاهر بالالتزام بالقانون الأردني المعدل[13]. في حين أنَّ الأمر العسكريَّ الإسرائيليّ رقم 418 الصادر في عام 1971 تعديلا للقانون 79: يقضي بأن يتولى مجلس التنظيم الأعلى الذي يعيِّنه القائد العسكري إصدار جميع القرارات بشأن التراخيص والمخططات وإعداد وتعديل وإلغاء أو تجاهل أو التخلي عن ضرورة وجود أي تصريح.

والاشكالية التي يطرحها البحث ما هو أثر المستوطنات الإسرائيليَّة على المسار التفاوضي الفلسطيني؟ وهل يبقى للدبلوماسية –استراتيجية التفاوض- الدور الأوّل في تحقيق تقدم ونجاح على المسار التفاوضي الفلسطيني ؟.

---

[11] صائب عريقات، **الحياة مفاوضات**، نابلس، فلسطين، عام 2008 ،ص 21 .

[12] هيثم كيلاني، **النظرية الإسرائيليَّة في التفاوض**، مركز الدراسات العربي – الأوروبيّ، بحوث إستراتيجية، توزيع دار الرازي ومؤسسة الأبحاث العربية، لبنان، ص 14 .

[13] القانون المحلي هو القانون الأردني " الذي يضم قوانين فترة الانتداب والعهد العثماني السابقة " أما القانون الرئيسي الذي يهمنا في هذا السياق فهو قانون التنظيم الأردني رقم 79 لعام 1966، ولقد دأبت السلطات العسكرية الإسرائيليَّة على الاستناد إلى هذا القانون، بانتظام، في اتخاذ القرارات الخاصة بالتخطيط سواء كان قبل "أوسلو2" (في شتى أرجاء الضفة الغربية) أو بعد " أوسلو2" (في المنطقة جيم).
وكانت المجالس البلدية الفلسطينيَّة تعالج مسائل التخطيط التفصيلية (ولو أنها تخضع في ذلك للقيود الصارمة التي تضعها دائرة التنظيم المركزية الإسرائيليَّة) قبل "أوسلو2" بوقت طويل. وقد أثر "أوسلو2" على توسيع الاختصاص الفلسطيني ليضم الموافقة على تراخيص التخطيط بحيث أصبح يشمل المنطقتين ألف وباء بأكملها؛ وهما منطقتان تابعتان للتنظيم الفلسطيني . وبقي الحال كما هو في المنطقة جيم . **إسرائيل والأراضي المحتلة**، مرجع سابق، ص 23 .

ويجدر ذكره بأنَّ الأغلبية الديمقراطية المؤيدة لإسرائيل في كونجرس عام 1992/1991م، اتسمت بتأييدها لمبادئ اتفاقات أوسلو، بينما الأغلبية الجمهورية المؤيدة لإسرائيل في الكونجرس بعد اوسلو اتسمت بتأييدها لمبادئ المعسكر القومي (معسكر اليمين)،.وخاصة في موضوع القدس والضفة الغربية.[14]

ويعد ميزان القوى في العملية التفاوضية يرتكز على العمق وراء كل جانب من طرفي النزاع وعلى اعتبار ان الولايات المتحدة الامريكية هي الوسيط في عملية التفاوض بين الجانبين الاسرائيلي والفلسطيني وعلى الرغم من الانحياز الواضح لجهود الوساطة مع الاول فان ثمة خطران يحومان فوق إسرائيل والفلسطينيين في حال فشل جهود الوساطة الأمريكية؛ يتمثل الأوّل في أنَّ الولايات المتحدة ستقول للطرفين: إنه إذا كانا لا يريدان التوصل إلى حل وسط معقول كما تقترح هي، فإنها ستتركهما ينضجان على نار هادئة. والثاني هو أنه إنْ علقت المفاوضات فإنَّ الإدارة "الأمريكية" ستنشر مشروعها بشأن حل الصراع، ولن ترتدع عن توجيه إصبع الاتهام نحو من يعرقل عملية السلام، لكنْ من المشكوك فيه أنْ تجريَ هذه الأمور على هذه الصورة.[15]

فالغزوُ يستطيع أنْ يعطيَ للقويِّ فرصةً يفرض فيها على الضعيف ما يشاء، لكنَّ الشرعية تظل مع الضعيف طالما ظل متمسكا بحقه، حتى وإنْ كان الحق مسلوباً واذا كانت السيادةُ منتهكةً، وهذا يستكمل له القيمة المعنوية للشرعية[16]. وهذا الحق الفلسطيني يرفع من معنوية المناضل الفلسطيني من أجل الحصول على حقه، وهذا البحث يكشف عنصراً دقيقاً في مسألة التفاوض؛ إنَّه بحثٌ في عملية التفاوض حول هدف أساسيٍّ لخلق السلام في منطقة يتوق كل الأشراف والأحرار في العالم أنْ يروا الأمن والاستقرار فيها .

لذلك كان لا بدَّ من إجراء دراسةٍ عمليةٍ حول قضية الاستيطان في الفترة التي حددتها الدراسة وذلك لتحديد الأهداف الكاملة وراء هذه السياسة الاستيطانيّة الإسرائيليَّة في الأراضي الفلسطينيَّة المحتلة في عام 1967م، وبيان أثر ذلك على المسار التفاوضي الفلسطيني بعد مرور عقدين من الزمن بعد اتفاقيات أوسلو، ولم يتم تطبيق شيءٍ بخصوص حل قضية الاستيطان وإقامة الدولة الفلسطينيَّة ، بل على العكس من ذلك ضاعفت الحكومات الإسرائيليَّة من إجراءاتها الاستيطانيّة في المناطق الفلسطينيَّة المحتلة 1967م؛ لتحول دون تحصل الفلسطينيين على حقوقهم الوطنية وتقرير مصيرهم وفقا للشرعية الدولية، بل نجد تصاعداً في الإجراءات القمعية ضد السكان الفلسطينيين خلال هذه السنوات، وبرغم صدور عديد من القرارات الدولية والانتقادات الموجهة من منظمات حقوق الانسان التابعة الى الامم المتحدة ضد

---

[14] **مجلة الدراسات الفلسطينيَّة، الملف / زئيف شيف**، العدد 35 ،صيف 1998 ،ص 105 .

[15] المصدر نفسة، ص 113 .

[16] محمد حسنين هيكل، **المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل**، دارالشروق،ط2،3 سنة1996 القاهرة، ص 328.

الاسرائيليين بخصوص الانتهاكات لحقوق الانسان الفلسطيني سواء ممارسة القتل او اغتصاب الارض وهدم المنازل وطرد الفلسطيني من ارضه، ومخالفتهم لقواعد القانون الدولي والتي جميعها توكد على عدم شرعية الاستيطان، وأنَّه عقبةٌ أمام التسوية والتي توقفت بسببها، فقضية الاستيطان يتوقف على المفاوضات بشأنها عملية التسوية مع الجانب الإسرائيليّ . وهذا ما سيعمل الباحث للوصول إليه من خلال هذه الدراسة .

مشكلة الدراسة

يمثِّلُ الاستيطانُ الإسرائيليّ في الفكر الصهيوني منهجية سياسة فرض الأمر الواقع على المستوى الإقليمي والدولي، بل العائق الأساسي أمام حلِّ الصراع على أساس الشرعيَّةِ الدوليّة، كما شكلت المستوطناتُ مشكلةً أمنيَّة بكافة جوانبها على الفلسطينيين من خلال الأعمال الإجرامية التي يقوم بها المستوطنون ونشر الرعب والخوف والقتل عبر مواقع استيطانية قريبة من الأحياء العربية .

وبالرغم من توجهات أغلب الدول نحو عدالة القضية الفلسطينيَّة، وباستحقاق الشعب الفلسطيني لحقوقه الثابتة على أرضه؛ من حقه في السيادة والأمن والاستقرار والهوية الوطنية، فقد دأبت حكومات إسرائيل على سياسة تبادل الأدوار من أجل الاستمرار في بناء المستوطنات؛ لتغيير ديمغرافية المنطقة وفرض واقع سياسي له انعكاساته على عملية التسوية الفلسطينيَّة الإسرائيليَّة، ويشكل خديعةً للمجتمع الدولي بسرقة أرض شعب لشعب بلا أرض، وكل ذلك يجري وفقاً لسياسة ما يسمى بأسياد البلاد المستوطنون الذين يقررون ما يجب أنْ تتصرف به حكوماتهم، ويظهر ذلك عندما تقدم حكومة باتخاذ أيِّ خطوات تخص حل الصراع والتوصل إلى تسوية في المنطقة، فإنَّهم يعملون بتنظيم مدروس مع الحكومة لوقف تلك الخطوات.

تشكِّلُ الأرض الفلسطينيَّة أساسَ الصراع بين الفلسطينيين أصحاب هذه الأرض الذين قطنوها على وجه الدوام والاستقرار فيها تاريخيا، وبين الاحتلال الإسرائيليّ الذي يزعم أنَّه يمتلك أرضاً وهبه إيَّاها الربُّ معتمداً على عقيدته في الاستيطان، فالقدسُ تمثِّلُ مكانةً هامةً للعرب والمسلمين، في حين الاحتلال الإسرائيليّ يزعم أنَّها عاصمته الأبديَّة التاريخيَّة، بحكم ما يدعي الاحتلال بوجود الهيكل المزعوم في القدس، فقد عمدت الحكوماتُ الإسرائيليَّة بكافة تشكيلاتها الحزبية بالتوافق على خلق وتغيير ديموغرافي في المدينة بعد تواصل إقامة طوق استيطانيٍّ حول مدينة القدس ، والذي لم يعد مقبولاً دولياً .

وتباعا لما سبق ذكره لجأت الحكومةُ الإسرائيليَّة إلى تقسيمِ وتقطيعِ أوصال المنطقةِ الفلسطينيَّة المحتلة حتى حدود الرابع من حزيران عام 1967م، عندما شعرت بأنَّ عملية التسوية مع الفلسطينيين قد

تؤول إلى قيام دولة فلسطينية في المستقبل نتيجة للضغوط الخارجية المتحركة حسب مصالح تلك الدول المرتبطة بالمنطقة وعمقها الإقليمي والدولي، لذلك نهجت إسرائيل وما زالت زيادة بناء المستوطنات والمستوطنين فيها، وبالذات في القدس ، لضمان فرض سياسة الأمر الواقع ، المعيق لتحقيق حلم الفلسطينيين بقيام دولتهم المستقلة التي يمكن الحديث عنها في أيِّ مفاوضات بين الجانبين .

لذلك تحاولُ الدراسةُ معالجةَ قضيةٍ بالغةِ الأهميَّةِ؛ لأنها تتعلق بالوجود الفلسطيني على الأرض، أكثر من كونها مشكلة حدود بين دولتين؛ لأنَّها تطمع في كل الأرض الفلسطينيَّة، وتوطين اللاجئين، وترحيل ما تستطيع من الفلسطينيين خارج الأرض الفلسطينيَّة وخصوصاً إلى الدول العربية مع تحميلهم مسؤولية الفلسطينيين .

ويمكنُ تحديد مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية :

1- ما هو أثر المستوطنات الإسرائيليَّة على المسار التفاوضي الفلسطيني ؟ وهل يبقى للدبلوماسية – استراتيجية التفاوض - الدور الأوّل في تحقيق تقدم ونجاح على المسار التفاوضي الفلسطيني ؟
2- هل القوة العسكرية وحدها –باستخدام حق القوة وليس قوة الحق - هي التي انبثق عنها تحقيق المشروع الاستيطانيّ؟،

وحتى تتضح معالم الدراسة وصولاً إلى الاستنتاجات المتوقعة يتطلب ذلك الإجابة على تساؤلات فرعية في سياق الدراسة.

1- هل الاستيطان يشكل المعيق الأساسي أمام عملية التسوية ؟
2- ما هي دوافع الاستيطان في المناطق الفلسطينيَّة المحتلة عام 1967م ؟
3- ما هي حقيقة المواقف الدولية من سياسة الأمر الواقع الاستيطانيّة التي تنتهجها الحكومات الإسرائيليَّة في الأراضي الفلسطينيَّة ؟.
4- ما هو توجه الادارة الامريكية الراعي الاساسي لعملية التسوية الفلسطينية الاسرائيلية من تصاعد سياسة اسرائيل الاستيطانية الممنهجة في أراضي عام 1967؟

أهداف الدراسة :

1- التعرف على المعيق الأساسي في عملية التسوية للصراع الفلسطيني – الإسرائيلي بعد أوسلو .
2- معرفة الأسباب الأساسية في منهجيات الاستيطان الإسرائيلي .
3- الكشف لما أقدمت به اسرائيل على هذا التوسع من المستوى الاستيطاني بعد أوسلو .

4- التعرف على سياسة الامر الواقع التي تتبعها إسرائيل بخلق حقائق وانشاء حق من خلال الاستيطان .
5- التعرف على سياسة اسرائيل الواضحة والممنهجة من أطماع في السيطرة والتوسع الكولونيالية عبر المشروع الصهيوني الاستعماري المؤدي الى التطهير العرقي .
6- معرفة حقيقة أن استمرار اسرائيل بالاستيطان يحول دون التصالح مع الشعوب في المنطقة بدءاً وانتهاء بالشعب الفلسطيني .

أهمية الدراسة

تكمن أهميَّةُ الدراسة في كشف زيف وادعاء إسرائيل بأنَّها تريد السلام في المنطقة، وذلك من خلال سنوات التفاوض التي أخذت أكثر من عقدين من الزمن تراوح مكانها، دون الوصول إلى حلٍّ بخصوص ملف الاستيطان المعيق الأساسي لعملية التسوية.

كما تكمن أهمية هذه الدراسة كونها تكشف عن إشكالية تأجيل موضوع الاستيطان لمفاوضات الحل النهائي، الأمر الذي استغلته الحكوماتُ الإسرائيليَّة لفرضِ سياساتِ الأمر الواقع من خلال الاستمرار بالاستيطان، وتغيير ديمغرافية ومعالم الأرض لعدم التوصل إلى حل الدولتين .

الأهمية التطبيقية :

1- يعتبر هذا البحث إضافة جديدة لقائمة المراجع العلمية الهادفة .
2- إتاحة فرصة للباحثين الآخرين لإكمال الدراسة في نفس الموضوع .
3- إثراء المعرفة العلمية لدى الباحث .
4- تفيد هذه الدراسة دائرة المفاوضات الفلسطينية في منظمة التحرير والمؤسسات الدولية والحقوقية التي تعنى بملف الاستيطان الاسرائيلي .

الأهمية النظرية: تساهم هذه الدراسة في تفسير موضوع الاستيطان وكيف يتم تناوله في مراحل تطوره المختلفة وما يترتب عليه من عقبات في مسار المفاوضات فيما يخص اقامة الدولة الفلسطينية .

منهج الدراسة

تعتمد الدراسةُ على أكثرِ من منهج؛ وذلك حسب سياق الدراسة وفصولها، فقد اعتمد الباحث في جانب من سياق هذه الدراسة المنهجَ التاريخيَّ لمراحل الاستيطان قبل وبعد اتفاقيات التسوية، والبحث يكشف من الناحية العلمية جدية دور الاستراتيجية الدبلوماسية الفلسطينية في تحقيق قيام الدولة الفلسطينية.

وقد نهج الباحث المنهج الوصفيَّ التحليليَّ في كتابة البحث، واعتمد على العديد من الفقهاء في الدراسات السِّياسيّة والاستراتيجية والقانون الدولي، ومراجع لفقهاءَ مفاوضين ناضلوا من أجل قضية الاستيطان، ومراجع لمحللين سياسيين؛ حتى نوضح للقاريْ دراسةً تسدُّ فراغاً لم تتناوله الدراسات من قبل في موضوع الاستيطان في العملية التفاوضية بين الإسرائيليّين والفلسطينيين.

كما تجدر الإشارة بأنَّ الدراسةَ قد تعرض بعض الأمثلة والوقائع ، وليس الغرض من ذكر الوقائع والأمثلة التي قد يشكِّلُ طرفٌ عربيٌّ أحد فاعليها، أنْ تكونَ موضوعاً للتقويم وتقصي مواقع الكسب والخسارة، والحيازة والتنازل، والتقدم والتراجع . وإذا ما ظهر شيءٌ من هذا القبيل في ثنايا الدراسة، فقد جاء في سياقه من أجل دعم فكرةٍ أو اقتباس واقعة أو توضيحِ مثل وليس غير ذلك .

يقسم الباحث دراسته إلى خمسة فصول ويشتمل كل فصل على عددٍ من المباحث، ويتضمن المبحث الواحد عددا من المطالب التي تحتوي أيضا على عدد من الفروع :

الفصل الأوّل :ويعرض مقدمة الدراسة ومنهجيتها، ويبين إشكالية الدراسة وأسئلتها والفرضيات التي تجيب عنها، بالإضافة إلى أهداف الدراسة وأهميتها ثم يعرض الباحث منهج الدراسة وحدودها والصعوبات التي واجهته والدراسات السابقة .

الفصل الثاني: يعرف مفهوم الاستيطان الإسرائيليّ في الفقه السِّياسيّ والقانون الدولي، ويوضح الإيديولوجيَّة الإسرائيليَّة من موضوع الاستيطان في الأراضي الفلسطينيَّة، ودوافع السياسة الاستيطانيّة الإسرائيليَّة بنبذة تاريخيَّة لذلك قبل وبعد اتفاق أوسلو كمدخل علمي يحكم التوجه العام؛ كي لا تنحرف عن مسارها وأهدافها التي حددها الباحث .

الفصل الثالث : تناول أثر المستوطنات الإسرائيليَّة على عملية التسوية، وناقش موضوعية قرارات الشرعية الدولية الصادرة بخصوص الاستيطان، كما وبيَّنَ توجه الولايات المتحدة الأمريكية من قضية الاستيطان، والتي لعبت دوراً في مسيرة التسوية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيليّ كدولة عظمى راعية للعملية السِّياسيّة في المنطقة، وتم إلقاء الضوء على توجه سياسة الاتحاد الأوروبيّ "كقطب صاعد" اتجاه عملية التسوية التي أعاقها الاستيطان .

الفصل الرابع : ناقشت الدراسة في هذا الفصل سياسة الأمر الواقع بإنشاء الاستيطان في الأراضي الفلسطينيَّة المحتلة في عام 1967م، والتي تعمل الحكومات الإسرائيليَّة المتعاقبة بمنهجية لإنشاء الحق ولتغيير ديمغرافية المنطقة بتقطيع أوصال الضفة الفلسطينيَّة؛ وذلك من خلال إقامة وتوسيع الاستيطان وطوق استيطاني أمني، وطرق التفافية؛ لخلق واقعٍ استيطانيّ، وعدم تواصل إقليمي للتجمعات السكانية الفلسطينيَّة، له أهدافٌ مستقبلية وتأثيراتٌ على عمليةِ التسوية، وأية حلولٍ مستقبليَّة تدخل فيها خلق حق لدولة استيطانية محتملة، كما بينت الدراسة في هذا الفصل التغييرَ الديمغرافيّ للقدس ذات المكانة والأهميَّة للعرب والمسلمين وخصوصيَّتها الدولية .

الفصل الخامس : تمت مناقشة الاستنتاجات والتصورات على المسار التفاوضيّ من قضية الاستيطان وما نهجته الحكومات الإسرائيليَّة المتوالية بخصوص ذلك .

واختتمت الدراسةُ هذه المناقشاتِ بالوصولِ إلى النتائج التي تجيب عن التساؤلات والاشكالية التي ناقشها الباحث في هذه الدراسة، وإثبات فرضية أنَّ مشكلة الاستيطان هي العائق الأساسيُّ لعملية التسوية في المنطقة، وأنَّ تقدم المسار التفاوضي الفلسطيني يبدأ من هذه النقطة، وأنَّ إمكانيَّة قيام الدولة الفلسطينيَّة وتحصل الفلسطيني على حقة الأمنيِّ لن يتقررَ دون معالجةِ قضيَّةِ الاستيطان من البداية .

الفصل الثاني

الإطارُ النظريُّ للمستوطناتِ الإسرائيليَّة

المبحث الأوّل

الفكر السياسي الاسرائيلي للاستيطان

تشكِّلُ الأرض الفلسطينيَّةُ المحتلةُ عام 1967م، المفصلَ المحوريَّ في عملية التفاوض بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيليّ؛ فالمستوطناتُ الإسرائيليَّة التي يقيمها الجانب الإسرائيليّ في تلك المنطقة هي التي تحقق أهدافه في السيطرة على الأرض، وعدم التوصل إلى حل يحقق أهدافَ المفاوض الفلسطيني؛ فالاستيطانُ من أخطر مكوناته أنَّه وسيلةٌ وهدفٌ في آنٍ واحد ، يلجأ إليه الجانبُ الإسرائيليّ ليلبِّيَ إيديولوجيَّة الفكرِ الصُّهيونيّ، فهو يلجأ في عملية الاستيطان باستخدام أساليب متعددة لتحقيقه من بينها استخدام السيطرةَ بالقوةِ العسكريَّةِ بحجج أمنيَّة؛ لمصادرة الأرض لقربها من نقاط أمنيَّة وعسكرية [17].

المطلب الأوّل

التعريف بالاستيطان

يرتبط تعريف الاستيطان الإسرائيليّ بالإحلال التهويدي ؛ وذلك بإحلال اليهود مكان السكان الفلسطينيين في المناطق المحتلة عام 1967؛ وذلك نابعٌ من إيديولوجيَّة صهيونيَّة مبنيَّة على أساسٍ تاريخيٍّ ودينيّ في المنطقة العربية، وذو بُعْدٍ استعماري لدول عظمى، وقد نهجت الصُّهيونيّة سياسة الاستيلاء على الأرض الفلسطينيَّة بعد طرد سكانها بوسائل عديدة أساسها القوة العسكرية.

الفرع الأوّل

الأساسُ الفكريُّ للاستيطان

يشكل الاستيطان الإسرائيليّ في فلسطين المحور الفكري الأساسيّ الذي قام عليه الفكر الصُّهيونيّ، رغم أنَّ الاستيطان كفكر وواقع لم يكن من اختراع الصُّهيونيّة، بل ظاهرة استعمارية جاءت نتاجاً للتطورات الاقتصاديَّة أثناء تطور الثورة الصناعية في أوروبا، واحتياج البلدان الصناعية للمواد الخام لاستمرار الإنتاج، فظهر التنافس الاستعماريُّ بين القوى الأوروبيّة مثل بريطانيا وفرنسا[18].

ظهرت تيارات فكرية وفلسفية تساعد اليهود بدمجهم في المجتمعات الأوروبية انطلاقا من فكرة حقوق الانسان وذلك ابان الثورة الفرنسية عام 1989 والذي سمي بعصر القوميات ، فكان من بينها تيار

[17] قيس عبد الكريم (أبو ليلى) ، فهد سليمان ، تيسير خالد ، هشام أبو غوش ، **القضية المثقوبة** ، شركة التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر، بيروت ، الطبعة الأولى 1999 ، صفحة 125

[18] صبري جريس، **تاريخ الصُّهيونيّة 1865-1917** ،الجزء الأوّل، القدس، 1987 ،ص 43

التنوير وحركة الانعتاق"[19]وحركة الهسكلاه"[20] التي نادت بذلك ودعت الى تحطيم نظام الجيتو"[21] الذي كان اليهود يعيشون فيه .[22]

وقد أدَّت تلك الظروفُ والأوضاعُ السِّياسيّة والاقتصاديَّة والاجتماعيَّة التي سادت في بلدان أوروبا، إلى استغلال كلِّ فئةٍ من الفئات الحاكمة فيها للمسألة اليَهوديّة؛ لتحقيقِ أهدافها الاستعمارية في المشرق العربي، من خلال ربطها لطموحات اليهود في إقامة وطن قومي لهم في فلسطين بالسيطرة الاستعمارية على المشرق العربي، وقد أدى الصراعُ والتنافسُ بين هذه الدول الاستعمارية لتبني هذه البلدان كل حدة للمشروع الاستيطانيّ الصُّهيونيّ لفلسطين.

قامت كثير من الدول الأوروبيّة بتشجيع المشروع الاستيطانيّ الصُّهيونيّ على أرض فلسطين؛ وذلك من أجل مصالحها في المشرق العربي، وللمحافظة على دورها كإمبراطوريات في ذلك الوقت، وقد نادى نابليون بونابرت بتوطين اليهود في فلسطين، متزعما مقولة الورثة الشرعيين لفلسطين، وذلك أثناء حصاره لمدينة عكا وقد فشل أمام بروز محمد علي باشا على الأحداث وبعدم تلبية اليهود لندائه وقد ارتد على أسوار عكا وهو يردد عبارته المشهورة لو فتحت عكا لفتحت الشرق[23].

وقد تبنت بريطانيا فكرة توطين اليهود في فلسطين، ونادت بإنشاء المستوطنات اليَهوديّة على الأرض الفلسطينيَّة، وقدم الإنجليزُ مشروعاً أسموه أرض بلا شعب لشعب بلا أرض [24]، وأخذوا بالتدليل على ذلك من الكتاب المقدس وصحة ما ورد فيه [25]،وقد ساعدت الحكومة البريطانية اليهود بتحقيق اهم اهدافهم وذلك ابان انتدابهم ارض فلسطين عام 1917 بفتح باب الهجرة والسماح لهم بإقامة مستوطنات على اراضي فلسطينية [26].

---

[19] **حركة الانعتاق**: مصطلح أطلق على محاولة دمج اليهود في المجتمعات الأوروبيّة سياسياً واقتصادياً وحضارياً في أواخر القرن الثامن عشر والقرن التاسع عشر، وقد منحت معظم الدول الأوروبيّة لليهود حقوقهم المدنية حتى نهاية القرن التاسع عشر، المسيري، المصدرالسابق،ص58-60.

[20] **الهسكلاه**: حركة التنوير اليَهوديّة الأوروبيّة، وهي حركة تحرير علمانية، دعت إلى اندماج اليهود في مجتمعاتهم، وتمثلت بشخص رائدها موشي مندلسون الذي دعا إلى منح اليهود الحريات الاقتصاديَّة والمدنية، كما دعى الحاخامين اليهود إلى الامتناع عن التصدي لحرية الفكر ونبذ التعصب الدينيّ . وقد قامت تلامذته بعد وفاته بإنشاء مدرسة يَهوديّة في برلين 1778، قامت بتدريس العلوم العصرية إلى جانب التوراة، وقد كان لهذه المدرسة أثرها في يهود ألمانيا ومساعدتهم في الاندماج في مجتمعاتهم، إلا أن الحركة أثارت حفيظة الحاخامين اليهود ضدها، جريس مصدر سابق ص 22-24 .

[21] **الجيتو**: مصطلح أطلق على الأحياء اليَهوديّة التي عاش بها اليهود حياتهم الخاصة في المجتمعات الأوروبيّة، معزولين عن المجتمعات الأوروبيّة اقتصادياً وثقافياً وجغرافياً؛ أسعد عبد الرحمن، المنظمة الصُّهيونيّة العالمية، ط2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1990، ص23.

[22] عبد الوهاب المسيري،**الايديولوجية الصهيونية ،داسة حالة في علم اجتماع المعرفة**، عدد60،الكويت ،1982،ص51-52.

[23] رفيق شاكر النتشة، **الاستعمار وفلسطين، إسرائيل مشروع استيطاني**، ط1، دار الجليل للنشر، عمان، اذار 1984،ص96-97

[24] عبد الوهاب المسيري، **موسوعة اليهود واليَهوديّة والصُّهيونيّة**،ج6،ط1، دار الشروق، القاهرة، بيروت، 1999،ص21

[25] أسعد رزق، **إسرائيل الكبرى**، مركز الابحاث الفلسطيني، بيروت، لبنان، 1968،ص61

[26] علي محافظة، **العلاقات الالمانية – الفلسطينيَّة 1841-1945**،ط1،المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1981،ص96-97

وفي عام 1921 أُنشئ الصندوقُ التأسيسي لفلسطين "الكيرن هايسود" لينشط في مجال الهجرة والاستيطان من أجل تنفيذ "وعد بلفور"[27]، وتم إنشاء الوكالة اليَهوديّة للعمل على امتلاك الأراضي والاستيطان عليها، وقد لعبت هذه المؤسسات بالتعاون مع التنظيمات المسلحة مثل الهاغانا[28]، وإتسل [29]، وليحي[30]، دوراً رئيسياً في الاستيطان الصُّهيونيّ لفلسطين، وتفريغ الأرض الفلسطينيَّة من سكانها الشرعيين بلوغاً إلى تحقيق هدف هذا الاستيطان في إقامة الدولة اليَهوديّة على الأراضي الفلسطينيَّة .

تطور الفكر الاستيطاني الصهيوني اثر احتلال اسرائيل لمساحات واسعة من الارض بعد نشوب حرب عام 1967 وقد برز اتجاهان اسرائيليان رئيسان بخصوص ذلك :-

الاتجاه الأوّل الذي يربط الاستيطان بالأسباب الأمنيَّة، والاتجاه الثاني الذي يُغَلِّب الاعتبارات الدينيّة والتاريخيَّة.

الاتجاه الأوّل يتبنى نظرية الربط بين سياسة الاستيطان وبين الأمن الإسرائيليّ على اعتبارات الجيو-إستراتيجية في عمليات الاستيطان ، فيقول (إيغال ألون) : "إنَّ مسألة الاستيطان في المناطق ذات المكانة الاستراتيجية والدفاعية العامة، هي إحدى الوسائل الهامة في صراعنا السِّياسيّ حول مسألة حدود إسرائيل".[31]

وأما الاتجاه الثاني فإنَّه يدعو إلى إعطاء الأوّلوية للاستيطان لاعتبارات عقائدية، وتاريخيَّة، وعبر عن هذا الاتجاه معظمُ زعماءِ تكتل الليكود، فيقول إسحق شامير:" إنَّنا نقوم ببناء المستوطنات في يهودا والسامرة وسنواصل بناء كل أرض إسرائيل"[32]

يتضح من خلال تتبع خطوات الفكر الصُّهيونيّ فيما يخص سياسته الاستيطانيّة في الأراضي الفلسطينيَّة، التي بنيت على عوامل عقائدية وتاريخيَّة، كيف أنَّ سياسة الاستيطان هي القضية المحورية للنشاط الصُّهيونيّ، وللعمل الحكومي الإسرائيليّ، وأنَّه الإطار الجامع لكافة الرؤى الإسرائيليَّة المشاركة في تنمية الكيان الصُّهيونيّ على المستوى السِّياسيّ، وخصوصا استراتيجيته التوسعية بالمفهوم الديني

---

[27] تعريف لوعد بلفور هو التصريح البريطاني الرسمي الصادر في 2 نوفمبر عام 1917م الذي أعلنت فيه الدولة الاستعمارية تعاطفها مع الأماني اليَهوديّة في إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين ، وذلك على شكل رسالة بعث بها . منشور على موقع شبكة إسلام ويب، بتاريخ 2002/4/15 ، انظر الرابط
http://www.islamweb.net/media/index.php?page=article&lang=A&id=13988
الأحد،2012/2/12 الساعة11:30

[28] **الهاغانا**: منظمة صهيونية عسكرية إرهابية، تأسست نواتها عام 1920، بناءاً على قرارات مؤتمر حزب عفودا؛ لمزيد من التفاصيل انظر: عبد الحفيظ محارب، **العلاقات بين التنظيمات الصُّهيونيّة المسلحة 1927-1948**،ط1،بيروت،ص24-40

[29] **إتسل**: منظمة صهيونية عسكرية إرهابية، أسسها دافيد رزائيل، وأبرهام شتيرن في العام 1937، عندما انفصلت عن منظمة الهاغانا.لمزيد من التفاصيل انظر المصدر السابق،ص59.

[30] **ليحي**: منظمة صهيونية عسكرية إرهابية، تأسست عام 1940، عندما انشقت عن منظمة إتسل، وأطلقت على نفسها ليحياي (المقاتلون من أجل حرية إسرائيل). المصدر السابق، ص 98 .

[31] عدنان السيد حسين ، **التوسع في الإستراتيجية الإسرائيليَّة**، دار النفائس للطباعة والنشر، بيروت، لبنان،ط1989،1، ص47.

[32] المصدر نفسه، ص50.

الصُّهيونيّ، فهي ترمي إلى زيادة عدد سكان إسرائيل، والسيطرة على المياه في الأراضي العربية المحتلة، ودفع السكان العرب إلى النزوح عن أرضهم، بما يمكن من توسيع النطاق الجغرافي للاستيطان، وبما يمهد بالتالي إلى مزيد من التوسع.

الفرع الثاني
تعريف الاستيطان الإسرائيليّ

يعتمد الاستيطان الإسرائيليّ على فلسفة استيطانية أساسها التطبيق العملي للفكر الصُّهيونيّ الذي انتهج سياسة الاستيلاء على الأرض الفلسطينيَّة، بعد طرد سكانها الفلسطينيين من أرضهم باستخدام كافة الوسائل، كالقتل والتهجير والتدمير، وهذه الفلسفةُ كانت واضحةً من خلال عصابات الهاغانا عام 1948م، وبهدف تطبيق نظرية الإحلال التهويدي[33] في الأرض الفلسطينيَّة، والقائمة على سياسة الأمر الواقع من خلال الاستيطان وإقامة كيان يَهوديّ في المنطقة العربية منطلقا من فلسطين، وكان ذلك تحت حجج ودعاوى دينيّة وتاريخيَّة باطلة وترويج مقولة: (أرض بلا شعب لشعب بلا أرض)، وجلب أعداد كبيرة من شتات اليهود من مختلف أنحاء العالم، وإحلالهم بدلاً من الفلسطينيين بهدفِ إقامة دولة على أرض فلسطين صاحبة الأهمية الاستراتيجية في هذه البقعة من العالم .

وانطلاقا من الفكرة الصُّهيونيّة القائلة: " إنَّ الحقيقة هي لا صهيونية بدون استيطان، ولا دولة يَهوديّة بدون إخلاء العرب ومصادرة أراض وتسييجها " وبهذه الكلمات حدد (يشعبا هو بن فورت) عضو الكنيست الإسرائيليّ سابقاً في صحيفة يديعوت أحرونوت، ارتباط مفهوم الاستيطان بالفكر الصُّهيونيّ الذي انتهج سياسة الاستيلاء على الأرض الفلسطينيَّة وتوطين اليهود فيها[34].

فالاستيطان يعني اصطلاحا : الاستيلاء على الأرض والإحلال محل سكانها الأصليين واقتلاعهم من أرضهم، إما بالتهجير، أو بالطرد . وهذا النموذج وبشكله المتفرد والموجود في فلسطين لم يتكرر في التاريخ وبهذه الصورة الجذرية، فإنَّ استيطان الفرنسيين الجزائر، واستيطان الأوروبيين أمريكا، كل هذه النماذج اختلفت عن الاستيطان الإسرائيليّ الإيديولوجي؛ والذي يعني اقتلاع الإنسان الفلسطيني من أرضه

---

[33] **الاحلال التهويدي**، التهويد هو عمليًا إسكان أو إحلال اليهود في مدن وأحياء عربية، وبناء مستوطنات في مناطق ذات أغلبية عربية، وهو أيضًا إضفاء طابع يَهوديّ إسرائيلي على هذه الأماكن، أي تغيير أو طمس هويتها. الإحلال يأتي بعد التهجير المباشر أو غير المباشر في نفس البيوت، وأما الإسكان الاستيطانيّ فيأتي في أحياء ومدن ومستوطنات جديدة، بقصد التفوّق الديمغرافي واستيعاب الهجرة.
تسعى مشاريع التهويد إلى كسب المباراة ديمغرافيًا كأحد أسّس التفوّق والحفاظ على الأغلبية العددية لضمان مشروعية احتكار القرار السِّياسيّ والتحكم بمصير المكان وقاطنيه. موضوع التهويد أو الاستيطان اليَهوديّ (العبري) هو أولوية قومية إسرائيليَّة وأساس لكل المشروع الصُّهيونيّ تاريخيًا .اياد البرغوثي، خاص بعرب 48 ، منشور على شبكة نور الأدب، بتاريخ 2008/9/20، انظر الرابط ، http://www.nooreladab.com/vb/showpost.php?p=22721&postcount=1 .الاحد،2012/2/12 ، الساعة:11:45

[34] عبد الوهاب المسيري، **دراسات في القضية الفلسطينيَّة**، مصدر سابق ،ص232.

والادعاء بالميراث الإلهي، والحق الشرعي، الذي يخصه دون غيره من الأمم والشعوب، ومن هنا كانت المعضلة في الصراع العربي الفلسطيني مع الإسرائيليّين والتوصل إلى حل القضية.

ويبدو ان استخدام الاسرائيليين لكلمة (هتنحليوت) بالعبرية، والتي تعني ورث، أو حاز أو اقتنى، هي بالاصطلاح اللغوي العبري تعني الميراث الشرعي وهي الاصطلاح الذي يفسر كلمة الاستيطان بانه الاستيلاء على الارض .وحيث ان كلمة Settle باللغة الإنجليزية تعني ينزل من إنزال، أو إحلال، أو يوطن والتي يشتق منها كلمة Settlement التي تعني مستوطنة أو هبة شرعية.[35]

إنَّ مدلولات الكلمة باللغة العبرية والإنجليزية تفي بالغرض الذي أقيمت من أجله المستوطنات في فلسطين، وهذه المعاني تفيد المدلولات التاريخيَّة والدينيّة للكلمة التي تعبر بوضوح عن أهداف الحركة الصُّهيونيّة وحركة الاستيطان.

ومما سبق يتبين بان مفهوم الاستيطان بالأساس مبنيٌّ على إيديولوجيَّة الفكر الصُّهيونيّ بتجميع اليهود في العالم وتوطينهم في الأراضي الفلسطينيَّة، فالاستيطان يمكن تعريفه " اتخاذ بلد ما وطناً يسعى إلى القضاء على وطن الغير، ودخول عنصر أجنبي جديد بهدف الاستلاء على جزء من الأرض أو كلها"[36].

وبالمفهوم السابق للاستيطان أصبح الحديث عن موضوع الاستيطان الإسرائيليّ في المناطق الفلسطينيَّة مسألة مألوفة كغيرها من القضايا الكثيرة والمتنوعة، التي تتداخل في تعقيداتها الاحتلالية القاسية والوحشية مع النهج السِّياسيّ العملي المفروض على الشعب الفلسطيني، من خلال الممارسات القمعية التي تنتهجها حكومة الاحتلال وسلطاتها العسكرية، ومن أخطر هذه الممارسات والسياسات على الإطلاق هي سياسة الاستيطان الاستعماري الاحتلالي التوسعي على الأرض الفلسطينيَّة داخل حدود 67، وللدخول إلى صلب هذا الموضوع داخل الأراضي الفلسطينيَّة حيث نخْلُص إلى تعريفه على أنه: (إحلال مواطني دولة الاحتلال ـ مدنيين وعسكريين ـ وإسكانهم في الأراضي التي تم احتلالها وذلك باستخدام القوة العسكرية في مصادرة تلك الأراضي جبراً وقهراً، حيث يأخذ ذلك عدة أشكال منها الاقتصادي والعسكري أو الاسكان المدني)

---

[35] د. محمدعوده غلمي، **الاستيطان الصُّهيونيّ في فلسطين**، منشور على موقع شبكة الاسراء بتاريخ**2008/7/27** الساعة 1:49 PM، انظر الرابط، http://www.israj.net/vb/archive/index.php/t-82.html

[36] رياض شاهين، وأيمن عبد العزيز، دراسة بعنوان،"**الاستيطان اليَهوديّ وتأثيره السِّياسيّ والأمني على مدينة القدس**"، منشور على شبكة مؤسسة القدس الدولية بتاريخ 2008/10/15،الساعة15:12Am،انظرالرابط، http://www.alquds-online.org/index.php?s=17&ss=17&id=658

وبناءً على ما يتبعه الاسرائيليون من نهج سياسي يوضح ان مفهوم الاستيطان لديهم يقوم أساساً على تفريغ الأرض من سكانها الأصليين وإحلال السكان الذين ينتمون لدولة الاحتلال مكانهم عبر الوسائل التعسفية والقهرية، وما يرافق ذلك من مصادرة للأراضي العامة والخاصة دون مراعاة لأي اعتبارات إنسانية أو سياسية أو غيرها، "والتي تهدف إلى تقويض ركائز الوجود العربي الفلسطيني الاقتصاديَّة، والسِّياسيّة، والثقافية، وليس غير تصفية الوجود العربي في فلسطين هي المحطة التي ستتوقف عنها عملية التهويد التدريجي المثابر للأرض الفلسطينيَّة، والتي تواترت منذ احتلال الضفة والقطاع بل منذ بداية النشاط الصُّهيونيّ في فلسطين. فالاستيطان عدوان متواصل أداته إرهاب الدولة وغايته تهويد كامل فلسطين"[37].

ويقصد بالاستيطان الإسرائيليّ: بأنه المشروع الاستعماري الاستيطانيّ الإسرائيليّ اليَهوديّ على الأراضي الفلسطينيَّة المحتلة عام 1967، بما في ذلك مدينة القدس، ما لم يرد في السياق خلاف ذلك.

أما المستوطنة: فهي أرض مخصصة للاستعمار الاستيطانيّ اليَهوديّ المدني أو شبه العسكري، والذي أقيمت عليه هذه المواقع في حدود العام 1967، ولا نستخدم كلمة مستعمرة؛ لأنها لا تحمل المعنى المتوخى من حيث مدلولاتها اللغوية، ومن حيث محتواها السِّياسيّ، إذ إنَّ المشروع الصُّهيونيّ هو مشروع استعماري استيطاني "كولونيالي"، والحديث لا يدور عن مستعمرات بل عن مستوطنات استعمارية، وندلل عليها اختصاراً بكلمة "مستوطنة".

والمقصود بالبؤر الاستيطانيّة: بناء مدني أو شبه عسكري لم يتم إقرار إقامته "رسمياً" من قبل سلطات الاحتلال، إلا أنها تحظى ببنية تحتية، وحماية عسكرية، وهي في واقع الأمر عمليات بدء إنشاء لمستوطنات جديدة. نطلق كلمة "بؤر" للإشارة إلى هذه المواقع التي أقيمت منذ العام 1996م وحتى العام 2003، في أعقاب دعوة "أريك شارون" المستوطنين لاحتلال التلال المجاورة لمستوطناتهم.[38]

المستوطنون: هم مواطنون إسرائيليون يتمتعون بكامل الحقوق المدنية التي يتمتع بها أي مواطن عادي في إسرائيل. فالمستوطنون هم مواطنون تسري عليهم قوانين فرضتها إسرائيل على مستوطناتها دون المجمعات السكنية الفلسطينيَّة التي تعاملت معها وفق الأحكام العسكرية [39].

---

[37] سعيد مضية، "**الاستيطان جوهر نهج العدوان وإرهاب الدولة**"، رؤية، الهيئة العامة للاستعلامات، ع 11، آب 2001، ص 134.
[38] حسن أبو الرب، **اتفاقات أوسلو وإستراتيجية جديدة للتوسع الاستيطانيّ الإسرائيليّ في المناطق المحتلة** (1993-2003)، دراسة بحثية، ص4.
[39] د.جوني منصور، مصدر سابق، ص 62.

ففي المناطق المحتلة عام 1967م كثفت إسرائيل من بناء المستوطنات خصوصاً بعد توقيع اتفاقيات التسوية؛ لتنفيذ مشروعها الاستيطانيّ وصولاً إلى إقامة ما يسمى "إسرائيل الكبرى"، كما قررتها مؤتمراتها الصُّهيونيّة، فهي تسعى لعرقلة المسار التفاوضي الفلسطيني وانحرافه عن هدفه في ضربه في نقطة ارتكازه، وهي المنطقة الاستراتيجية التي يسعى المفاوض الفلسطيني لتحقيق إقامة دولته على الأراضي المحتلة عام 1967م وعاصمتها القدس الشرقية.

والضفة الغربية هي ما تبقى من الأراضي الفلسطينيَّة بعد أن احتل الإسرائيليّون الجزء الأكبر من فلسطين 1948، عندما خضعت الضفة الغربية للسيطرة الأردنية، بعد حرب 1967 قامت الحكومات الإسرائيليَّة باحتلال هذه الأرض ليكتمل الاحتلال الإسرائيليّ لكافة الأراضي الفلسطينيَّة الانتدابية[40].

تساوي أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة 22% من أراضي فلسطين الانتدابية، وقد أصدرت الأمم المتحدة قراري 242بتاريخ 22 نوفمبر/تشرين الثاني 1967و338 بتاريخ 22 اكتوبر /تشرين الأوّل 1973والتي تقضي بانسحاب إسرائيل من المناطق التي احتلتها عام 1967 .

وتبلغ مساحة الضفة الغربية "6209"كم2 ، ويبلغ عدد سكانها ما يقارب (3.06) مليون نسمة ، وعلى إثر اتفاقيات أوسلو تم تقسيم الضفة الغربية إلى مناطق(أ ، ب ، ج)، حيث سلمت منطقة "أ" للسلطة الوطنية الفلسطينيَّة لإدارتها بشكل كامل، وتشكل ما نسبته 3% من مجموع الضفة الغربية، أما المنطقة "ب" تخضع إدارتها إلى السلطة الفلسطينيَّة من الناحية المدنية فقط، وهي تشكل ما نسبة 27% من مساحة الضفة الغربية، أما السيطرة الأمنيَّة فكانت للحكومات الإسرائيليَّة، بالإضافة إلى الكتل الاستيطانيّة التي تضاعفت خلال سنوات التفاوض، وفي واقع الحال فإنَّ الجيش الإسرائيليّ يسيطر على 97% من الضفة الغربية ، بينما يسيطر الفلسطينيون على 3% حسب الاتفاقيات الموقعة.[41]

أما المنطقة "ج" وهي المناطق التي تخضع للسيطرة الإسرائيليَّة من الناحية الأمنيَّة والمدنية.

أنظر ملحق رقم(1) ص 120

والقدس الشرقية تبلغ مساحتها (11.48) من مساحة مدينة القدس كاملة التي تبلغ مساحتها (20.131) ألف دونهم، وما نسبته (4.39%) ما سمته بالمنطقة الحرام[42]، وقد ضاعفت الحكومات

---

[40] **فلسطين الانتدابية**: وهي كامل الأراضي الفلسطينيَّة المحتلة عام 1948م، والمحتلة بعد حرب حزيران عام 1967م، والتي كانت تحت الوصاية البريطانية .

[41] جمال البابا، **إعادة الانتشار بين الاتفاقيات الموقعة والتعنت الإسرائيليّ**، سلسلة دراسات وتقارير، صادر عن منظمة التحرير الفلسطينيَّة والسلطة الوطنية الفلسطينيَّة ،مكتب الرئيس- مركز التخطيط، العدد (52)، 1998، ص16-17.

[42] المركز الجغرافي الفلسطيني، **نشرة القدس المعلوماتية**، أرقام وحقائق، ط 1،رام الله، 1998، ص13 .

الإسرائيليَّة عبر سنوات الاحتلال وما تزال من مساحة القدس عبر توسيع المستوطنات، وذلك بهدف تهويدها، ومن أجل أن يحقق الاستيطان الإسرائيليّ في المناطق المحتلة عام 1967 وخصوصا القدس الشرقية هدفاً سياسيًّاً يتمثل بعائق حقيقي أمام مفاوضات التسوية بين الفلسطينيين والإسرائيليّين بفرض أمر واقع .

ومن الجدير بالذكر أنَّ الدراسة لا تتبنى التقسيم بين المناطق المحتلة عام 1967، فيما يخص القدس والضفة الغربية، بل نتعامل معهما كمنطقة واحدة، إلا أنَّه عند الضرورة نخصص القدس كونها أخذت طابع التدويل وفقا لقرار 181 الصادر عن الأمم المتحدة عام 1947، وباعتبار أنَّ الاستيطان في القدس يتخذ طابعاً مغايراً أحيانا عن الضفة الغربية؛ لخصوصية المنطقة بالنسبة لمكانتها الدينيّة عند العرب والمسلمين.

المطلب الثاني
دوافع الاستيطان الإسرائيليّ

يستند الاستيطانُ إلى بواعث لاستمرار سياسة متوافقة بين حكومات إسرائيل لتحقيقه، وتعمل كل حكومة تأتي بشكل متواصل لاستكمال مخططات استيطانية أعدت من حكومة سابقة، والاستمرار بعمليات الاستيطان له دوافعه المرتكزة أساساً على فرض الأمر الواقع؛ بإنشاء الحق باستكمال المشروع الصُّهيونيّ ذو الأساس الدينيّ والتاريخي، ويتحقق الهدف الاستيطانيّ بدوافع أمنيَّة تكاد تكون واضحة بالنظر إلى المستوطنات التي تقيمها إسرائيل على نقاط عالية متذرعة بأنَّها حدود آمنة، فالاستيطان الإسرائيليّ يستكمل هدفه بالسيطرة على الأرض وثرواتها، وهو يسعى للاستقرار والأمن ويحقق دافعا آخر سياسياً برسم شكل الكيان الإسرائيليّ، دون التقيد بحدود وإنما الاستيطان من أجل الاستيطان.

الفرع الأوّل
الدافع الإحلاليّ

يُبنى الدافعُ الإحلاليُّ التهويديُّ على الناحية الدينيّة والتاريخيَّة المحرك الإيديولوجي للاستيطان باعتبار أنَّ الله قد منح اليهود هذه الأرض، وعليهم أنْ يستوطنوها حتى يحققوا فريضة دينيّة، وكما يقول

الحاخام (موسى بن نحمان)[43]: "إنَّ العيشَ على أرض إسرائيل يوازي جميع الفرائض في التوراة " وهذه الأرض هي عطية الربِّ لإبراهيم كما ورد في التوراة " واجتاز أبرام في الأرض إلى مكان شكيم إلى بلوطة مورة، وكان الكنعانيون حينئذ في الأرض، وظهر الربُّ لأبرام وقال: لِنَسْلِكَ أعطي هذه الأرض"[44]

إنَّ الاستيلاء على الأرض وانتزاعها من أصحابها هو أمرٌ فرضته التوراة على الإسرائيليّين، وإنَّ إنجازه هو مهمة إلهيَّة كلَّف بها الربُّ شعبَ إسرائيل " وكان بعد موت موسى عبدُ الربِّ أنَّ الربَّ كلم يوشع بن نون خادم موسى قائلاً: موسى عبدي قد مات، فالآن قُمْ اعبر هذا الأردن أنت وكل الشعب إلى الأرض التي أنا معطيها لهم أي لبني إسرائيل"[45]، بهذا المنطق تحدث رئيس الوزراء الإسرائيليّ الأسبق ديفيد بن غوريون، في خطاب له أمام الكنيست الإسرائيليّ يوم 15 نيسان 1956قائلاً: " وفي هذه الأيام لن يستمع أحدٌ إلى مهمة إلهيَّة لها هذا الوضوح والثبوت، وبالرغم من المساعدات التي لاتجارى... وبالرغم من هذا الوعد الثابت، لم يستطع يوشع بن نون امتلاك الأرض المتبقية: إنَّ البلدان التي لم يستطع يوشع أنْ يحررها حررها جيش الدفاع الإسرائيليّ في أيامنا"[46].

يأتي الرابط بين الأمر الدينيّ والتاريخي الذي يقضي بان هناك حقوقا تاريخيَّة للشعب اليَهوديّ في هذه البلاد قبل حوالي الفي عام حيث كان لهم مملكتان واحدة في الجنوب (يهوذا)وعاصمتها اورشليم، والاخرى في الشمال (السامرة) وعاصمتها شكيم .[47]

ويؤكد ايغال الون على اهمية الرابطة التاريخيَّة بين الشعب اليَهوديّ وأرض إسرائيل، فهي على حد قوله أساس الحركة الصُّهيونيّة العالمية التي عملت على مولد الشعب اليَهوديّ من جديد كأمة في وطنها القومي بعد تسعة عشر قرناً من المنفى والتشتت، إنَّها الأساس المعنوي والسِّياسيّ لضم مناطق جديدة إلى سيادة إسرائيل[48].

---

[43] مؤسسة الدراسات الفلسطينيَّة ومركز الدراسات الفلسطينيَّة والصُّهيونيّة بالأهرام، **سلسلة المؤتمرات الصُّهيونيّة رقم 1**، القاهرة 1971،ج2، ص642.

[44] **الكتاب المقدس**(العهد القديم والعهد الجديد) جمعية الكتاب المقدس في الشرق الادنى، بيروت1961،سفرالتكوين12: 6،7،ص19.

[45] المصدر نفسة، سفر يشوع1: 1،2 ،ص337.

[46] **الكتاب المقدس**، مصدر سابق، التكوين 17: 7،8،ص24

[47] غازي ربايعة، **الاستراتيجية الإسرائيليَّة للفترة من 1967-1980**، مكتبة المنار، الزرقاء 1983،ص157.

[48] يغال ألون : **إنشاء وتكوين الجيش الإسرائيليّ**، ترجمة عثمان سعيد، دار العودة ، بيروت1971، ص232.

من هذه المنطلقات تعمل إسرائيل وفق مخططاتها الاستيطانيّة التوسعية في الأراضي الفلسطينيَّة المحتلة عام 1967م، بمنهجية حق القوة وليس بقوة الحق؛ فهي تقوم بالتطبيق العملي الاستيطانيّ بمختلف أشكاله في أرض الأجداد حسب وجهة النظر الإسرائيلية وبأسرع ما يمكن باستيطان جميع المناطق التي تشكل إرثاً وأماكن يتوقون للعيش فيها حسب معتقداتهم الدينيّة والتاريخيَّة .

يُظهر التاريخُ الحديثُ نسبيَّاً للإنسانية أنَّ من يقيم المستوطنات في أراضٍ محتلة هي الأنظمة والحركات الكولونيالية في العالم ، والتي تهدف إلى إحلال شعب مكان شعب آخر بهدف السيطرة على الأرض ومواردها المادية والبشرية، فالغالبية الساحقة للمستوطنات في العالم كانت تقام من قبل أنظمة متطورة اقتصادياً ورأسمالياً وداخل مناطق متخلفة اقتصاديا ورأسماليا . كما واتسم تاريخ الاستيطان الكولونيالي في العالم بالوحشية، واستعمال العنف بكافة أشكاله .وكان الهدف من وراء ذلك إمّا إبادة المجموعات البشرية من بين الأهالي الأصليين ، كما حدث للهنود في الأميركيتين وللأبوريجني في أستراليا ، وإما طردهم كما حدث لأفارقة جنوب إفريقيا وللفلسطينيين؛ فالاستيطان الإسرائيليّ في المناطق المحتلة عام 1967م، هو امتداد للاستيطان الصُّهيونيّ وغيره في فلسطين والذي بدأ في العام 1882.[49]

وقد سارت حكومات إسرائيل بإقامة المستوطنات، وهي مرتكزة على البعد الدينيّ والتاريخي، حيث إنَّ المستوطنات التي تنشِئها في المناطق المحتلة عام 1967، لها مميزات تختلف عن غيرها من المستوطنات التي أقيمت قبل ذلك، وأصبحت إسرائيل تعطي البعد الدينيّ للاستيطان بشكل له طبيعته حسب المستوطنة القائمة؛ لها مسمياتها وطابعها المتعلق بالذهنية الصُّهيونيّة الدينيّة وتقسم على هذا الأساس، فهناك مستوطنات ذات طابع دينيّ ومن أبرزها كريات أربع في مدينة الخليل ومعالي أدوميم في القدس، ومستوطنات مقامة على أراضي دير إستيا وغرب نابلس، وكذلك مستوطنات علمانية ومستوطنات مختلطة،[50] بينما تمثل المستوطنات ذات الطابع الدينيّ الأغلب الأعم الذي ينُمُّ عن توجه سياسة يمينية متطرفة في المجتمع الإسرائيليّ، وخصوصا ما تمنحه الحكومات الإسرائيليَّة من اهتمام واضح بما يحصلون عليه من صلاحيات ووزن سياسي في الحياة العامة الإسرائيليَّة يفوق وزنهم العددي؛ فلهم تأثير واضح في تشكيلات الحكومات المتعاقبة، إذ إنَّهم يلعبون دوراً مهماً في الائتلافات الحكومية ،

[49] د.زهير صباغ، الاستيطان ومصادرة الأراضي، مؤسسة الأرض والمياه للدراسات والخدمات القانونية، القدس، تشرين الثاني 1991، ص78.

[50] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،المستعمرات الإسرائيليَّة في الأراضي الفلسطينيَّة، رام الله، التقريرالاحصائي السنوي، 2007، 2008، ص35

وهم يمثلون الدعم للآراء المتشددة داخل أيِّ حكومة، خاصة فيما يتعلق بقضية الانسحاب الإسرائيليّ من المناطق المحتلة عام 1967م، أو فكرة تجميد المستوطنات أو تفكيكها.[51]

لقد أصبح البعد الدينيّ أهمَّ وأبرز معالم السياسة الإسرائيليَّة، ويظهر ذلك جليا في المطالبة الإسرائيليَّة المتكررة بالاعتراف بيَهوديّة الدولة، هذا الشعار القديم الجديد يهدف في بعده السِّياسيّ إلى التعامل مع الفلسطينيين كأقلية موجودة على أرضهم، وهذا يتجسد في خطاب نتنياهو في الأمم المتحدة رداً على خطاب الرئيس الفلسطيني بطلب قبول فلسطين كدولة كاملة العضوية في الأمم المتحدة، وذلك بطلب الاعتراف بيَهوديّة الدولة وأنَّ صلة الشعب اليَهوديّ بأرض إسرائيل مستمرة منذ أكثر من 3500 عام، وأنَّ مناطق يهودا والسامرة ويقصد الضفة الغربية بأنَّها الأماكن التي سار فيها إبراهيم وإسحق ويعقوب فهي أرض الآباء والأجداد، ولعل ذلك يؤكد تشدد العقلية الإسرائيليَّة وتمسكهم بدافع دينيّ وراء السيطرة وتملك الأرض الفلسطينيَّة .

الفرع الثاني
الدافع الأمني

المقصود بالدافع الأمنيّ هو سعي إسرائيل بإقامة مستوطناتها لاحتياجات أو لدواعي أمنيَّة تحت اعتبارات سياسية ودولية كمبرر قوي لامتداد الاستيطان وابتلاع الأرض الفلسطينيَّة .

تنهج إسرائيل سياسة الاستيطان على قمم الجبال والمرتفعات؛ من أجل أنْ تخدم أغراضاً أمنيَّة، فهي تسيطر على المناطق الاستراتيجية؛ لمراقبة وملاحظة ما يضمن أمْنَ إسرائيل، فهي تنشئ المستوطنات على شكل بنايات عسكرية ومحصنة ضد أيّ عدوان فهي نقاط حدود آمنة للكيان الإسرائيليّ.

عملت إسرائيل منذ حرب 1967 بالاستعجال ببناء المستوطنات على خطوط الهدنه كحدود آمنة، فالضرورات الأمنيَّة يجب أنْ تخضع كل حقائق الحياه والتاريخ والمحافظة على الأمن، فهي تهدف إلى سدِّ ثغرات أمنيَّة وتحصين نقاط ضعيفة لتأخذ دوراً رئيسياً في الدفاع الإقليمي.

---

[51] تقرير الشرق الاوسط رقم89 " اليمين الدينيّ في إسرائيل وقضية المستوطنات، صادر بتاريخ 2009/7/20،الساعة AM13:15، انظر الرابط، http://www.crisisgroup.org/home/index.cfm?l=6&id=6228

إنَّ العلاقة بين الاستيطان والأمن في نظر رجال السياسة الإسرائيليّين هي علاقة متصلة، ففي حال عقد أيِّ تسوية محتملة فإن الاستيطان يأخذ الأوّلوية على أي صعوبات سياسية عندما ينشأ الاستيطان الأمني ، فإن ذلك من شأنه أنْ يحول دون إثارة قضية الاستيطان في المحافل الدولية .

ولدواعي الأمن أقامت إسرائيل مستوطناتها في المناطق العربية المحتلة بموجب مقتضيات الأمن والضرورات السِّياسيّة، وتضافرت الجهود حتى حرب 6 تتشرين الأوّل 1973 على الاستيطان وراء الخط الأخضر[52]، بهدف معلن هو التوصل إلى حدود آمنة [53]، وكان للاحتياطات الأمنيَّة الاعتبار الأوّل في نظر (يغال ألون) الذي نادى بتفضيل الحدود الأمنيَّة ولو لم يتفق عليها عن اي حدود متفق عليها وليست امنه.[54]

وكون مصطلح الحدود الآمنة يتوافق والقانون الدولي بحيث تصبح اسرائيل في استيطانها مبررا من اجل الاستيلاء على الارض الفلسطينية ،هذا وتقدر الأرقام الإسرائيليَّة حجم الأراضي الفلسطينيَّة التي تم الاستيلاء عليها، أو تحديدها كمناطق أمنيَّة، منذ سبتمبر 1993 بما يقارب من 20 الف فدان[55].

وبدأ التمييز بين "المستوطنات الأمنيَّة وبين المستوطنات السِّياسيّة" يحتل موقعا في النقاش العام . يذكر ان مسالة المستوطنات السِّياسيّة والأمنيَّة شعار اختلقه المستشار الاستراتيجي السِّياسيّ غدعون دورون الذي اقنع رابين به لاستعادة الرافعة الأمنيَّة من الليكود. واكتشف رابين ان معظم الإسرائيليّين المؤيدين للاستيطان في المناطق يعتقدون ان المستوطنات تساهم في الأمن وان اقلية منهم تتعامل معها كقيمة دينيّة او إيديولوجيَّة . ونتيجة ذلك وعد رابين بتجميد الموارد والاقتطاعات الاقتصاديَّة الموجهة للمستوطنات باستثناء المستوطنات الأمنيَّة التي ستظل تنمو.[56]

لقد وصف أحد وزراء حزب العمل المستوطنة الأمنيَّة بأنها تلك التي تقع على مقربة من الحدود ،ويمكن أن تشترك في صد هجوم معاد، وسكانها منخرطون في نظام الدفاع الإقليمي ويخلص إلى القول لقد كان رابين يريد من خلال هذا التقسيم ما بين سياسي وأمني ، وضع الحدود المؤقتة للحكم الذاتي الفلسطيني[57].

فإنَّ إسرائيل كمحتل، ملزمة على الدوام بالحفاظ على التوازن بين قاعدتين رئيسيتين: الضرورة العسكرية والتوازن؛ ولذلك فإنَّ على إسرائيل أنْ تبتعد عن أية أعمال لا يمكن تبريرها بأنها ضرورية "لأهداف

---

[52] **الخط الاخضر**: خط الهدنة ليوم الرابع من حزيران 1967. **انظر ملحق رقم (2)، ص121**

[53] الحانان أورن: **دور الاستيطان وأهدافه الأمنيَّة في أمن إسرائيل في الثمانينات**، مؤسسة الدراسات الفلسطينيَّة، بيروت 1980،ص221.

[54] إسرائيل شاحاك، **تصريحات المسؤولين الإسرائيليّين**، مؤسسة الدراسات الفلسطينيَّة، بيروت 1970،ص 110

[55] إدوارد سعيد، **غزة – أريحا سلام أمريكي**، دار المستقبل العربي، مصر الجديدة القاهرة، ط 2 ، 1995م، ص27.

[56] عقيبا الدار وعديت زرطال، مصدر سابق، ص173.

[57] أحمد قريع، **المراسلات**، صامد الاقتصادي، ص19.

عسكرية" وعن النشاطات التي من الممكن أنْ تغير بشكل نهائي المناطق المحتلة فيما يتعلق بالسكان والمصادر "(30) وأكثر من ذلك فإنَّ اتفاقية جنيف الرابعة وهي المكون الرئيسي للإطار القانوني الذي يمكن للمحتل الحربي أنْ يتصرف بموجبه يؤمن الحماية "للأشخاص المحميين" فقط .

"وبذلك فإنَّ المحتل ، بالإضافة لاحتياجاته العسكرية المشروعة ، ملزم بأنْ يراعيَ فقط احتياجات وفوائد السكان الوطنيين الفلسطينيين، وهم السكان الوحيدون الذين ينطبق عليهم وصف "الأشخاص المحميين"، ولهذا فالأستاذ خضر شقير يخالف راية موقف محكمة العدل العليا الإسرائيليَّة، والذي اعتبرت فيه أنَّ المستوطنين اليهود في الضفة الغربية هم جزء من "سكان محليين" وأنَّ السلطات العسكرية الإسرائيليَّة يمكن أنْ تأخذ احتياجاتهم بعين الاعتبار. ولذلك فإنَّ إقامة المستوطنات الإسرائيليَّة في الضفة الغربية، ومصادرة الأراضي الخاصة وإبعاد الفلسطينيين من هذه المنطقة ، كلها أمثلة على الانتهاكات الصريحة للقانون الدولي"[58].

الفرع الثالث
الدافع السِّياسيّ

المقصود خلق حقائق واقعية ورسم خريطة جديدة للمنطقة يكمن وراءَها تحقيق الوجود اليَهوديّ وإعاقة قيام الدولة الفلسطينيَّة، لذلك تنشئ إسرائيل المستوطنات وبشكل متزايد في المناطق الفلسطينيَّة المحتلة عام 1967؛ وبذلك تكون عملت على موازنة السكان العرب داخل فلسطين في مناطق 1948 .

تكمن أهمية الباعث السِّياسيّ لإنشاء المستوطنات في إيجاد حقائق الأمر الواقع السِّياسيّ، فإسرائيل لم تعيِّن حدوداً لها ، فالاستيطان هو الذي يعين الحدود، وقد أكدت (غولدا مائير) هذه الحقيقة بقولها:" لم نُعِّين ولم تُعيَّن لنا حدود، نحن الذين نعين الحدود في أي مكان. في أي مكان تستوطنونه وتدافعون فيه عن البلد سيكون ذلك المكان حدودنا"[59]. وهكذا تتبنى إسرائيل نظرية الحدود المفتوحة وذلك لفرض المشروع الاستيطانيّ في المنطقة لأنَّها بهذه العملية تكرس حقائق وتنشئ حقا يفرض نفسه بخريطة جديدة ترسم حسب ما يحقق وجودهم، دون أنْ يكون للدبلوماسية أيَّ أثر بالاستمرار في تكوين الواقع السِّياسيّ .

[58] خضر شقير، **الاستيطان ومصادرة الأراضي**، مؤسسة الأرض والمياه للدراسات والخدمات القانونية، القدس، تشرين الثاني 1991، ص8.
[59] إسرائيل شاحاك، مصدر سابق، ص107

الوجود الاستيطانيّ اليَهوديّ في الضفة الغربية والقدس، بات يشكل ويستخدم كذريعة كبرى بيد قوى اليمين وصفٌ واسعٍ من القوى الأخرى داخل إسرائيل للتمسك بالأرض المحتلة منذ العام 1967، وفرض السيطرة والسيادة الإسرائيليَّة عليها[60].

والدافع السِّياسيّ لعله جعل من المفاوضات وسيلة تخدم عملية الاستيطان وهذا ما أكده إسحاق شامير: "أنَّه كان يريد للمفاوضات في واشنطن أنْ تمتد عشر سنوات إذا اقتضى الأمر؛ لأنَّ ذلك يعطيه الفرصة لاستكمال سياسة الاستيطان الإسرائيليّ في الأرض المحتلة ، وبما لا يترك بعد ذلك أرضا فلسطينية يمكن التفاوض عليها "[61].

والهدف أو الدافع السِّياسيّ للمشروع الاستيطانيّ يبدو واضحاً، ويؤكد ذلك ما حدث في الخليل من إطلاق النار على المصلين والتي قتل فيها 29 شخصاً وأصيب 125 آخرين، وانتشرت أخبار المذبحة في كل أنحاء العالم ، ولم يتأخر الرد ، فقد أعلن ياسر عرفات من تونس تجميد الاتصالات مع إسرائيل[62].

تستخدم اسرائيل تواجد المستوطنين في مناطق الضفة الغربية من اجل تحقيق اهداف سياسية للوجود اليهودي في فلسطين والامر الذي يؤدي دور كسب الوقت بالاستمرار بتعزيز الاستيطان من خلال عقد الاتفاقيات بطريقة غير مباشرة وتوضيحا لذلك في جلسة الكنيست عقب المجزرة صرح رابين: بأنَّ القاتل من الخليل أطلق النار على أناس أبرياء، لكنه قصد بذلك قتل عملية السلام، لقد كان هدفه سياسياً وأنا هنا أعيد التزامي بالاستمرار في عملية السلام على أسس إعلان المبادئ الموقع في واشنطن وعلى وثيقة القاهرة".[63] وهكذا أصبحت الاتفاقيات حبراً على ورق، لا بل وسيلة تخدم المشروع الاستيطانيّ بطريقة غير مباشرة دون أنْ يجد الفلسطينيون قائداً إسرائيليا يجرؤ على تنفيذ ما التزمت به الحكومات المتعاقبة تجاه الفلسطينيين.

وقد نقل الكولونيل (جاك نيرا) رسالةً من رابين إلى عرفات بعد وقوع جريمة الحرم الإبراهيمي في الخليل: "إن رئيس الوزراء رابين حاول باستمرار أن يضع حدوداً من حول عملية الاستيطان . وفرق بين استيطان أمني له ضرورات، واستيطان سياسي سمح به حكم الليكود وهو أي رابين يحاول السيطرة عليه وحصره . وهنا قاطعه عرفات قائلا له: "اسمع يا جاك هناك في الاستيطان السِّياسيّ نوعان : نوع يتبع الجيش، ونوع آخر يتبع اتحادات المستوطنين . وهناك سياسيون يلعبون في هذا الموضوع "[64]

---

[60] علي بدران، **أخطبوط الاستيطان معضلة التسوية**، مركز صامد الاقتصادي، ص34.
[61] محمد حسنين هيكل، **المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل**، دارالشروق،ط3،2 سنة1996القاهرة .ص254.
[62] عقيبا الدار وعديت زرطال، مصدر سابق،ص164
[63] المصدر نفسه، ص164
[64] محمد حسنين هيكل، مصدر سابق، ص384 .

كانت تلك النقطة الأولى في رد عرفات على رسالة رابين، أين مجلس الأمن ولماذا الإسرائيليّون يضغطون على الأمريكان لوقف صدور قرار . والنقطة الثانية ضرورة توفير وجود دولي في الضفة الغربية وفي غزه، والثالثة نزع سلاح المستوطنين ومنع خروجهم من المستوطنات حتى يتم ذلك . والرابعة مناقشة مشكلة الاستيطان دون انتظار للمرحلة الثانية المقررة طبقا لاتفاق أوسلو . وإخراج أربعين أسرة يَهوديّة تعيش في داخل مدينة الخليل القديمة .[65]

ويرى الباحث لا فروق بين المستوطنات السِّياسيّة والأمنيَّة وكلما زادت الحيرة والارتباك، فهذا التعريف استهدف تحقيق أهداف سياسية داخلية. حيث اشتق مصطلح مستوطنات سياسية في المقام الأوّل من الموقع الجغرافي، أي تلك المواقع في قلب المنطقة المكتظة بسكان فلسطينيين، بَيْدَ أن الشيء الأكثر أهمية – حسب رأي "رابين" – هو أن إقامة المستوطنات السِّياسيّة يهدف منذ البداية إلى الحيلولة دون التوصل إلى حل وسط إقليمي مع الفلسطينيين، ودون قيام دولة فلسطينية أو سلطة فلسطينية حقيقية.[66]
فالتعريف الذي وضعه إسحاق رابين استهدف تحقيق أهداف سياسية داخلية . لقد اشتق مصطلح مستوطنات سياسية ، بالمقام الأوّل، من الموقع الجغرافي، أي في قلب المنطقة المكتظة بسكان فلسطينيين، بيْدَ أنَّ الشيء الأكثر أهمية ربما يتمثل في الحيلولة دون التوصل إلى حلٍّ وسط إقليمي بين إسرائيل والفلسطينيين ،ليس فقط الحيلولة دون إقامة دولة فلسطينية وإنما أيضا الحيلولة دون إقامة سلطة فلسطينية أخرى[67].

ويبدو أن ما كان يقوم به (شارون) ومساعده لشؤون الاستيطان (أوري بار أون) بالتجول من تلة إلى تلة، ومن جبل فارغ إلى آخر وهو مزود بخرائط مفصلة للبحث عن مواقع للمستوطنات، لهو الدليل الكامن وراء الدافع والاعتبار السِّياسيّ الاستراتيجي الحاسم في تحديد موقع المستوطنة والمواقع المختارة لإقامة المستوطنات عليها التي تشرف على المناطق وكانت مثل برج المراقبة، وحَدَّتْ من إمكانية توسيع قرى الفلسطينيين القائمة منذ مئات السنين. وكانت النية غير المخفية لشارون هي تخليص الأرض وإفشال إمكانية إقامة دولة فلسطينية مستقبلية قابلة للحياة وتواصل إقليمي معقول.[68]

---

[65] محمد حسنين هيكل، مصدر سابق ص384.
[66] دورية صامد الاقتصاديَّة، (سياسية، اقتصادية متخصصة)، العدد 1998/112، عمان، دار الكرمل للنشر والتوزيع، ص18.
[67] أحمد قريع، مصدر سابق، ص 18
[68] عقيبا الدار وعديت زرطال، مصدر سابق،ص100

المطلب الأوّل

المستوطنات الإسرائيليَّة قبل اتفاقية أوسلو

من أجل مباشرة المشروع الاستيطانيّ استكمالاً لما بدء به، فإنَّ الاستيلاء على الأرض كان على الدوام شرط مسبق وضروري للاستيطان، لذلك فقد أحاط الفكر الصُّهيونيّ الأرض بهالة من القداسة التوراتية من خلال تشديد هذا الفكر على العلاقة الثلاثية المزعومة التي لا تنفصم عراها، والمستمدة من الديانة اليَهوديّة بين "الله والشعب والأرض"، كما رفع هذا الفكر عالياً قيمةً توراتيةً أخرى هي "افتداء الأرض" كفريضة دينيّة.[69]

هذا الخطاب السِّياسيّ الفكري المستند إلى التعاليم التوراتية والروايات الميثولوجية جرى ترجمته عملياً عبر المشروع الاستيطانيّ، وإن كان حزب العمل، الذي دشن المشروع الاستيطانيّ عبر الاستيطان في القدس والخليل والأغوار، أقل "توراتيةً" في النمط العام لمشروعه الاستيطانيّ، فإنَّ عهد حكم "الليكود" الذي وصل إلى الحكم عام 1977، أدخل تغييراً جوهرياً في وجهة ونطاق المشروع الاستيطانيّ، وكانت علامته الأبرز هي عملية صعود حركة "غوش إيمونيم[70]" الاستيطانيّة التي كانت الذراع الفاعلة للاستيطان في إطاره الأوسع. رأت هذه الحركة في انتصار 1967 "إشارةً إلهيةً" بالاستيطان في "أرض إسرائيل" باعتبار الاستيطان "فوق وأبعد من الالتزام الأيديولوجي، فهو عقيدة مركزية في الصُّهيونيّة، يقر بها حزب العمل أيضاً".[71]

والمشروع الاستيطانيّ لم يكن محل خلاف بين العمل والليكود، وبالأحرى لم يكن التباين في برنامجيّ حزبي العمل والليكود بشأن استراتيجية التوسع الاستيطانيّ تبايناً جوهرياً أو نوعياً، فمنطلقاته الأساسية بقيت واحدة مع الاختلاف في مدى وحجم وأولويات هذا المشروع الاستيطانيّ الصُّهيونيّ .

---

[69] جيفري أورنسون، **مستقبل المستعمرات الإسرائيليَّة في الضفة والقطاع**، مؤسسة الدراسات الفلسطينيَّة، بيروت 1996، ص3، الطبعة الأولى.

[70] **غوش إيمونيم**: أسسها الحاخام المتطرف موشي ليفنجر في أيار /مايو عام 1974م، وتعد من إفرازات حرب تشرين أول/ أكتوبر عام 1973م، و"غوش إيمونيم"، تعني (كتلة الإيمان)، وتطلق على نفسها أيضا "حركة التجديد الصهيوني"، هي حركة جماهيرية دينية متطرفة، تستمد تعاليمها من المفكر الصهيوني راف كوك، وهو لاهوتي اشكنازي الأصل، أسس حركة "مركا زهراف" عام 1924، حيث اعتبر أن التعاليم الدينية هي المرجع الوحيد لليهود، وأن الخروج عن ذلك يحرم اليهودي من الراحة، واشتهر بقول: إن دعوة اليهودية إلى فلسطين الموعودة وتوطين اليهود فيها، وإنشاء الأرض هو بداية الخلاص. وبعد موته في عام 1935 ظلت تعاليمه متداولة. بتاريخ 2012/2/12 ، انظر الرابط http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=5034 الاحد، الساعة 11:30

[71] خالد عايد، **الاستعمار الاستيطانيّ للمناطق العربية المحتلة**، مؤسسة الدراسات الفلسطينيَّة، بيروت 1986، ص3.

كما ويرتبط هدم المساكن الفلسطينيَّة ارتباطا وثيقا بالسياسة الإسرائيليَّة الرامية إلى السيطرة على مناطق الضفة الغربية، وممارسة الاستعمار الاستيطانيّ فيها. ولا يبدو ثمة شك في أنَّ المشروع الاستيطانيّ من بنات أفكار الحكومة الإسرائيليَّة، وأنها هي التي تحفزه وتنفذه . فلم يكن ذلك الاستعمار حركة شعبية تلقائية واجهتها الحكومة بالمعارضة أو حتى باللامبالاة، أضف إلى ذلك أن هذه السياسة قد اتبعتها جميع الحكومات الإسرائيليَّة لمدة تربو على ثلاثين عاما ، أي منذ عام 1967، حتى الوقت الحاضر[72].

الفرع الأوّل

مرحلة حكومة حزب العمل (1967 – 1976)

أقيمت المستوطنات في هذه المرحلة بصورة انتقائية ضمن سياسة استيطان كيفية، فتركزت المستوطنات في محيط مدينة القدس واللطرون والخليل ومنحدرات الأغوار، وذلك بوحي من خطة "آلون"، وقد أقيمت في هذه المرحلة 39 مستوطنة منها 35 في الضفة الغربية، وبلغ معدل البناء 1 – 6 مستوطنات في كل سنة، ويمثل حجم الاستيطان في هذه المرحلة 23% من الحجم الكلي للاستيطان حتى العام 1977.

كان مشروع "آلون" أبرز مشاريع حزب العمل الاستيطانيّة، وهو في جوهره مشروع للتسوية السِّياسيّة مع الدول العربية، وهدف المشروع إلى ضم أجزاء معينة من الأرض المحتلة إلى إسرائيل عبر إقامة سلسلة مستوطنات عليها؛ تتركز هذه المستوطنات في غور الأردن، ومدينة القدس، والبحر الميت، وعلى امتداد منطقة اللطرون وجبل الخليل وصحراء "يهودا".

واعتبر "آلون" أن المستوطنات الإسرائيليَّة يجب أن تقام في ضوء الأهمية الاستراتيجية لمتطلبات الأمن، وكحافز للنضال السِّياسيّ من أجل حدود آمنة.[73]

---

[72] منظمة العفو الدولية، **إسرائيل والأراضي المحتلة**، هدم المنازل ونزع ملكيتها : تدمير منازل الفلسطينيين، الناشر : منظمة العفو الدولية، الطبعة الأولى، تشرين الثاني 2000،ص27.

[73] جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني، **التقرير السنوي عن المستعمرات 2002**، الإحصاء المركزي، رام الله، تشرين ثاني 2003، ص31.

الفرع الثاني

مرحلة حكومة حزب الليكود (1977 – 1984)

كانت العلامة الفارقة لهذه المرحلة هي وصول حزب الليكود إلى الحكم عام 1977، واستلام حركة "غوش إيمونيم" لزمام المبادرة الاستيطانيّة، وفي سياق سياسيّ جاء متزامناً مع توقيع اتفاقية كامب ديفيد مع مصر، وإخلاء مستوطنات شبه جزيرة سيناء في سياق هذه الاتفاقية. شهدت هذه الفترة طفرة في التوسع والبناء الاستيطانيّ في أنحاء الأرض المحتلة، وأطَّرَ هذه الطفرة جملة من الخطط والمشاريع أهمها : مشروع شارون، مشروع دروبلس، ومشروع غوش إيمونيم.

بدأت عملية شراء أراضي المستوطنات في أواخر سنة 1979، حين صرحت السلطات الإسرائيليَّة للشركات والمواطنين الإسرائيليّين بشراء الأراضي في المناطق المحتلة، ولن يكون من قبيل الصدفة أنْ حدث ذلك بعد التوقيع على اتفاقيات كام ديفيد مع مصر بمدة ليست طويلة ، حيث ورد شرط خاص في هذه الاتفاقيات يقضي بتجميد الاستيطان لمدة ستة أشهر، وبالتالي فإنَّ اطلاقَ العِنَانِ للجهات غير الرسمية للتملك والاستيطان في المناطق المحتلة سيمكِّن إسرائيل من التملص من أحكام اتفاقية كامب ديفيد فيما يتعلق ببند تجميد الاستيطان[74].

إلى جانب الإجراءات والوسائل السالفة سمحت قوات الاحتلال الإسرائيليّ لمواطني دولة الاحتلال شراء وتملك الأموال غير المنقولة في الأراضي الفلسطينيَّة المحتلة وليس هذا فحسب، وإنما لجأت القيادة

---

[74] نضال طه، **الاستيطان ومصادرة الأراضي**، مؤسسة الأرض والمياه للدراسات والخدمات القانونية، القدس، تشرين الثاني 1991، ص.25

صبيحة يوم الثلاثاء 1984/12/20 استيقظ المجاورون لمحكمة بداية نابلس ليشاهدوا دخانا أسود كثيفا ينبعث من المحكمة إثر حريق هائل نشب بها، فاستدعوا إطفائية البلدية التي حضرت على الفور، وما أنْ اخمد الحريق، وانقشع الدخان حتى تبين لموظفي المحكمة أنَّ كارثة لم يسجل لها سابقة قد حلت في قسم القضايا الحقوقية، والذي احترق بالكامل .

أجرت الشرطة تحقيقاتها في هذا الحادث الرهيب وكأنه حادث عارض، ولم تجتهد في البحث عن الفاعلين وكشف هويتهم، رغم أن كل الدلائل والقرائن تشير بأصبع الاتهام إلى(مافيا الأراضي) وهم الشركات الإسرائيليَّة وسماسرتها، فهم أصحاب المصلحة الحقيقية في تنفيذ مثل هذه الجريمة البشعة، فالحادث وحسب تقرير رجال الإطفاء هو حادث متعمد وبفعل فاعل، والقضايا التي احترقت هي القضايا الحقوقية ومن ضمنها قضايا الأراضي، إضافة السجلات يعود تاريخها إلى أيام الانتداب البريطاني، بينما قسم القضايا الجزائية، والذي يقع في غرفة تقابل غرفة القضايا الحقوقية، لم يمس بأيّ أذى، وبذلك نستبعد أن يكون الجاني له مصلحة في التخلص من أي ملف جزائي، وبتالي تنحصر دائرة الشك في جهات لها مصلحه في إعدام ملفات حقوقية .

لقد ترتب على هذه الجريمة ضياع جهود استمرت منذ أواخر سنة 1979 ولغاية وقوع الحريق، هذا على مستوى قضايا الأراضي، حيث احترقت كافة القضايا التي سبق للمحكمة وأن فصلت بها لمصلحة الأهالي ضد الشركات والسماسرة، وكذلك احترقت كافة قضايا الأراضي التي كانت ما تزال قيد النظر والمعالجة بكافة ما تحويه من وثائق وسندات أصلية لا يمكن تعويضها .

وقد ترتب على هذا الحريق أيضا، أن بقي قسم القضايا الحقوقية مغلقا لمده تزيد عن الثمانية أشهر، بحجة ترميم البناء، وترميم وحصر بقايا القضايا الحقوقية التي احترقت جزائيا، انتظارا لصدور تعليمات من ضابط الشؤون العدلية لمعالجة آثار هذه الجريمة .وبعد مضي هذه المدة الطويلة أصدر ضابط العدلية نظاما لتجديد الملفات المحترقة من جديد .ص28 الأرض والمياه.

وفي تصوري إنَّ الحكومات الأردنية المتعاقبة منذ سنة 1952،أي تاريخ صدور قانون التسوية الأردني، وحتى وقوع الاحتلال سنة 1967 تتحمل مسؤولية كبيرة عما يحدث اليوم، بسبب عجزها عن إنجاز عمليات تسوية الأراضي في الضفة الغربية قبل وقوع الاحتلال . الأرض والمياه.ص31

العسكرية الإسرائيليَّة في سبيل تكريس حماية المواطنين الفلسطينيين الذين يرغبون ببيع أراضيهم وممتلكاتهم لرعايا دولة إسرائيل فرض السرية المطلقة على مثل هذه الصفقات[75].

وبينما يشكل مخطط شارون مشروعاً سياسيَّاً لتطبيق الحكم الذاتي في الضفة والقطاع، فإنَّ مشروعيّ غوش ايمونيم ودروبلس يشكلان التطبيق الفعلي لمخطط شارون .

وبناء على مخطط شارون فإنَّه سوف يتم السيطرة على جميع مناطق الضفة الغربية، مع إبقاء جيوب من المناطق المأهولة بالسكان لتشكيل المناطق التي تعتبر مناطق الحكم الذاتي للفلسطينيين؛ وبناء عليه يتم ضم 75% من أراضي الضفة الغربية إلى إسرائيل، والسيطرة الشاملة لإسرائيل على الضفة الغربية عن طريق السيطرة على محاور الطريق، والمحاور التي تربط بين التجمعات السكانية ذات الحكم الذاتي.[76]

تأسست في هذه المرحلة 102 مستوطنة رسمية منها 93 في الضفة الغربية، وبوتيرة 6 – 18 مستوطنة في السنة، وشكَّل حجم الاستيطان في هذه المرحلة 60% من إجمالي البنية الاستيطانيّة.[77]

ولعلَّ الأبرز بين المشاريع الاستيطانيّة في هذه المرحلة كان مشروع "دروبلس"، الذي كان بمثابة خطوة هائلة إلى الأمام نحو تمزيق التواصل الإقليمي للمجتمع الفلسطيني، وتوجيه ضربة استباقية إلى فرص امتلاك الشعب الفلسطيني حقه في تقرير مصيره بحرية، وسعت هذه الخطة عن سابق تصور إلى ضرب الأساس المادي لأي كيانية سياسية فلسطينية قد تنشأ في المستقبل، أما مشروع "غوش إيمونيم" فقد دشن عهد الاستيطان في عمق المناطق الفلسطينيَّة، وفي مواقع تجنبتها كل المشاريع الأخرى.[78]

الفرع الثالث

مرحلة حكومة الائتلاف "الليكود والعمل"(1985 – 1990)

في هذه المرحلة عادت وتيرة التوسع الاستيطانيّ من حيث الكم إلى ما يشبه المرحلة الأولى، وقد يكون السبب في ذلك هو تناقص المساحات المناسبة والمواقع المواتية للاستيطان عند أخذ البعدين

---

[75] ناصر الريس، **المستوطنات الإسرائيليَّة في ضوء القانون الدولي الإنساني**، مؤسسة الحق ، رام الله ،1999،ص12.
[76] د.سعاد نصر، **الاستيطان ومصادرة الأراضي**، مؤسسة الأرض والمياه للدراسات والخدمات القانونية، القدس، تشرين الثاني 1991،ص43.
[77] جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني، مصدر سابق، ص32.
[78] جيفري أورنسون، مصدر سابق، ص10.

القانوني والجغرافي بعين الاعتبار، إضافةً إلى تضارب الرؤى بين جناحي الائتلاف الذي حكم إسرائيل في هذه المرحلة (الليكود والعمل)، هذا إلى جانب اندلاع الانتفاضة الفلسطينيَّة الأولى عام 1987.[79]

نشر سنة 1991م، مخطط الجادة المزدوجة مع إجراء تعديلات عليه؛ هذا المخطط يعتبر ترجمة لمخطط ألون من الناحية الأمنيَّة والذي تم نشره سنة 1982،ويعطي أداة تنفيذية له، وقد سمي بالجادة المزدوجة نظراً لطرحة أهمية وجود حزاميٍّ أمن من المستعمرات والمناطق التي تكون الحزام الأوّل، المنطقة الشرقية حتى حدود نهر الأردن وحدود المناطق المأهولة بالسكان من جبال الضفة الغربية والهضبة السورية، تكون تحت سيطرة إسرائيليَّة مع تكثيف الاستيطان بها لتمنع الترابط بين المناطق الفلسطينيَّة والدول العربية .

والحزام الثاني يشكل المنطقة الغربية لأرض إسرائيل الكبرى أي منطقة الساحل، هذا المخطط يطالب بالضم الفوري للمناطق التالية وإحالة القانون الإسرائيليّ عليها :

1- غور الأردن ، غربي جبال الضفة الغربية والصحراء، من حدود نهر الأردن حتى حدود المناطق المأهولة بالسكان العرب.
2- منطقة غوش عتسيون .
3- شريط القدس معالي أدوميم (شرقي القدس).
4- بالإضافة إلى الهضبة السورية .

ويتحدث المخطط عن إبقاء المستوطنات الإسرائيليَّة كما هي في الضفة الغربية ، أما فيما يتعلق بالمستوطنين الذي يبقون في المناطق التي تُعطى للفلسطينيين فسوف يكونون سكانا فيها يحملون جواز سفر إسرائيلي .[80]

تأسس في هذه المرحلة 21 مستوطنة رسمية، منها 17 في الضفة الغربية، وبمعدل بناء 1 – 5 مستوطنات في السنة، وتمثل المستوطنات التي بنيت في هذه المرحلة 12% من مجمل حجم البناء الاستيطانيّ.

وإذا كانت حكومة الليكود سلكت سبيل التشدد والتعنت في الشكل والموضوع، فإنَّ حكومة حزب العمل سلكت السبيل نفسه في جوهر المواقف، وأظهرت بعض المرونة في الشكل، كمثل ما فعلت حين أعلنت أنها ستستمر في " الاستيطان الأمني" وتوقف ما أسمته " الاستيطان السِّياسيّ". وليست هذه التفرقة بين

[79] جهاز الإحصاء المركزي، مصدر سابق ص31.
[80] د. سعاد نصر، مصدر سابق، ص 44.

نوعين من الاستيطان سوى اصطناع ظاهري، إذ استمرت الخطط الاستيطانيّة، إنشاء وتوسعا، دون أي تراجع أو توقف أو تقليص.[81]

وقد ذكر حنان بورات رئيس جمعية هزيت وعضو كنيست لصحيفة هآرتس بتاريخ 1995/1/6 " الحكومات في أرض إسرائيل تأتي وتذهب وتبقى إسرائيل إلى الابد، ومشروع الاستيطان في يهودا والسامرة هو جزء من مشروع عودة صهيون، وهو غير مرتبط برئيس حكومة، وأحيانا يجب الحنق لفترة ما والاكتفاء بحلول وسط مؤلمة .فمنذ 28 عاما ونحن في غوش عتسيون في نفس المكان الذي صرح فيه رابين أن علينا الحصول على تأشيرة دخول للذهاب إليه".[82]

يبدو أنَّه من مراجعة مواقف أكثر الأحزاب تبادلاً للحكم في إسرائيل تتبنى موقفاً ثابتاً فيما يخص السياسة الاستيطانيّة في الأرض المحتلة، والتي تتبادل الأدوار مع الاختلاف في الظاهر الشكلي بحيث يسير كلا الحزبين " الليكود والعمل " على نهج واحد، وهو خلق الكيان الواقعي المتمثل بالاستيطان، والذي يقود المسار التفاوضي الفلسطيني للقبول بما يمكن أنْ تسمح به الحقائق على أرض الواقع.

والفرق بين موقف حزبي العمل والليكود حول المستوطنات والمستوطنين، لم يكن كما حاول حزب العمل طرحه فيما بعد، فرغم حرص الليكود على تنمية وتشجيع الاستيطان، قام رابين باستكمال المخطط في القمع الوحشي للانتفاضة الفلسطينيَّة التي اندلعت ضد الاحتلال الزاحف بواسطة المستوطنات.[83]

وتضمنت الخطوط الأساسية لحكومة الوحدة الوطنية الثانية برئاسة إسحاق شامير إقامة ست أو سبع مستوطنات جديدة بين رئيس الوزراء شامير ونائبه شمعون بيرس.[84]

لكن مشروع الاستيطان واصل الانتفاخ تحت أعين وزراء حزب العمل، وخلال عام ونصف العام التزمت الحكومة بأهداف الاستيطان التي وضعتها لنفسها حيث أقيمت في عام 1989 خمس مستوطنات جديدة، وأزال حلُّ حكومة الوحدة الوطنية في عام 1990 وتشكيل حكومة يمين ضيقة بقية الحواجز الموضوعة في وجه الاستيطان، حيث تجاوز مصادرة الأراضي والاستثمار في المستوطنات كل المعايير.[85]

---

[81] هيثم كيلاني، مصدر سابق ص50.
[82] المصدر نفسه، ص204.
[83] عقيبا الدار وعديت زرطال، مصدر سابق، ص157.
[84] المصدر نفسه ، ص158.
[85] المصدر نفسه ، ص158.

عدد المستعمرات الإسرائيلية التي إقامتها إسرائيل في الضفة الغربية وقطاع غزة 194 مستعمرة حتى عام 1992،(قبل اتفاقية اوسلو) ويوضح الجدول التالي تصنيف المستعمرات حسب الوظيفة وحسب التوزيع الجغرافي.[86]

المحافظة	الوظيفة								
	مدنية		زراعية		عسكرية		صناعية		المجموع
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد
القدس	25	89.29	--	--	1	3.57	2	7.14	28
رام الله	24	88.89	3	11.11	--	--	--	--	27
بيت لحم	13	72.22	4	22.22	1	5.56	--	--	18
اريحا	3	27.27	5	45.45	2	18.18	1	9.09	11
الخليل	24	88.89	--	--	3	11.11	--	--	27
نابلس	32	66.67	10	20.83	5	10.42	1	2.08	48
طولكرم	8	100	--	--	--	--	--	--	8
جنين	6	66.67	1	11.11	1	11.11	1	11.11	9
المجموع	135	76.70	27	13.07	13	7.39	5	2.84	176
غزة	7	38.89	10	55.5	--	--	1	5.56	18
المجموع الكلي	142	72.20	33	17.01	13	6.70	6	3.09	194

ويلاحظ من الجدول السابق أن المستعمرات المدنية احتلت النسبة الكبرى من جملة عدد المستعمرات، حيث بلغت نسبتها 73.20 يليها المستعمرات الزراعية التي بلغت نسبتها 17.1 من جملة المستعمرات، ثم المستعمرات العسكرية وبلغت نسبتها 6.70%، واخيراً المستعمرات الصناعية وبلغت نسبتها 3.09%، أما عن تطور إنشاء المستعمرات بعد عام 1967 حسب الحكومات الإسرائيلية التي أسستها، فإن معظم المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة انشئت في عهد حكومة حزب الليكود الذي تولى الحكم في إسرائيل في الفترة من 1976-1992، وبلغ عدد المستعمرات التي أقيمت خلال هذه الفترة 133 مستعمرة أي بنسبة 66.55% من جملة المستعمرات ثم تأتي فترة حكم حزب العمل من 1967-1977 والتي أنشئت فيها 56 مستعمرة أي بنسبة 29.90%، كما أنشئت 27 مستعمرة أي بنسبة 13.91% من جملة عدد المستعمرات في عهد حكومات الائتلاف في الفترة من 1984 – 1988.

[86] المركز الفلسطيني لحقوق الانسان – مسح شامل للمستوطنات الاسرائيلية في قطاع غزة – مايو 2001

المطلب الثاني
المستوطنات الإسرائيليَّة بعد اتفاقية أوسلو

كان من أبرز عيوب ونقائص اتفاقيات "أوسلو"، ما يتعلق بالاستيطان، أولاً لجهة تأجيله ضمن قضايا التسوية الدائمة إلى مستقبل مجهول ، وثانياً لأنَّ الاتفاقيات قدمت لإسرائيل ، بصورة مباشرة وغير مباشرة ، مبررات إضافية وغطاءً من "القانونية" لمواصلة وتصعيد عملية الاستيطان ، لتبْلُغَ هذه العملية - كماً ونوعاً - في سنوات 1993 - 2003 ضعف ما حققته إسرائيل خلال ربع قرن من عمر الاحتلال في مجال المشروع الاستيطانيّ .[87]

ويبدو أنَّ الإسرائيليّين استخدموا اتفاقات "أوسلو" كقاعدة لتسويغ عمليات وسياسات الاستيطان في المناطق المحتلة، وحتى الآن لا يبدو أن ثمة متغير يمكن أن يردع إسرائيل عن سياسة التوسع الاستيطانيّ، بل إنَّ كل متغير يطرأ في سياق العملية السِّياسيّة مع الفلسطينيين أو على الصعيد الإسرائيليّ الداخلي يقود في النهاية إلى مزيد من الاستيطان.

انظر الملحق رقم(3) ،ص 122

وفي شهر تموز من عام 1994م، وفي بداية حكمه كرئيس للحكومة قال رابين في سلسلة لقاءاته مع قادة المستوطنين: "إنَّ المستوطنات لا ترسم حدوداً ولا تساهم في الأمن القومي ". وفي مناسبات

أخرى صرح أنه "لا يفهم عن ماذا يبحث المستوطنون في السامرة، وأعلن أن الحكومة لن توافق على جنون كل يَهوديّ في الدولة".[88]

الفرع الأول

حكومة حزب العمل 1992-1996

تعهد رئيس الوزراء الإسرائيلي اسحق رابين بوقف بناء أي مستوطنات جديدة وذلك في مقابل موافقة الولايات المتحدة الأمريكية آنذاك على منح الحكومة الإسرائيلية قرض قيمته 10 مليار دولار ، وقد استثنى رابين من هذا التعهد منطقة القدس الشرقية معتبراً أن الاستيطان فيها أمر جوهري لضمان أمن إسرائيل، ولمواجهة النمو السكاني الطبيعي في المستوطنات الإسرائيلية رأت حكومة إسرائيل آنذاك

[87] حسن ابو الرب، مصدر سابق، ص 1.
[88] عقيبا الدار وعديت زرطال، مصدر سابق، ص171.

الاستمرار في بناء عشرات الآلاف من الوحدات السكنية التي كانت في مراحل متقدمة من البناء عندما أعلنت الحكومة الإسرائيلية ذلك التعهد.

إلا أن حكومة إسرائيل لم تتخذ أي إجراء لإيقاف البناء الاستيطاني الخاص في الأراضي الفلسطينية المحتلة واستمرت عمليات البناء بشكل منظم وبمعدل تراوح بين 1200-1500 وحدة سكنية سنوياً وتقديم الحوافز المادية والامتيازات لعدد من المستوطنات وذلك على الرغم من إعلانها في حينه عن إلغائها كجزء من تعهدها بوقف البناء الاستيطاني.

ونتيجة لهذه الإجراءات فإن الكثافة السكانية للمستوطنين في الضفة الغربية وقطاع غزة قد ازدادت في عهد حكومة حزب العمل. [89]

ووفقاً لما نشره مركز الإحصاء الإسرائيلي ، فقد ازداد عدد المستوطنين اليهود بنسبة 39% وازدادت الكثافة السكانية لحوالي 100 مستوطنة خلال نفس الفترة وكذا فقد ازداد معدل النمو السكاني في المستوطنات عنه في إسرائيل ففي العام 1994 بينما كان معدل النمو السكاني في إسرائيل 2.7% كان معدل النمو السكاني في المستوطنات 9.8% كما تصاعدت عمليات ضم الأراضي والاستيطان في القدس الشرقية خلال حكم حزب العمل. وازداد الكثافة السكانية عند المستوطنين في قطاع غزة بنسبة 20%.[90]

وفي كتابه "دفتر خدمة" وصف رابين حركة غوش ايمونيم أنها "سرطان في جسم الديمقراطية الإسرائيليَّة". وعبر إسحاق رابين ابن أرض إسرائيل العاملة الذي خدم في البلماخ، ويعتبر رجلا عسكريا مستقيما وشغل مناصب دبلوماسية وسياسية، عن انعدام الانسجام في الوعي الفكري الذي بدأ ينتج فوارق متواصلة، لأنَّ حركة الاستيطان تخرب إمكانية التوصل لتسوية سياسية وللتطبيع في جدول أعمال إسرائيل اليومي.[91]

إنَّ من الأهمية ملاحظة أنه ابتداءً من العام 1995، وعقب حدوث مجزرة الحرم الإبراهيمي واغتيال رابين أصبح تأثير المستوطنين ودورهم وأحزابهم في الحياة العامة في إسرائيل برلمانياً وغير برلمانيّ، واضحاً جداً لجهة كونهم قوة متنفذة ومقررة. وإنَّ فهماً أعمق للدينامية التي تدفع بعملية التوسع الاستيطانيّ إلى الأمام، يفحص هذا التوسع في ضوء مجموعة متغيرات إلى جانب تفاعلات ومدلولات اتفاقات "أوسلو"

[89] تقرير حول الاستيطان الاسرائيلي في الأراضي المحتلة (تشرين ثاني-كانون أول 1997)، مجلد 7، عدد 6.
[90] المركز الفلسطيني لحقوق الانسان،مصدر سابق.
[91] المصدر نفسه، ص172.

الفرع الثاني

حكومة حزب الليكود 1996-1999

وفي العام 1996 أعلن عن مخطط لوزير الإسكان الإسرائيلي بنيامين نتنياهو بتوسيع المستوطنات القائمة في الضفة الغربية وقطاع غزة حيث قامت الحكومة الإسرائيلية ورفق هذا المخطط باعتمادها لعمليات تبع ثلاث آلاف وحدة سكنية كان قد جمد بناءها في عهد الحكومة العمل وذلك لتوطين عشرة آلاف مستوطن ، وسمحت تفاهمات مماثلة لحكومة نتنياهو بزيادة الوحدات السكنية في عام 1998 بنسبة 100% ليبلغ عددها 4210 وحدة سكنية، وهي النسبة الأعلى من النمو الاستيطاني.[92]

الفرع الثالث

حكومة حزب العمل (1998-2001)

واصل رئيس الوزراء الإسرائيلي أيهود باراك، العمل بالترتيبات السابقة، فاق سلفيه في الاسراع بالتوسع الاستيطاني في الأرض الفلسطينية المحتلة في الفترة التي قادت إلى مفاوضات الوضع الدائم. إضافة إلى الموافقة على خطط نتنياهو لبناء 11000 شقة جديدة و2830 عطاء سكني.[93] ، منح باراك "الصفة القانونية" لـ 32 بؤرة استيطانية أقيمت في عهد الحكومة السابقة وأقام ثلاث مستوطنات "رسمية" أخرى[94]. كما صرّح باراك بإقامة حوالي 4800 وحدة سكنية جديدة في كافة أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة.[95]

الفرع الرابع

حكومة حزب الليكود (2001-2006)

اتفقت الادارة الأمريكية وإسرائيل على شروط جديدة لتحديد النمو الاستيطاني. سمحت هذه الترتيبات، التي عبّر عنها دوف فايسغلاس، رئيس ديوان أرئيل شارون، في رسالة إلى مستشارة الأمن القومي كوندوليزا رايس في نيسان 2004، لإسرائيل بمواصلة البناء والتوسّع الاستيطاني "للنمو الطبيعي" ضمن "خطوط البناء" الحالية في مناطق الاستيطان الرئيسية. كما لم تنجح خطط ادارة بوش

---

[92] تقرير حول الاستيطان الاسرائيلي في الأراضي المحتلة ،مصدر سابق.

[93] السلام الآن (http://peacenow.www.peacenow-org.il)،الاحد ،الساعة 11:55

[94] تقرير حول الاستيطان الاسرائيلي في الأراضي المحتلة"، مصدر سابق.

[95] بتسيليم، الاستيلاء على الأرض: سياسة إسرائيل الاستيطانية في الضفة الغربية، أيار 2002،ص116

في رسم "خطوط بناء" طبيعية تُحدد مدى توسّع المستوطنات الاسرائيلية بسبب الاشكالية التي يسببها هذا لإسرائيل، فنياً وسياسياً. تم التخلي رسمياً عن هذه الخطط في صيف عام 2005.[96]

الفرع الخامس

حكومة حزب كاديما(2006-2009)

وقد شهدت المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية نشاطا غير مسبوق خلال الأعوام (2006 و 2008)، حيث تزايدت وتيرة البناء في المستوطنات الإسرائيلية، بالرغم من التحذيرات (الصورية) التي وجهتها الإدارة الأمريكية لإسرائيل، بوقف الأعمال الاستيطانية في الضفة الغربية، حيث أن توسيعها يمثل عقبة أمام عملية السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

الجدول التالي يظهر البناء الاستيطاني خلال الأعوام الماضية في المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية خلال الفترة (2006-2009)

المحافظة	كرافانات جديدة تم إضافتها للمستوطنات الإسرائيلية	بنايات جديدة تم إضافتها للمستوطنات الإسرائيلية	المجموع	بنايات جديدة تم إضافتها للمستوطنات الإسرائيلية	كرافانات جديدة تم إضافتها للمستوطنات الإسرائيلية	المجموع
القدس	34	18	52	530	61	591
بيت لحم	27	67	94	266	42	308
رام الله	165	85	250	216	30	246
سلفيت	13	15	28	167	77	244
قلقيلية	13	11	24	180	61	241
نابلس	247	79	326	0	0	0
الخليل	77	43	120	26	29	55
أريحا	37	26	63	8	0	8
طوباس	21	16	37	11	4	15
طولكرم	9	10	19	6	0	6
جنين	1	1	2	6	7	13
المجموع	644	371	1015	1416	311	1727

المصدر: معهد الأبحاث التطبيقية – القدس (أريج).

[96] بتسيليم، الاستيلاء على الأرض، مصدر سابق.

الفرع السادس

حكومة الائتلاف (حزب الليكود ، إسرائيل بيتنا ،حزب العمل ،شاس، البيت اليهودي)

(2009-2013)

بفوز نتنياهو برئاسة الحكومة باشرت إسرائيل ببناء 6867 وحدة استيطانية جديدة في المستوطنات من بينها 2622 و حدة في مستوطنات معزولة موجودة شرق المسار المخطط للجدار الإسرائيلي ، و2217 وحدة في مستوطنات غرب المسار المقام من الجدار ، و2028 وحدة في مستوطنات موجودة ما بين المسار المخطط للجدار ومسار الجدار الفعلي. وقد أصدرت حكومة نتنياهو مناقصات لبناء المستوطنات: خلال فترة أول عامين من عمر حكومته فإنها امتنعت إلى حد كبير عن إصدار المناقصات للبناء في المستوطنات في الضفة الغربية واكتفت بإصدار بعض المناقصات للبناء في المستوطنات في القدس الشرقية عددها 833 وحدة استيطانية. وهذا يعكس الضغط الذي مارسته إدارة اوباما خلال فترة "التجميد" الاستيطاني عام 2009 لفترة 10 أشهر وانتهت في 26 أيلول 2010.ومع انتهاء فترة "التجميد" أطلقت الحكومة العنان لنشر مناقصات البناء الاستيطاني. فخلال فترة العامين الماضيين نشرت حكومة نتنياهو مناقصات لبناء 4469 وحدة استيطانية في المستوطنات في الضفة الغربية والقدس الشرقية.[97]

فمن الواضح أنَّ الاعتبارات الإسرائيليَّة الداخلية (الحزبية والانتخابية وسواها) تلعب دوراً هاماً ومؤثراً هنا، ويندرج في هذا الإطار عمليتان هامَّتان:

الأولى: تعزز المكانة السِّياسيّة والعامة لحركة المستوطنين وأحزاب اليمين واليمين المتطرف في إسرائيل.

والثانية: تبادل السلطة بين الحزبين الكبيرين (العمل والليكود) بتحالفاتهما الائتلافية المختلفة.

[97] جريدة القدس ، 20 يناير 2013

الفصل الثالث

الإطار التطبيقي السِّياسيّ للمستوطنات الإسرائيليَّة

استغلت قوات الاحتلال الإسرائيليّ أحكام وقواعد القانون الدول الإنساني، التي أجازت نصوصه للمحتل بحق إدارة الأراضي والأملاك الحكومية والانتفاع بها، وبهذا الصدد أصدرت قيادة قوات الاختلال الإسرائيليّ بتاريخ 13 تموز 1967م الأمر العسكري رقم "59" الذي أجازت نصوصه للمسؤول العسكري الإسرائيليّ مدَّ نطاق مسؤولياته على جميع الأراضي والأملاك الحكومية في الإقليم الفلسطيني المحتل، فضلا عن تخويله حق وصلاحية القيام بأي تصرف أو إجراء يستصوب القيام به أو بخصوص هذه الأراضي.

أجاز الأمر العسكري رقم 391 الصادر عام 1969 لقيادة قوات الاحتلال مصادرة الأراضي واستملاكها في الإقليم الفلسطيني المحتل لغايات المنفعة العامة، وبطبيعة الحال استغلت القيادة العسكرية لدولة الاحتلال هذا الأمر في تجريد السكان من ألاف الدونمات من الأراضي؛ بحجة المنفعة العامة ليتم تحويلها في أعقاب ذلك للجماعات اليَهوديّة الراغبة في العيش والتوطين في الأراضي الفلسطينيَّة المحتلة.[98]

ولجأت إسرائيل إلى التمييز بين "مستوطنات سياسية" وأخرى "أمنيَّة" لتبرير برنامج استيطاني من نوع جديد، يرتكز إلى الاعتبارات "الأمنيَّة" أكثر منها إلى "الإيديولوجيَّة"، بحيث ركزت سياسات حكومة "رابين" في ظل هذا التقسيم على تعزيز كتلة الاستيطان المركزية المتحققة في المستوطنات المدنيّة والضواحي الاستيطانيّة في الضفة الغربية ، والتي طورت على مدار السنوات منذ العام 1977 .

ويبدو ما تحدث عنه "رابين" أن لا لزوم للمستوطنات "السِّياسيّة" باعتبار أن إقامتها كان تهدف بالأساس لإعاقة عملية التسوية، أما المستوطنات الأمنيَّة فإنَّ وجودها وتقويتها أمر لا مفر منه نظراً للضرورة الأمنيَّة، واستطاع "رابين" من خلال هذه السياسة إحداث تغيير في وجهة المشروع الاستيطانيّ

[98] ناصر الريس، مصدر سابق، ص9-11

نحو تركيزه سياسياً بما يتناسب مع المتغيرات الجديدة، ودون الخروج عن الهدف الأساس وهو الإبقاء على الأهمية السِّياسيّة للمشروع الاستيطانيّ عبر تقوية الجسم المركزي للاستيطان.

المبحث الأوّل
فرض سياسة الأمر الواقع

تهدف سياسة الأمر الواقع التي ينهجها الإسرائيليّون إلى ضمان وجود سياسي في البلاد العربية ، فقد كان تخطيط الاستيطان في المناطق الفلسطينيَّة يتقرر من البداية وفقا للاحتياجات السِّياسيّة – الاستراتيجية ، وكانت الاستراتيجية العامة تخلق حقائق لها أثرها على القرار السِّياسيّ فيما بعد، والأمر الذي يحكم عملية التسوية مع الفلسطينيين ويحاصرها أمام المجتمع الدولي .

انظر ملحق رقم (4) ص 123.

المطلب الأوّل
الاستراتيجية التفاوضية للاستيطان

استغل المفاوض الإسرائيليّ الوقت لمصلحته، فلم يكن على عجلة من أمره، مستندا في ذلك إلى أنه لا سبيل أمام الدول العربية سوى التفاوض، أو الصبر على الاحتلال ، وبخاصة أنَّ انهيار الاتحاد السوفييتي ، وانفراد الولايات المتحدة بزعامة النظام العالمي، وتدمير القوة العسكرية العراقية، وعدم قدرة الدول العربية على استخدام القوة العسكرية لتحرير الأراضي المحتلة، جميعها جعلت المفاوض الإسرائيليّ متحرراً من القيود الضاغطة، في حين كانت بعض الأطراف العربية في وضع مغاير.[99]

ومن الواضح أنَّ الاستراتيجية الاستيطانيّة لن تفلح في تهويد المناطق المحتلة على الرغم من الجهود الكثيفة للحكومات الإسرائيليَّة المتعاقبة منذ 1967م، ولا يزال المستوطنون اليهود يمثلون أقلية صغيرة معزولة داخل المجال العربي[100].

[99] هيثم كيلاني، مصدر سابق، ص23.
[100] السيد ولدا أباه ومنير شفيق، **حوارات لقرن جديد، مستقبل إسرائيل**، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط 1، 2001 م، ص73.

الفرع الأوّل

المرجعية الأمنيَّة للاستيطان

تبين دروس العقود الماضية من الصراع العربي – الصُّهيونيّ إخفاق الاستراتيجية التي اتبعتها إسرائيل لاحتواء هذا المأزق المضاعف (العلاقة بسكان المناطق المحتلة، والعلاقة بالنظام العربي) وتقوم هذه الاستراتيجية على ركنين أساسيين :

- تكثيف الاستيطان اليَهوديّ داخل المناطق المحتلة، لطمس هويتها العربية والتغيير في نسيجها القومي.
- بناء نظام أمنيّ قائم على الردع التقليدي وغير التقليدي، وتأمين التفوق العسكري على(الجيران العرب)[101].

تبنى (نتنياهو) المرجعية الأمنيَّة –الاستيطانيّة ، القائمة على الأوّلويات التالية :

- الأمن قبل الاقتصاد، والأرض ملازمة للأمن، أيْ أنَّ كلَّ تنازل عن الأرض يعتبر تهديداً لأمن إسرائيل، ومن ثم فلا سبيل للتفاوض حولها .
- الاقتصاد قبل السياسة أيْ أنَّ إسرائيل وقدراتها الاقتصاديَّة لا تحتاج للجسر الشرق- أوسطيّ لكي تحقق تفوقها الاقتصادي واندماجها في التكتلات الدولية الكبرى .
- السياسة قبل السلام : أيْ أنَّ الشرط الأوّلي لتحقيق السلام الدائم، هو إصلاح الأوضاع السِّياسيّة في الأقطار العربية ، بتحديث الأنظمة وتحويلها إلى الأساليب الديمقراطية[102].

وخلال جولة المباحثات التي جرت في أوسلو في الحادي والعشرين من شهر كانون الثاني عام 1993م، طلب رئيس الوفد الفلسطيني أحمد قريع، المعروف بـ أبو علاء (وأصبح فيما بعد رئيساً للوزراء) من الحكومة الإسرائيليَّة الإعلان عن تجميد المستوطنات كبادرة حسن نية، وإثبات أنَّها لا تنهج سياسة التوسع والانتشار. وخلال الجلسة المغلقة طلب أبو علاء مباشرة من الدكتور مئيرهير شفيلد الذي شق مع رون بونداك الطريق لمحادثات أوسلو وسأله عن مستقبل المستوطنات في قطاع غزة؟ رد هيرشفيلد "هذا موضوع يتطلب الدراسة؛ لأنه متعلق بموضوع ملكية الأراضي اليَهوديّة وإنَّ ما يحدث مع مستوطنات غزه سيكون نموذجاً لما سيحصل في الضفة الغربية".

[101] السيد ولدا أباه ومنير شفيق، مصدر سابق،ص71
[102] المصدر نفسه، ص 80.

وفي جولة المحادثات الثامنة التي عقدت في السابع والعشرين من شهر حزيران من نفس العام، عاد الفلسطينيون وطرحوا موضوع المستوطنات، لكن رابين طلب من زينغر أنْ يوضح لأبي علاء أنَّ حكومة إسرائيل لن تنشر بياناً رسمياً بخصوص المستوطنات؛ لأنَّ مشروع الاستيطان لن يتوقف وأنَّ المستوطنين سيخضعون لمسئولية إسرائيل الأمنيَّة داخل الخط الأخضر وخارجه وأنَّ حكومة إسرائيل لا تنوي تفكيك أيَّة مستوطنة أمنيَّة كانت أو سياسية، وأنَّ شبكة الكهرباء والشوارع المؤدية إلى للمستوطنات وللقرى الفلسطينيَّة ستبقى تحت السيطرة الإسرائيليَّة الكاملة.[103]

ومنهج آخر يؤسس لاستراتيجية تفاوضية جديدة أنَّ هذا المنهج ينطلق من استقلالية مفاوضات الوضع النهائي عما سبقها (بالأجندة الزمنية، والقضايا، ومرجعية الشرعية الدولية) باعتبارها تهدف إلى تحقيق حل دائم، وهو يرفض التداخل بكافة أشكاله مع مفاوضات المرحلة الانتقالية سواء لجهة نقل بعضها إلى جدول أعمال مفاوضات الوضع النهائي، أو تجميد تنفيذ التزامات إسرائيليَّة محددة (كإعادة الانتشار، أو الممر الآمن ...) بدعوى انتظار نتائج هذه المفاوضات، أو عدم الإفراج عن هذه القضايا أو بعضها إلا مقابل إرساء وقائع الحل النهائي (كإعادة الانتشار أو مزيدا من "الكرم" في إعادة الانتشار مقابل تمرير استيطان جبل أبو غنيم ...) وعليه فإنَّ هذا المنهج الآخر يرتكز إلى التالي :

1- أنَّ حلاً دائما يقوم على أساس قراري مجلس الأمن 242 و338 يعني التفاوض السِّياسيّ الذي يكفل الانسحاب الإسرائيليّ الكامل من الأراضي الفلسطينيَّة المحتلة عام 67 (الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية (يونيو) وقطاع غزة) إلى حدود 4 حزيران (يونيو) 1967، وذلك تطبيقا لهذين القرارين ومبدأ الأرض مقابل السلام الذي يتضمنانه.
2- إعادة قضايا مفاوضات الوضع النهائي إلى المرجعية الشرعية الدولية ذات الصلة وعلى قاعدة المطالبة بتنفيذها، وهذا يعني: التمسك بحقوق اللاجئين كما نص عليها القرار الدولي الرقم 194، الذي يكفل حق العودة، إبطال الضم الإسرائيليّ للقدس العربية عملاً بقرار مجلس الأمن الرقم 478، والتي اعتبرتها العديد من قرارات مجلس الأمن جزءاً من الأراضي المحتلة عام 67، تنطبق عليها بالضرورة أحكام القرار 242. تفكيك المستوطنات ورحيل المستوطنين عملا بقرار مجلس الأمن الرقم 465 وغيرها من القرارات .[104]

ويعتقد المفكر العربي الراحل ادوارد سعيد بأنه من الضروري الالتفات الى نقطتان مهمتان في المفاوضات لتعديل المسار التفاوضي الفلسطيني والخروج من سياسة المقبول دائما ويميل الباحث لذلك وهما : الأولى وهي انفراد قيادة منظمة التحرير بالسيطرة الكاملة باتخاذ القرارات

[103] عقيبا الدار وعديت زرطال، مصدر سابق، ص182.
[104] قيس عبد الكريم (ابولیلی)،فهد سليمان، تيسير خالد، هشام ابو غوش، مصدر سابق،ص167.

المصيرية، دون إشراك خبراء في المجالين القانوني والسِّياسيّ عايشوا المخططات الاستيطانيّة. والثانية وهي ضرورة وضع استراتيجية ذات تطبيق عملي وفوري لوقف بناء المستوطنات، التي تنمو من حيث المساحة والأهمية منذ توقيع الاتفاقات . فقد فشلت منظمة التحرير الفلسطينيَّة حتى في إبعاد المستوطنين المتطرفين القليلي العدد نسبياً عن وسط الخليل بعد مجزرة الحرم الإبراهيمي، الأمر الذي يعني أنَّ المنظمة لا تملك استراتيجية في هذا المجال ، بل ربما لا ترغب في القيام بالمهمة الأكبر؛ وهي وقف حركة الاستيطان في كافة أنحاء الأراضي المحتلة .[105]

وبالحديث عن اتفاق اوسلو على لسان الدكتور نبيل شعث بأنه حقق مساواة تامة بين الإسرائيليّين والفلسطينيين، والواقع هو أنَّ إسرائيل، كما قال جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكي السابق ، لم تتنازل أو تقدم أي شيء سوى قبولها الفاتر بأنَّ منظمة التحرير الفلسطينيَّة تمثل الشعب الفلسطيني، فكما قال أحد الحمائم وهو داعية السلام الإسرائيليّ عاموس عوز، في سياق مقابلة مع هيئة الإذاعة البريطانية جرت في 14سبتمبر عام 1999:" إنَّ هذا هو ثاني أكبر انتصار في تاريخ الصُّهيونيّة ".[106]

وتبعاً لذلك فإنَّ طرح مسألة المستوطنات في العملية التفاوضية غير منسجم مع أسلوب المفاوض الإسرائيليّ، حيث لم يكن صاحب قرار في هذه المسالة، ويحتاج ذلك إلى جولات عديدة كي تعرض حسب التراتبية في المؤسسة الإسرائيليَّة؛ وهذا يعتبر من قبيل تقنية التكتيك التفاوضي والتي تخص الاستراتيجية الأمنيَّة، فهو يحيل للمفاوض الفلسطيني لمناقشة النواحي الأمنيَّة ويغرقه في التفاصيل الهامشية؛ حتى يكسب الوقت الذي يحقق المكاسب السِّياسيّة من أجل فرض الأمر الواقع لإنشاء المستوطنات، أو التوسع أو حالة الضم والتوسع "الجدار". كما إنَّ طرح المفاوض الفلسطيني لمسالة الاستيطان يقابلها الإسرائيليّ بأنَّها تحتاج إلى عمل تناسقي وتفاعلي، وهذا غير مستعد إليه المفاوض الفلسطيني مثل طرح لجان تفاوضية متعددة ومتخصصة في مجالات أمنيَّة وقانونية ومؤسساتية وهذا يتبعه الرجوع إلى قرار من أعلى سلطة إسرائيليَّة [107].

ويرى المفكر إدوارد سعيد أنَّ منظمة التحرير الفلسطينيَّة لم تكن بريئة تماماً من الدم المسفوك في مجزرة الحرم الإبراهيمي، وما يقوم به المستوطنون من أعمال قتل وتدمير في الضفة، فهي التي وقعت اتفاق أوسلو، الذي ينص أحد بنوده الرئيسة على ترك المستوطنين في مكانهم، إلى جانب احتفاظهم

---

[105] إدوارد سعيد، مصدر سابق، ص 118،119.

[106] المصدر نفسه، ص40.

[107] وليست مركزية التفاوض بديلا لتزويد المفاوض بتعليمات مفصلة ودقيقة. فقد كانت التراتبية التسلسلية في صياغة التعليمات تبدأ من أعلى سلطة تنفيذية، وهي مجلس الوزراء وتنتهي بالمفاوض، وبينهما الأنساق الوظيفية المعنية، ومن أهمها اللجان الفنية المتخصصة، وليست مركزية التفاوض سوى قيد وضع لإدارة عامل التشدد والمناورة. هيثم كيلاني، **النظرية الإسرائيليَّة في التفاوض** مصدر سابق، ص26 .

بالمئات من مستوطناتهم وعدم تقييد أنشطتهم. إنَّ ياسر عرفات ومرؤوسيه مسؤولون بصورة مباشرة عن قبول صفقة مزرية لا توفر الحد الأدنى من الحماية لشعبهم المهدد، والأعزل أساساً، وتتركه عرضه لأعمال السلب والانتهاكات التي يقوم بها المستوطنون والجيش على السواء، لقد كانت هناك مفاوضات سرية بين منظمة التحرير والموساد بدأت في بوسطن في أكتوبر1992م، وكان هدفها الرئيسي تحقيق الأمن للمستوطنين الإسرائيليّين، ولم تذكر أيَّةُ كلمة إطلاقا عن أمن الفلسطينيين الذي يصعب أيضا أنْ تجد ذكراً له في البنود الكثيرة لاتفاق أوسلو. وبالإضافة إلى ذلك فإنَّ أي شخص لدية أي معرفة واقعية بالوضع في أماكن مثل الخليل ، كما سبق أنْ ذكرت ، كان سيطالب منذ البداية "بفك الارتباط" بين السكان الفلسطينيين والمستوطنين في الخليل وأماكن أخرى ، حيث المشاعر التي يلهبها التنافس الدينيّ - لعنة الشرق الأوسط حاليا- تنتظر لحظة الانفجار[108].

وطالبت شخصياتٌ من ميرتس مثل (شولميت ألوني) و(أمنون روبنشتاين) و(يئير تسبان) من رابين استغلال الحدث واجتثاث المستوطنين اليهود من قلب الخليل بهدف معالجة الخلل، وفي نفس السياق طالب نائب وزير الخارجية يوسي بيلين إخلاء المستوطنين من المدينة؛ لأنَّ ذلك يعزز مسيرة السلام وسلطة القانون في إسرائيل، وخرج من مكتب رئيس الحكومة وهو يشعر بأنَّ رابين يميل إلى الموافقة على الاقتراح.[109]

وأوضح (بن إري) الذي شغل منصب رئيس فرع القانون الدولي في الادعاء العسكري "أنَّ هناك إمكانية قانونية لإخلاء معظم المستوطنين من الخليل؛ لأنَّ بيت حسون وبيت هداسا وأبنية أخرى في الحي اليَهوديّ في الخليل صودرت لاحتياجات عسكرية وبأوامر عسكرية ". وأضاف بن إري "لا توجد صعوبات مطلقا في إلغاء هذه الأوامر وإخلاء الأبنية".[110]

وفي صبيحة يوم 20 آذار عام 1994 توجه وفدٌ إسرائيليٌّ صغير برئاسة مدير عام وزارة الخارجية (أوري سبير) ونائب رئيس الأركان (أمنون ليبكن شاحك) إلى تونس لإقناع ياسر عرفات بالعودة إلى طاولة المفاوضات مع إسرائيل. وأبلغهم عرفات أنَّ إخلاء المستوطنين من الخليل هو شرط ضروري للتقدم في المفاوضات، ورغم أنَّ رابين خولهم إبلاغ ياسر عرفات قرار إخلاء تلّ إرميدة ، قرر قادة الوفد إبقاء بادرة حسن النية الإسرائيليَّة حتى اللحظة الأخيرة. وبدلاً من ذلك ، اقترحا توسيع وجود وحدة الصليب الأحمر في المدينة . غير أنَّ عرفات ردَّ بغضب رافضا. وخرج الوفد من عنده إلى الفندق

[108]إدوارد سعيد، مصدر سابق، ص110.
[109]عقيبا الدار وعديت زرطال، مصدر سابق، ص166.
[110]المصدر نفسه، ص166.

بجو أزمة. وفي المساء أبلغهم مكتب رئيس الحكومة أنَّ رابين تراجع عن قراره إخلاء المستوطنين. وفي النتيجة تغلب غضب المستوطنين على أمر الحكمة.[111]

بينما يميل الباحث إلى رأي الدكتور هيثم الكيلاني بأنَّ منظمة التحرير قامت بالنضال السِّياسيّ من أجل فلسطين منذ البداية، والتي كان رجالاتها يستشعرون دوما أنها معركة من أجل السيادة على الأرض، وبعقد اتفاقيات أوسلو والتي كان يأمل الفلسطينيون أن يوصلهم التفاوض إلى حقوقهم الوطنية، وحيث أنَّ الأسلوب الإسرائيليّ في التفاوض أسلوب هجومي، يهدف إلى جعل نتيجة التسوية أقرب ما تكون إلى الطرح الذي قدمه المفاوض الإسرائيليّ في عرضه الافتتاحي، والذي جسَّد فيه الحد الأقصى لموقفه.

لقد كانت زيارة الرئيس المصري أنور السادات إلى القدس في شهر تشرين الثاني عام 1977 وعملية السلام مع مصر إشارةً لمعظم الإسرائيليّين أنَّ عصراً جديداً من السلام سيحل في المنطقة، وفي المقابل كان عصر السلام بالنسبة للمستوطنين بداية لقرب جهنم. أما (أرئييل شارون) فقد بدأ العمل بهدف تحديد سير المفاوضات مع مصر. وخوفاً من إلزام الحكم الذاتي إسرائيل بالامتناع عن إقامة مستوطنات جديدة وافقت الحكومة الجديدة على اقتراح شارون إقامة ثلاث مستوطنات جديدة كل شهر[112].

وعبَّرَ (إسحاق ريغف) رئيس لجنة المستوطنات الثلاث عشرة في سيناء عن شكه بأنَّ شخصيات يهودا والسامرة جاءت إلى ياميت من أجل حماية بيوتهم في ألون موريهوعوفرا وقال: "هناك إحساس أنَّ عدة جهات تعمل في المنطقة بنيَّةٍ واضحة هي قيام حرب أهلية !، وهي حرب ستخدم مصالحهم فقط. ويبدو أن (غوش إيمونيم) وأمناء أرض إسرائيل الكاملة لهم مصلحة بذلك. وأنَّ الحرب الأهلية ستكون مأساة وطنية من شأنها أنْ تكون إشارة تحذير إلى كل حكومة تفكر في المستقبل باتفاقات تتضمن إخلاء مستوطنات في يهودا والسامرة.[113]

وتحولت قضية إخلاء ياميت إلى إشارة تحذير لمعسكر اليمين. فبعد شهر من الانسحاب صرح (بنحاس فليرشتاين) رئيس مجلس ماطية بنيامين قائلا: " من قام بجريمة اجتثاث المستوطنات لن ينجو، وعلينا القول للجمهور إنَّ من يرفع يداً على جندي إسرائيلي يجب أنْ يعاقب بالسجن لمدة شهر أو شهرين أو نصف عام، أما من يجتث المستوطنات ويخربها فيجب سجنه مدى الحياة – ليس مجرد انتقام بل حكما بحق من أجرم بحق الأرض" .

---

[111] عقيبا الدار وعديت زرطال، مصدر سابق ، ص167.
[112] المصدر نفسه،ص103.
[113] المصدر نفسه ،ص113.

يعتبر الاسرائيليون بان المستوطنات ووجهة نظر المستوطنين بان انشاء الاستيطان هو الطريق الذي يكسب دولتهم وكيانهم مقومات امنهم واستقرارهم وان ذلك المرجعية التي يجب ان تبقى امام كل الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة ، وكل اتفاقية او معاهدة تعتبرها الدولة لا تسمح او تعطل المشروع الاستيطاني ، فهي تحارب بحسم وقوة المستوطنين للحفاظ على مصالحهم وامنهم "ولذلك بصعوبة مر شهر على الإخلاء(25 نيسان) لكن الشعب يميل إلى نسيان أحداث ياميت، وهذا النسيان دليل على مصير مشابه لمستوطنات الضفة الغربية ، وعليه يجب علينا التذكير صباحا ومساءا بالاجتثاث والذين قاموا به، لأنه سياتي يوم يقف فيه هؤلاء أمام المحكمة لدفع ثمن ما اقترفت أيديهم. ومن الجدير التطرق إلى مقارنة الخطأ والعقاب عند فليرشتاين ، فمن يرفض الالتزام بالقرار السِّياسيّ المتخذ بطريقة ديمقراطية ويضرب الجنود الذين ينفذون أوامر قادتهم يستحق عقابا بالسجن من شهر إلى نصف عام. أما من لا يتفق مع وجهات نظر المستوطنين وبحكم وظيفتهم كأعضاء في حكومة منتخبة ويتخذون قرارا سياسيا لا يتفق ووجهة نظر فليرشتاين الذي وضع نفسه كممثل للشعب اليَهوديّ بكل أجياله، يستحق السجن مدى الحياة".[114]

وفي عام 1999، ربط الصحفي المستوطن (حجاي سيغل) خيطاً سميكاً بين الصراع على إفشال اتفاق أوسلو وبين الحرب على سيناء، وكتب "إنَّ مناظر إخلاء سيناء كانت حاضرة أمام بيرس ورابين عندما قرَّرا شق شوارع التفافية عالية الثمن في يهودا والسامرة؛ من أجل استمرار وجود المستوطنات أو على الأقل تأجيل لحظة الإخلاء إلى أبعد مسافة ممكنة"، وأضاف أنَّ الخوف من " تكرار مأساة الحرب الأهلية من أيام ياميت ردعت الاثنين عن إخلاء سبع عائلات يَهوديّة منعزلة في تل رميده في الخليل بعد المذبحة التي نفذها غولدشتاين في مغارة الماكفيلا في الخليل عام 1994، رغم تقبل الرأي العام حينها مسألة الطرد".[115]

ويرى الباحث : انه وفي اطار المسار التفاوضي الفلسطيني نجد ان برنامج هيمنة المستوطنين على القرار السياسي الاسرائيلي المستقبلي واضحا في اتفاقيات التسوية الفلسطينية ، وذلك باعتداءاتهم عندما يكون اتفاق التسوية قريب من نقطة اخلاء او مجرد رسم التفكير بخصوص ذلك في العملية التفاوضية مع الفلسطينيين حيث ان الاستراتيجية الاستيطانية هي العائق امام سير العملية التفاوضية برمتها .

[114] عقيبا الدار وعديت زرطال،مصدرسابق،ص115.
[115] المصدر نفسه، ص116.

الفرع الثاني
التوجه العنصري

تقوم الاستراتيجية الاسرائيلية في عملية التفاوض بالإضافة الى الناحية الامنية بالارتكاز على نظرية التوجه العنصري لديهم بعدم التنازل من خلال فرض الامر الواقع بتكريس الاستيطان والتي تستند رؤيتهم على ما يشجعه الدين اليهودي بحثهم بالاستقرار في ارض الميعاد (فلسطين) بأنهم مستعدون لمواجهة حكوماتهم بالعنف في كل عمل يخالف معتقداتهم التوراتية التي تحثهم على ذلك.

لعل هذا التوجه العنصري المتطرف الممزوج بالرؤية الدينيّة المتعصبة، تحدث عنه الزعيم الليكودي نتنياهو في مؤلفاته، وعلى وجه الخصوص في كتابة الأساس (مكان بين الأمم)، الذي يتضمن رؤية لتاريخ فلسطين، وأوضاعها الحالية، وعلاقتها بالعرب وبالعالم، وفية يشيد بـ(جابوتنسكي)، ونظريته في مواجهة الضغوط الخارجية، وعدم المهادنة في تحقيق حلم (الأرض التوراتية الموحدة)عن طريق الاستيطان الإرهابي .

وقد شجعت جميع الاحزاب الاسرائيلية التي كانت تشكل الحكومات التوجه العنصري وتغذيته لتكثيف الاستيطان ،حيث تمكن (المفدال) من المشاركة في أغلب الحكومات الإسرائيليَّة وتحالف مع (الليكود) عام 1977، وحصل في انتخابات 1996 على 9 مقاعد . ومن الأسس الرئيسية لبرنامج (المفدال) السِّياسيّ تشجيع الاستيطان، ورفض أي نمط من الانسحاب من الأراضي المحتلة، وشجب الحكم الذاتي فيها ، وتقوية المؤسسة الحاخامية وتدعيم التشريع الدينيّ .[116]

فـ(إيجال عمير) قاتل(رابين) هو نتاج هذه التركيبة، باعتباره تربى في أحضان المؤسسة الحاخامية الأصولية، وارتبط بالتيار القومي العنصري الرافض لتقديم أي تنازل للجانب العربي، في مفاوضات التسوية .[117]

شكل المستوطنون لجان دينية تعمل على تقوية بقاء المستوطنين في مناطق الضفة الغربية وعدم الالتزام بأية اوامر تصدر عن حكوماتهم بإعاقة الاستيطان .

وقد عقدت مجموعة أطلقت على نفسها "لجنة حاخامات يهودا والسامرة " اجتماعا في كريات أربع للبحث في قضية رفض الجنود تنفيذ أوامر الإخلاء في حال حدوث ذلك.

---

[116] السيد ولدا أباه ومنير شفيق، مصدر سابق، ص41.
[117] المصدر نفسه، ص44.

وصدرت عن اللجنة فتوى تسمح للجنود بعصيان أوامر الإخلاء في حال صدورها؛ وفي فتوى صادرة عن الحاخام الرئيسي السابق (شلومو غورن) ردّاً على طلب لجنة حاخامات يهودا والسامرة "أعلن من خلالها الحرب على كل حكومة إسرائيليَّة تخلي الخليل" وعلاوة على ذلك "أعلن الحاخام غورن أن الواجب يتطلب من كل إسرائيلي معارضة الإخلاء بكل الوسائل التي يملكها لأنها خطة مدمرة...، وعلينا التضحية ضد أيَّة مؤامرة خبيثة من قبل حكومة إسرائيل التي تعتمد في شرعيتها على الأغلبية العربية، وعلينا الاستعداد للموت من أجل عدم خراب الخليل؛ لأن حكم إخلاء الخليل مثل حكم الموت، كما قيل نموت ولا تُخلى".[118]

وتحدث رئيس مكتب الوزراء إيتان هابر، مع إسحاق رابين وناشده الامتناع عن الإخلاء وقال: "إنَّ الأرباح المتوقعة من طرد سبع عائلات من تلٍّ رميده لا تساوي أضرار التصادم العنيف مع آلاف المستوطنين ومؤيديهم. وتوقع إيتان هابر أنَّ رابين اقتنع من أقوال شبر ينتساك، وكان لها تأثير كبير على قرار رابين بالامتناع عن الإخلاء.

وبعد أيام من فرض رئيس الأركان (أيهود براك) منع التجول على الفلسطينيين في الخليل، من أجل ضمان سلامة جيران القاتل ومؤيديه، وصل رابين في زيارة إلى البيت الأبيض، وفي المؤتمر الصحفي المشترك مع الرئيس الأمريكي بيل كلينتون صرح رابين: أنّ إخلاء المستوطنات هو موضوع يجب البحث فيه في مفاوضات التسوية النهائية. وفي لقاء مع صحفيين إسرائيليين اعترف رابين أنَّه لا يشعر بالراحة؛ لأنَّ عشرات آلاف الفلسطينيين يخضعون لمنع التجول بسبب أربعمائة مستوطن يَهوديّ في المدينة ، واعترف بتردده في إمكانية إصلاح هذا الخلل.

كان قرار رابين التراجع عن خطة إخلاء تلٍّ في الخليل إشارة إلى المستوطنين أنَّ رئيس الحكومة يخشى من الدخول في مواجهة مباشرة معهم، وأدركوا أنَّه على استعداد لخوض حرب أبدية مع الجيران الفلسطينيين من أجل الوئام مع المتطرفين اليهود. وبخضوع رابين، جدد سلوميانسكي، بعد عدة أشهر، تهديده المجرب والمقنع في محاولة إخلاء الخليل بتحويل "معارضة إخلاء المستوطنات إلى انتفاضة شعبية ضد الحكومة والجيش".[119]

[118] عقيبا الدار وعديت زرطال، مصدر سابق، ص167.
[119] المصدر نفسه ،ص167-169

فهذه التصريحات تبين الوضع السِّياسيّ والنفسي الذي أقدم فيه (إيجال عمير) على اغتيال (رابين) فيما اعتبر سابقة بتاريخ المجتمع الإسرائيليّ، ولم تخف زوجة رئيس الحكومة المقتول هذا الشعور عندما اتهمت بصفة مباشرة التيار اليميني بالتحريض على اغتيال زوجها[120].

وتبين استطلاعات الرأي بعد اندلاع الانتفاضة الثانية أنَّ المتطرفين أصبحوا يمثلون ثلث الجيش الإسرائيليّ ويؤكد (مايبربال) مدير معهد البحث الاستراتيجي في إسرائيل أنَّ الجيش مليء بالمتعصبين الدينيّين، ولا يستبعد أن تقع فيه انتفاضة عسكرية ، إذا أعطيت الأوامر بالانسحاب من المستوطنات[121].

وفي استطلاع آخر أجراه مركز(ستينمتز) في جامعة تل أبيب تبين أنَّ 60% من الإسرائيليّين يعتبرون أنَّ الخطر الأساسي على أمن إسرائيل واستقرارها داخلي (الصراع بين العلمانيين والدينيّين، واليسار واليمين) في مقابل30% يغلبون الخطر الخارجي، كما يفيد الاستطلاع أنَّ أكثر من ربع الإسرائيليّين اليهود، مرتبطون بالقيم الدينيّة التقليدية، ومستعدون أنْ يواجهوا الدولة بالعنف في كل عمل تقوم به، يعارض قناعتهم الدينيّة والإيديولوجيَّة[122].

وبطبيعة الحال يتوقع هؤلاء المستوطنون الدعم من إسرائيل "التي لم يطلق جيشها النار قط عليهم، حتى عندما كانوا يهاجمون العرب أو ينهبون ممتلكاتهم ". كما يتلقون دعماً فعلياً من الولايات المتحدة ، إذ تقدم شبكة واسعة من التنظيمات المؤيدة لحزب الليكود والمستوطنات مجندين جُددَ وأموالاً طائلة معفاة من الضرائب، بل وأضف إلى كل هذه القوى الداعمة المنظمات اليَهوديّة الرئيسية في الولايات المتحدة التي تروج دعايتها عن إسرائيل والصُّهيونيّة – وهي دعاية لا يتم التصدي لها أبدا بفاعلية من جانب العرب – الكراهية والعنف والتعصب الأعمى ضد الآخرين من غير اليهود، وعلى الأخص الفلسطينيين والمسلمين.[123]

وقد كان اتفاق أوسلو بالنسبة إلى هؤلاء وإلى الفئات الواسعة التي يمثلونها صفقة ممتازة؛ لأنَّه تحديدا يترك الفلسطينيين في حالة خنوع مزْرٍ إلى أمد غير محدد . وقد عبر عن ذلك أحد الناطقين باسم اليهود الأمريكيين عندما قال :"لقد حصلت إسرائيل على صفقة رائعة، فلماذا النقد إذن ؟"[124]

---

[120] السيد ولدا أباه ومنير شفيق، مصدر سابق،ص45
[121] المصدر نفسه ،ص 46 -47
[122] المصدر نفسه ،ص49
[123] إدوارد سعيد، مصدر سابق، ص109
[124] المصدر نفسه،ص110

المطلب الثاني

فرض سياسة الأمر الواقع على الفلسطينيين (الشعب والقيادة)

تبنَّتْ إسرائيلُ استراتيجية فرض سياسة الأمر الواقع على الفلسطينيين عن طريق بناء وقائع مادية لدعم الأهداف السِّياسيّة، وتشكل عملية الاستيطان الفعلي حجر الزاوية في تطبيق هذا الأسلوب، فلا تكتفي السلطات الإسرائيليَّة بالإعلان عن حقها في الضم والسيطرة، وإنَّما تدعم ذلك بإنشاء المرافق والمساكن والأحياء ونقل السكان لتثبيت ما تدعيه من حقوق على هذه المناطق[125]، وفي حديث لـ(بن غوريون) مع مراسل صحيفة هآرتس قال: "علينا أنْ نتخذ من العمليات العسكرية أساساً للاستيطان، وواقعاً يجبر الجميع على الرضوخ له والانحناء أمامه"[126]. ويرى (دايان) أنَّ الاستيطان هو إحدى الوسائل الرئيسية في النضال السِّياسيّ من أجل تخطيط حدود آمنة، وخلق حقائق ديموغرافية وجغرافية جديدة وعلاقات اجتماعية وسياسية مختلفة [127]، ولا أمل من الانتصار في الصراع السِّياسيّ حول الأرض دون إيجاد واقع استيطاني مخطط ومسلح[128]، فالاستيطان كفيل بطمس المعالم الحضارية العربية عبر هدم القرى العربية وإقامة المستوطنات عليها [129].

حيث إنَّ سياسة إسرائيل الاستيطانيّة تولي أهمية كبيرة للسيطرة على مصادر المياه والاستيلاء على الحصه الأكبر من الموارد المائية المتاحة في الضفة والقطاع ، حيث تستولي إسرائيل على أربعة أخماس كمية المياه التي يجري ضخها من الخزانات الجوفية في الضفة الغربية، إضافة إلى الاستيلاء الكامل على الحقوق الفلسطينيَّة في مياه حوض الأردن وعلى نحو ثلاثين بالمئة من المياه الجوفية المحدودة في القطاع.[130]

"من وجهة النظر الإسرائيليَّة في تقليص مساحه الأرض الفلسطينيَّة التي سوف تخضع للتفاوض، سواء على صعيد إنجاز الخطوات المعلقة والمجمدة التي كان ينبغي إنجازها خلال المرحلة الانتقالية باستكمال عمليه إعادة الانتشار، أو تعقيد المشكلة وزجها في خانة المستحيل عند طرحها في مفاوضات المرحلة النهائية إذا ما قيِّضَ لها أن تتواصل ... أو طرح مسألة المساحة تحت عنوان المدن الاستيطانيّة، والتي قد

---

[125] تيسير النابلسي، **الاحتلال الإسرائيليّ للأراضي العربية**، مركز الابحاث، م.ت.ف، سلسلة كتب فلسطينية رقم 62، بيروت 1975، ص230.

[126] عبده مباشر، **المؤسسة العسكرية الإسرائيليَّة**، جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة1977، ص16.

[127] المصدر نفسه، ص 116.

[128] المصدر نفسه، ص117.

[129] المصدر نفسه، ص114.

[130] قيس عبد الكريم (أبوليلى)،فهد سليمان، تيسير خالد، هشام أبو غوش، مصدر سابق،ص41.

يكون أحد مقاصدها الإسهام في تشتيت مشاغلنا في موضوع الاستيطان بشكله الذي عرفته الاتفاقيات الموقعة " [131].

عكست هذه السياسة مسعى "رابين" القوي لإبقاء ملف الاستيطان بالكامل تحت سيطرته المباشرة والتامة، ونزع المبادرة من يد المستوطنين وأحزاب اليمين، لحصر عملية التوسع والبناء الاستيطانيّ في إطار يخدم رؤية "رابين" للتسوية ولدور الاستيطان فيها ومكانتة منها، ونزع المبادرة من يد الفلسطينيين والعرب، بحيث توظف سياسة "رابين" الجديدة لخدمة تفسيرات إسرائيل الخاصة لنصوص الاتفاقيات لاحقاً، ولتفسير الوجود الإسرائيليّ الاستيطانيّ في الأرض المحتلة مسبقاً. وإن كان "رابين" قد حقق اختراقاً كبيراً نحو تحقيق رؤيته السِّياسيّة إلا أنه اصطدم بحدة مع اليمين الإسرائيليّ الذي أزاحه نهائياً عن حلبة السياسة باغتياله لاحقاً على خلفية رؤيته التي اعتبرها اليمين المتطرف والمستوطنون خيانة وتفريطاً.[132]

وقد كان رئيس الوزراء الاسرائيلي "رابين" يدرك تماما باستحالة ضم الأراضي الفلسطينيَّة المحتلة بسكانها، وذلك من الناحية العملية/ الإجرائية وليس كموقف مبدأي، وكفشل للمشروع الاستيطانيّ، لذا سعى إلى البحث عن حدود جديدة عبر تسوية متفق عليها ومعترف "بشرعيتها" السِّياسيّة بما في ذلك الاستيطان "الأمني" كجزء جوهري من تعريفه الجديد للحدود. لذلك كان يسعى "رابين " إلى الحصول على شرعية عربية ودولية –عبر بوابة "أوسلو" الفلسطينيَّة- للاستيطان المصنف على أنه "أمنيّ" وليس سياسياً وذلك استباقاً لفتح ملف التفاوض حول المستوطنات.

أتاحت الاتفاقيات لعملية الاستيطان أن تأخذ منحى جديد تكتيكيا، فوفر لها مرونة أكبر في المناورة السِّياسيّة والتنفيذ العملي، فبدل اعتماد سياسة المواجهة التي قد تكون مثيرة لردود الفعل على الصعيدين المحلي والعالمي، أتاحت عملية التسوية والاتفاقيات أمام إسرائيل فرصة العمل تحت غطاء من عدم الحرج والموافقة الضمنية من قبل أطراف عدة على سياستها، فعملية التسوية واتفاقياتها المذكورة لم تضع أي قيود على الاستيطان ولم تأت على ذكر أي شرط أو ضوابط لوقف الاستيطان أو الحد منه.

لم تأخذ الاتفاقيات بعين الاعتبار أن الأعمال الاستيطانيّة الإضافية من شأنها أن تحدد سلفاً نتيجة المفاوضات المقبلة، بل قدمت لإسرائيل المزيد من الذرائع لتعزيز سعيها إلى تعميق عدم التكافؤ في التفاوض من خلال مراكمة أسباب الضغط وأوراق القوة لصالحها.[133]

---

[131] أحمد قريع، مصدر سابق، ص6.
[132] جيفري أورنسون، مصدر سابق، ص20.
[133] حسن أبو الرب، مصدر سابق، ص21.

الاتفاق الذي قدم للشعب الفلسطيني بصفته مدخلا لكبح جماح غول الاستيطان، ولم يوقف الزحف الاستيطانيّ الإسرائيليّ بل أطلق له العِنان، حيث تواصلت وتسارعت عمليات نهب الأرض ومصادرتها وتسمين المستوطنات، وتوسيع مساحتها وشق الشوارع الالتفافية المؤدية إليها، ليس فقط في الضفة والقدس بل حتى في قطاع غزة، وتأتي اليوم حكومة نتنياهو لتعلن جهارا أنَّ تكثيف الاستيطان سيكون على رأس أولويات جدول أعمالها .[134] وفضلا عن كونه يكرس هيمنة الاحتلال والاستيطان ويعرض مصير القضية الوطنية لخطر التصفية والضياع، ويتناقض بذلك مع المصالح والطموحات الوطنية الفلسطينية وحقوقها في الاستقلال والعودة، فإنَّ تطبيقات الاتفاق تزيد من عملية تكثيف الاستيطان، وبذلك فإنَّ الفلسطينيّين وبالأخص فئة الفلاحين تكثفت معاناتهم من استمرار الزحف الاستيطانيّ، وتسارع عمليات نهب الأرض وسلب المياه، فضلا عن القيود التي فرضها اتفاق باريس على تصدير أبرز المنتوجات الزراعية .[135]

استثمرت إسرائيل إلى أبعد مدى نصوص الاتفاقيات ومضامينها، كما استغلت غموضها، فسعت إلى حماية تصوراتها بشأن التسوية من خلال حقيقتين متوازيتين مترابطتين:

1- تقديم تفسيرات قانونية تخدم الاستراتيجية الإسرائيليَّة التي رسمها "رابين" تجاه مستقبل المناطق المحتلة ومصير المستوطنات، استناداً إلى غموض الكثير من النصوص في الاتفاقيات وقابليتها للتأويل. وأعادت حكومات الليكود لاحقاً صياغتها (التفسيرات) بصورة موسعة، وقد برز ذلك من خلال القاعدة التفاوضية التي انطلقت منها إسرائيل مستغلة قوتها مقارنة مع الفلسطينيين، وهي الاستناد إلى قوة الأمر الواقع وممارسة الضغوط لفرض تفسيراتها الخاصة على طاولة التفاوض.
2- كان من شأن الإطار القانوني – السِّياسيّ الذي أوجدته الاتفاقيات أن يؤمن لإسرائيل غطاءً لاستكمال مشروعها التوسعي، بل والتعجيل في وتيرة بناء المستوطنات والطرق الالتفافية وإقامة الوقائع المادية والجغرافية استباقاً لمفاوضات التسوية النهائية بهدف اقتطاع أكثر من 50% من مساحة الضفة الغربية وضمها لإسرائيل.[136]

---

[134] قيس عبد الكريم (أبو ليلى)،فهد سليمان، تيسير خالد، هشام أبوغوش، مصدر سابق،ص13-14.

[135] المصدر نفسه،ص 20.

[136] **مؤتمر الخبراء الفلسطينيين لقضايا مفاوضات الوضع الدائم**، (كتاب) 16 – 1999/9/18،المبادرة الفلسطينيَّة للحوار "مفتاح"، أيلول 1999، مطبعة رام الله الحديثة، رام الله، ص81.

ولذلك كانت تستمر المحكمة الإسرائيليَّة ضمن الاطار القانوني بعدم الدخول إلى لبِّ الموضوع بشأن حق اليهود بالاستيطان وحق السلطة المحتلة بنقل سكانها من الدولة المحتلة إلى المنطقة المحتلة، ووضع نقل السكان إلى الضفة الغربية، وقد تكون هذه المسألة اليوم محوراً للمفاوضات بين الطرف الإسرائيليّ والطرف الفلسطيني، وباعتقادها أنَّ إقامة المستوطنات، ونقل السكان إلى المستوطنات بالضفة الغربية يمكن وبأساس متين أنْ يُدعى بعدم شرعيته في الضفة الغربية وبوجوب زواله مع زوال الاحتلال .[137]

والمحكمة الإسرائيليَّة تعتبر أنَّ الأمر الذي ترفضه طبيعة الموضوع بشأن حق اليهود بالاستيطان في المناطق المحتلة، ونقل السكان من الدولة المحتلة إلى المناطق المحتلة نظراً لتمتعه بخصوصية تميزه عن أية مواضيع أخرى تتعلق بالأراضي كقضية مصادرة الأراضي على سبيل المثال فهذه الأخيرة تلجأ إليها جهة رسمية وهي سلطات الاحتلال، وتسيطر على الأرض بدعاوى مختلفة من ضمنها الاعتبارات الأمنيَّة أو الادعاء بأنَّ الأراضي المعلن عن مصادرتها هي أراضي حكومية، وعلى من ينكر ذلك إثبات العكس من خلال التوجه باعتراض إلى لجنة الاعتراضات العسكرية، وأهم ما يميز هذا النوع من القضايا عن القضية التي نحن بصددها، هو أنَّ النزاع على الأرض وإنْ أخذ في ظاهره شكل النزاع على ملكيتها ما بين المتضررين المباشرين من جهة وسلطات الاحتلال من جهة أخرى ، إلا أنَّ جوهر النزاع هو نزاع سياسي وقومي، تهدف إسرائيل من ورائه إلى السيطرة على المناطق المحتلة وفرض سياسة الأمر الواقع من خلال الاستيطان المكثف على الأراضي التي تتم مصادرتها، والسعي لتغيير الطابع (الديمغرافي) للمناطق المحتلة، وبالتالي حرمان الشعب الفلسطيني من إمكانية التحرر والاستقلال وممارسة حقة في تقرير المصير على ترابة الوطني.[138]

فأرض المستوطنات الإسرائيليَّة هي أرض لأشخاص فلسطينيين يملكونها، فالخصم في هذه الحالة غالباً ما يكون أشخاص أو هيئات إسرائيليَّة غير رسمية، تدَّعي أنها قامت بشراء الأراضي من أصحابها وبموافقتهم الحرة ودون أيّ ضغط أو إكراه ، من هنا تأخذ هذه المسالة خصوصيتها المميزة على المستوى الإنساني فيما يتعلق بالشخص الذي وقع ضحية لعملية تزوير أو احتيال استهدفت أرضه وحقه في ملكيتها، وأكثر من ذلك فقد أصبح موضع شك واتهام من قبل أبناء شعبه .[139]

فالأرض الفلسطينيَّة المستولى عليها من إسرائيل وتقيم عليها مستوطناتها هي مفتاح مشروع الاستعمار الاستيطانيّ حالياً ومنذ عام 1967م، .فإنشاء المستعمرات لا يتوقف فقط على العثور على الأرض "المناسبة " من الناحية الطبيعية، بل يتطلب أيضا نزع ملكيتها من الفلسطينيين، ومنعهم من

---

[137] إلياس خوري، **الاستيطان ومصادرة الأراضي**، مؤسسة الأرض والمياه للدراسات والخدمات القانونية، القدس، تشرين الثاني 1991 ،ص13.

[138] نضال طه، مصدر سابق، ص 22.

[139] المصدر نفسه، ص23.

الاستفادة منها، واتخاذ الإجراءات اللازمة – مثل إجراء ات التسجيل والإيجار – التي تكفل عدم انطباق الشروط اللازمة للانتفاع بتلك الأرض في المستقبل من قبل الفلسطينيين[140].

والاختبار الذي يجريه الإسرائيليّون هو أنَّه إذا اتضح من الصورة الملتقطة من الجو أن قطعة الأرض لم تزرع بصفة مستمرة كل عام ، لمدة عشر سنوات، يمكن عندئذ أن تعتبر "متنازعا عليها" لا للقرية بل للدولة.

الواقع إنَّ إطلاق صفة أرض " الدولة " على قطعة أرض لا يعني بحد ذاته أنَّ الفلسطينيين ممنوعون من الانتفاع بهذه الأرض آخر الأمر، إذ إنَّ حرمان الفلسطينيين من الحقوق في أرجاء كبيرة من الضفة الغربية لا يستند إلى مرسوم قانوني، بل يقوم على إجراءات إدارية مستترة تحقق التمييز بين الفئات، إذْ تحظر على " الأجانب" البناء على أراضي الدولة أو استئجارها . أما تعريف الأجنبي فهو الشخص الذي لا ينتمي إلى الفئات التالية:

1- أنْ يكون مواطنا إسرائيليا.
2- أنْ يكون شخصاً هاجر (إلى إسرائيل) واستقر فيها بموجب قانون العودة (الإسرائيليّ).
3- أنْ يكون شخصاً من حقه الحصول على صفة المهاجر وفقا لقانون العودة – أي أن يكون يَهوديّا بالسلالة أو الدين .
4- أنْ تكون شركة يسيطر عليها أي الأشخاص الذين تنطبق عليهم شروط (1) أو (2) أو (3) السالفة الذكر .

وهكذا فإنَّ جميع السكان تقريباً في المساحة التي احتلتها إسرائيل عام 1967 وذريتهم ، ينطبق عليهم تعريف الأجانب . ويتضمن كل عقد من عقود الاستيطان شرطا ينص على اعتبار العقد باطلا إذا كان الموقع عليه أجنبياً.[141]

وقد تقدم بعض من القادة السِّياسيّين الفلسطينيين أعضاء الوفد المفاوض باقتراح بخصوص المستوطنات كرؤية عملية لحل مشكلة الاستيطان، وبالرغم من إمكانية تخطي المشكلة بهذه الرؤية والتي قوبلت بالرفض الإسرائيليّ والتي كانت تقوم على :

1- الوقف الفوري لكل أعمال ومشاريع ومخططات الاستيطان الإسرائيليّ في الأراضي الفلسطينيَّة.

---

[140] منظمة العفو الدولية، **إسرائيل والأراضي المحتلة**، هدم المنازل ونزع ملكيتها: تدمير منازل الفلسطينيين، الناشر: منظمة العفو الدولية، الطبعة الأولى، تشرين الثاني 2000،ص28.
[141] المصدر نفسه،ص29

2- الإقرار الإسرائيليّ بأن المستوطنات الإسرائيليَّة في الأراضي المحتلة في حرب حزيران 1967، أقيمت فوق أرض فلسطينية احتلت بالقوة العسكرية، ثم تمت مصادرتها والاستيلاء عليها وفق أنظمة وأوامر عسكرية احتلالية تفتقد أي سند قانوني موضوعي .
3- تقديم دراسة مسحية للنشاطات الاستيطانيّة الإسرائيليَّة بعد التوقيع على الاتفاقيات، مع الإقرار بأنها مخالفة صريحة لنص الاتفاقيات ولفكرة السلام.
4- اعتبار أنَّ المستوطنين المقيمين على الأراضي الفلسطينيَّة أجانب يخضعون للقانون الفلسطيني، ضمن النسيج الفلسطيني الاجتماعي والتقدم بطلبات الحصول على الجنسية الفلسطينيَّة.
5- أما الخيار الأخير، مغادرتهم الأراضي الفلسطينيَّة والعيش حيث يرغبون ".[142]

ويبدو أنَّه بات واضحاً أن ألية تنفيذ الاتفاق تعطي إسرائيل القدرة على التحكم الكامل بمسار الحل، فإنَّ برنامج الحكومة الإسرائيليَّة الجديدة يجعل من الحكم الذاتي للسكان الحل النهائي، ويجاهر برفض التخلي عن الضفة الفلسطينيَّة، ورفض عودة النازحين واللاجئين ، ويعلن العزم على تكثيف الاستيطان وتعجيل تهويد القدس، وقد كانت هذه النتيجة التي حذرت منها القوى الديمقراطية المعارضة منذ أنْ أبرم اتفاق إعلان المبادئ في 13-9-1993 (اتفاق أوسلو) وبوشر بتطبيقه، حيث أوضح أنَّ أليَّة تنفيذ الاتفاق تسقط كل الأوراق وأسلحة الضغط من أيدي الجانب الفلسطيني قبل بدء المفاوضات حول الوضع الدائم وتمكين إسرائيل بالتالي من التحكم بمسار المفاوضات ونتائجها، وفرض الحل الذي ترتئيه مناسبا لمصالحها.[143]

ولما سبق يعتقد الباحث أنَّ استمرار الاستيطان دون وجود وسائل وإجراءات لوقفه يضغط على مصالح الشريحة المقررة في السلطة الفلسطينيَّة .ومن الراجح أن تجد السلطة طريقها للانخراط في المبادرة الأمريكية لاستئناف المفاوضات. والمؤشرات على هذا قائمة ومنها مواقف وتسريبات تصدر عن أوساط معينة في السلطة حول عدم اشتراط وقف أعمال الاستيطان في جبل أبو غنيم لاستئناف المفاوضات، ومنها أيضا :عودة السلطة إلى التعاون الأمني، وإبداء استعدادها والتزامها العملي في اللجنة الثلاثية الأمريكية – الإسرائيليَّة – الفلسطينيَّة المعنية بقضايا الأمن؛ أي ضمان الأمن الإسرائيليّ من خلال تشديد قبضة القمع ضد الفلسطينيين، وهذه الآلية الثلاثية تشكل حجر الرحى في المقترحات الأمريكية .[144]

ويرى الباحث بأنَّ سياسة إقامة المستوطنات الإسرائيليَّة الجاري تنفيذها على صعيد الإقليم الفلسطيني المحتل عملا ينطوي على خرق وانتهاك فاضح لحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير؛

---

[142] أحمد قريع، مصدر سابق،ص8.
[143] قيس عبد الكريم (ابو ليلى)،فهد سليمان، تيسير خالد، هشام أبو غوش، مصدر سابق، ص11.
[144] المصدر نفسه، ص157.

لكون هذه المستوطنات قد أقيمت على أجزاء من الإقليم المخصص للشعب الفلسطيني كإطار مكاني لممارسة حقه المشروع في تقرير المصير بمختلف جوانبه عليه .

المطلب الثالث

الواقع الاستيطاني واثرة في السياسة الدولية

أثبتت التجربةُ الاستيطانيّة الصُّهيونيّة أنَّ الهدف من وراء إقامة المستوطنات كان إقامة واقع سياسيٍّ جديد، وتخطيط حدود المستقبل لهذا الواقع . ففي فترة الحكم الاستعماري البريطاني أثبتت أنَّ الحدود تم إقرارها بموجب مواقع المستوطنات الصُّهيونيّة، مثلا: إعطاء منطقة الجليل الأعلى للدولة اليَهوديّة بموجب قرار التقسيم للعام 1947، جاء نتيجة وجود استيطان صهيوني في كافة أرجائها. ومثال آخر: في 1946/10/6 أقيمت 11 مستوطنة جديدة في صحراء النقب وفي يوم واحد فقط؛ وذلك لضمان عدم استثناء المنطقة ضمن حدود الدولة اليَهوديّة المقترحة. ومثال آخر: توسيع رقعة الدولة اليَهوديّة المقترحة بموجب لجنة بيل البريطانية في العام 1937، إلى تلك المقترحة بموجب قرار التقسيم تم بمساعدة المستوطنات الصُّهيونيّة داخل مناطق عديدة من فلسطين .[145]

منذ نشوء الصُّهيونيّة وحتى يومنا هذا كان الاستيطان على الأرض الفلسطينيَّة بمثابة عملية سياسية، تسيرها دوافع سياسية وليست اعتبارات اقتصادية، والاستيطان الكولونيالي الصُّهيونيّ كان دائما يهدف إلى فرض سياسة الأمر الواقع على الفلسطينيين، فبموجب التجربة الاستيطانيّة الصُّهيونيّة في العام 1948 ، فإن حدود إسرائيل تم تحديدها بموجب المستوطنات القائمة وليس حسب حدود قرار التقسيم .[146]

واهتمام الإسرائيليّين بذلك أسس لقاعدة انطلاق سياسي متينة لتعزيز وتطوير البنية الاستيطانيّة[147] في ظل اتفاقية "أوسلو"، بل والاستفادة من هذه الاتفاقيات في تقديم تفسيرات "تشرع" الاستيطان، فانهارت الافتراضات المتفائلة، وظهر "رابين" كشخص لا رغبة حقيقية له في تجفيف

---

[145] د .زهير صباغ، **الاستيطان ومصادرة الأراضي**، مؤسسة الأرض والمياه للدراسات والخدمات القانونية، القدس، تشرين الثاني 1991، ص80.

[146] المصدر نفسه، ص81.

[147] **البنية الاستيطانيّة:** هي جملة المنشآت والمشاريع الاستيطانيّة المدنية والصناعية والزراعية والسياحية والبنية التحتية وكل المرافق المدنية وشبه العسكرية، المأهولة وغير المأهولة، التي تشكل الجسم الاستيطانيّ.

المستوطنات، ولا أن يغير جذرياً سياسة حكومة إسرائيل في الاستيطان، فقد سعى إلى تدبر وعقلنة السياسات الأقل تركيزاً التي سلكتها حكومات الليكود السابقة.[148]

وقد شكَّلَ اتفاقُ القاهرة مقدمة هامة للاتفاقية الانتقالية، حيث عمدت حكومة "رابين" لاستباق الاتفاقيتين إلى إقامة تجمعات كبرى من المستوطنات المتقاربة إقليمياً على شكل كتل في الضفة والقطاع على السواء، وذلك انطلاقاً من رؤية إسرائيليَّة رسمية تقول بـأهمية إيجاد هذه الكتل الكبرى من المستوطنات المتجاورة إقليمياً داخل كتل فلسطينية غير متجاورة إقليمياً وتقع تحت سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني، وبما يسمح –حسب تقدير "رابين" في أيار 1995 – بحماية شاملة لمعظم المستوطنات.

حددت الاتفاقيتان (القاهرة وأوسلو2) الخطوات والشروط التفاوضية للأعوام اللاحقة لعملية التسوية، بحيث شملت آليات وحدود اتساع رقعة الحكم الذاتي الفلسطيني، وفي إطار يبرز التوافق الفلسطيني الإسرائيليّ من خلال:

1- تحول الحكم الإسرائيليّ (الاحتلال) المفروض على الفلسطينيين من حالة حرب وعدوان عسكري إلى مسألة مشاركة/ شراكة تعمل بموافقة فلسطينية.

2 - نبذ ما سماه "رابين" هلوسة إسرائيل الكبرى التي غذَاها جيل من سياسيي العمل والليكود. بمعنى أنَّ جيش الاحتلال الإسرائيليّ تحول –وبالتوافق – إلى جيش ضيف يعمل في الضفة الغربية ليس فقط بفضل انتصار عسكري، بل بتفويض من الفلسطينيين أيضاً عبر اتفاقيات موقعة، ما يعد إنجازاً كبيراً لحزب العمل الذي طالما بحث عن شركاء فلسطينيين للتخلص من أعباء إدارة الحياة اليومية للفلسطينيين، وبنفس الوقت الحفاظ على سيطرة إسرائيل العسكرية ووجودها الاستيطانيّ. لقد تعزز هذا الإنجاز من خلال تقسيم الأراضي المحتلة إلى ثلاث مناطق متمايزة في وضعيتها من الاتفاقيات (أ ، ب ، ج)، فاحتفظت إسرائيل لنفسها بحق السيطرة المتفق عليها على أكثر من 72% من المناطق المحتلة.

إنَّ أبرزَ ما في هذا التغيير هو أنه أتاح لأول مرة لإسرائيل أنْ تتخلص من صورة القوة المحتلة أمام العالم، وأن تحتفظ فعلياً بمضمون هذه الصورة معززاً بشراكة فلسطينية، وبذلك أعاد "رابين" بسياسته المشهد السِّياسيّ في ظل التسوية إلى القاعدة الأساسية الموجهة لسياسات الدولة العبرية، والتي هي الأصل في رسم وتوجيه سياسات التوسع الاستيطانيّ، إنها نيَّة إسرائيل بعدم التخلي عن احتلالها للمناطق

[148] جيفري أورنسون، مصدر سابق، ص20.

الفلسطينيَّة والعمل على إدامة الاحتلال والاستيطان، ولكن هذه المرة في نطاق عملية سياسية تضمن له "شرعية" وتنزع عنه صفة العدوان، وتخرجه من دائرة الانتقاد الدولي بوصفه انتهاك واضح للقانون الدولي. وهذا كله في سياق عملية أكبر وأشمل هي إعادة ترتيب الاحتلال نفسه عبر تسوية سياسية ومشاركة فلسطينية ورعاية دولية وقبول عربي.[149]

لقد سيطر مفهوم " أمن إسرائيل " على التفاوض الإسرائيليّ سيطرة واضحة شاملة، حتى إنَّ المفاوض استباح قواعد القانون الدولي وإرادة المجتمع الدولي وقرارات الأمم المتحدة والمفاهيم والأخلاق العامة متذرعا بمفهوم الأمن، ومستخدماً إياه في أحيان كثيرة استخداماً تعسفيَّاً وعشوائيَّاً وعدوانيّاً؛ من أجل نْ يصل إلى أغراضه وأهدافه.

ومن هذا القبيل ، فسرت إسرائيل عبارة " الحدود الآمنة " في القرار 242 تفسيراً يبيح ويبرر لها القيام بفعلين :ضم أرضٍ احتلتها في حرب 1967 ، وتحديد حدود تقع وراء حدودها الجغرافية وتراها إسرائيل بأنَّها هي وحدها التي تحقق لها الأمن . وهنا نشأت نظرية العمق الاستراتيجي الذي يجهد المفاوض الإسرائيليّ لتحقيقه من خلال توسيع مدى ذلك العمق ليتفاعل ويتطابق مع مفهوم السيطرة والهيمنة والتدابير الأمنيَّة (مثل المناطق المجردة من السلاح والمناطق ذات التسلح الخفيف، ومراقبة التسلح، والإنذار المبكِّر، وغيرها)، وليتسلح بوسيلتين : السلاح النووي الرادع – وهو سلاح تنفرد إسرائيل باحتكاره وتمنع أيَّة دولة عربية من حيازته – والتفوق العسكري الإسرائيليّ .[150]

المبحث الثاني

التغيير الديمغرافي على أرض فلسطين

ترافق مع هذه الاستراتيجية التفاوضية وتداخل معها قيام إسرائيل بالعديد من الإجراءات العملية ذات التواصل الزماني والمكاني، والتي اتخذت منحىً تصاعدياً نوعياً في تطوير وتعزيز البنية الاستيطانيّة؛ من أجل التغيير الديمغرافي على أرض فلسطين وبشكل خاص في القدس، والتي كانت في سنوات 1992 – 1994 تتسم بكتمان إسرائيلي نسبي، ثم أطلقت بصورة علنية في السنوات اللاحقة، وتظهر الوقائع أنَّ هذه السنوات منذ عهد حكومة "رابين" العمالية، شهدت درجة عالية جداً من الأنشطة الاستيطانيّة تضاهي وتتفوق في بعض النواحي على أنشطة حكومة "شامير" (1989 - 1992). وقد

[149] حسن أبو الرب، مصدر سابق، ص20.
[150] هيثم كيلاني، مصدر سابق، ص17.

تميزت عملية التوسع والنشاط الاستيطانيّ في سنوات 1992 – 1994، وذلك بمضاعفة عدد المستوطنين وتواصلت عملية البناء الاستيطانيّ باضطراد دون الالتفات إلى المفاوضات الجارية.

تتمثل خطورة الاستيطان وآثاره المدمرة على ما تجسده هذه الظاهرة من مساس واضح بالأقاليم الفلسطينية وبالتالي من اعتداء على أهم وأساس مقومات حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير "الأرض". فالاستيطان الإسرائيليّ كما سنوضح لاحقاً من خلال محاور هذه الدراسة تجاوزت أضرارُه وآثارُه المدمرة ذلك بكثير؛ فقد مست هذه الظاهرة الوحدة الجغرافية للأراضي الفلسطينيَّة جراء الفواصل العمرانية اليَهوديّة التي أوجدتها المستوطنات بين المدن والتجمعات السكانية الفلسطينيَّة، فضلا عن تحكم المستوطنات الواضح في هيكلية المدن الفلسطينيَّة ومخططاتها التنظيمية وبالتالي فرضت هذه المستوطنات على المدن الفلسطينيَّة التطور والتوسع بمسارات محددة ومدروسة.

المطلب الأوّل

التغيير الديمغرافي في الضفة الغربية

بعد إحكام القوات الإسرائيليَّة سيطرتها على الأراضي الفلسطينيَّة المحتلة في أعقاب عدوانها المسلح على الدول العربية في الخامس من حزيران 1967م، شرعت القيادة السِّياسيّة لدولة الاحتلال في وضع وتنفيذ مخططاتها ومشاريعها الاستيطانيّة على صعيد الأراضي المحتلة بهدف تحقيق وخلق جملة من النتائج والآثار السِّياسيّة والاجتماعيَّة على صعيد هذا الإقليم جغرافيا وديمغرافيا.[151]

ومن دراسة خريطة الاستيطان في الضفة الغربية، يلاحظ انتشار أحزمة الاستيطان بالطول والعرض لتقطيع الضفة، وفصل تجمعاتها السكانية العربية بعضها عن بعض، فقد أقيمت ثلاثةُ أحزمة طولية ، هي:

أ- سلسلة مستوطنات الأغوار على امتداد نهر الأردن.

ب- سلسلة مستوطنات المرتفعات الشرقية للضفة الغربية، وتمتد من بيت لحم جنوباً إلى بيسان شمالاً.

ت- سلسلة المستوطنات الممتدة من القدس جنوبا إلى جنين شمالا. كما أقيمت خمسة أحزمةٍ عرضية، هي :

أ- التكتل الاستيطانيّ وسط الضفة الغربية الذي يشطرها إلى قسمين.

ب- التكتل الاستيطانيّ حول منطقة بيت لحم.

ت- التكتل الاستيطانيّ حول منطقة رام الله.

[151] ناصر الريس، مصدر سابق، ص9.

ث- التكتل الاستيطانيّ حول مدينة أريحا .

ج- التكتل الاستيطانيّ حول مدينة الخليل .[152]

يرجع تركيز الزخم الاستيطانيّ على منطقة الضفة الغربية والذي قامت بة حكومات الليكود إلى عدة عوامل أهمها :

1- كون الضفة الغربية تحوي مصادر المياه التي تحتاجها إسرائيل حالياً ومستقبلاً .
2- كون الضفة الغربية تحتوي تواجدا سكانياً فلسطينياً يجب موازنته باستيطان سكاني يَهوديّ من جهة، والسيطرة عليه اقتصاديا من الجهة الأخرى. وتشكل القوى البشرية الفلسطينيَّة مصدراً للأيدي العاملة الرخيصة نسبياً، كما أنَّ الفلسطينيين سكان المناطق المحتلة هم أيضا مستهلكون للبضائع الإسرائيليَّة، الرديئة والجيدة ، كونهم يعيشون داخل سوقٍ أسيرٍ وتابعٍ للمركز الإسرائيليّ.
3- لمنع قيام دولة فلسطينية مستقلة وإبقاء الضفة الغربية المحتلة مستعمرة إسرائيليَّة تدرُّ أرباحاً على البرجوازية الكولونيالية المتنفذة في إسرائيل .
4- كون الضفة الغربية المحتلة قريبة جغرافياً من المراكز الصناعية الإسرائيليَّة خاصة منطقة تل أبيب .[153]

وفي إطار السياسة الاستيطانيّة الإسرائيليَّة التي شرعت بتنفيذها الحكومات الإسرائيليَّة المتتالية بعد عام 1967، سواء في عهد حزب العمل أم في عهد حزب الليكود . وبينما بلغ عدد المستوطنات في الضفة الغربية حتى عام 1976 ، أي اثناء عهد حزب العمل 62 مستوطنة ازداد هذا العدد في عهد الليكود ليصل إلى 168 مستوطنة في عام 1983، تضم حالي 80 ألف مستوطنٍ من اليهود .[154]

وقد عمدت القوات الاحتلالية الإسرائيليَّة بتمزيق وحدة الأراضي الفلسطينيَّة والتواصل الإقليمي فيها، وتغيير ملامحها الجغرافية والديمغرافية، بحيث تصبح الضفة الغربية مقسمة ومشطورة فعليا إلى منطقة شمالية تمتد من شمال القدس ورام الله حتى شمال الضفة عن جنين وطولكرم، ومنطقة جنوبية تمتد من جنوب القدس وحتى الخليل(والتي تسمى دائرة استيطان القدس الكبرى)، وبذا تصبح الأراضي المحتلة

[152] عدنان السيد حسين، مصدر سابق، ص55.
[153] د.زهير صباغ، مصدر سابق،ص77.
[154] عدنان السيد حسين، مصدر سابق، ص56.

محشورة في ثلاث كانتونات هي : غزة، وشمال القدس حتى جنين وطولكرم، وجنوب القدس حتى الخليل[155].

وتهدف السياسة الكولونيالية الإسرائيليَّة من وراء انشاء هذه المستوطنات إلى منع الشعب العربي الفلسطيني من نيل حقوقه الوطنية ، ومن تحقيق مصيره بإقامة الدولة الفلسطينيَّة المستقلة . وهي ترمي ايضا إلى ابقائه في وضع التبعية ، لكي يتسنى للبرجوازية الكولونيالية الإسرائيليَّة الاستمرار في تحقيق ارباحها الطائلة من خلال استغلال الايدي العاملة الفلسطينيَّة وابقاء السوق الفلسطينيَّة سوقا محتكرة واسيرة للبضائع الإسرائيليَّة وبيعها للمستهلكين الفلسطينيين .[156]

والفصل السِّياسيّ لأية دولة يتطلب مقوماتٍ أساسيةً مثل الشعب والإقليم والسلطة السِّياسيّة والسيادة، وبالنظر الى الاراضي الفلسطينية المحتلة (الضفة الغربية وقطاع غزه) حيث لا يوجد أي تواصل جغرافي أو ديمغرافي بين أبنائه؛ فقطاع غزة مفصول عن أريحا، والقدس مفصولة عن سائر مدن الضفة الغربية، والفلسطينيون في الخارج مشتتون أيضا بطريقة أخرى، وكذلك أهلهم في الداخل .

ويؤيد الفلسطينيون الفصل السِّياسيّ الذي يقوم على أساس انسحاب القوات الإسرائيليَّة إلى حدود ما قبل 1967، وإعطاء الشعب الفلسطيني حقَّ تقرير المصير وإثبات هويتهم العربية الفلسطينيَّة. بينما تسعى إسرائيل إلى الفصل الأمني وتريد تطبيقه، فإنَّه يقوم على إبقاء سلطة الاحتلال، واستمرار سياسة الاستيطان وضم الأراضي الفلسطينيَّة، ومنع الفلسطينيين من العمل داخل الخط الأخضر. والفصل كما تريده إسرائيل يتعارض مع القانون الدولي لحقوق الإنسان[157]، ويمثل شكلاً من أشكال العقاب الجماعي ضد الشعب الفلسطيني، ويؤكد على منطق التسويف والمماطلة لدى الجانب الإسرائيليّ في تطبيق الاتفاقيات الموقعة مع الجانب الفلسطيني، في حين أنَّ مسيرة السلام تحتاج إلى خلق واقع اقتصادي في المناطق الفلسطينيَّة يساعد على الاستقرار وليس العكس من ذلك. [158]

ويعتقد الباحث بأنَّ الجانب الإسرائيليّ يمارس سياسة الفصل السِّياسيّ وفقا لمفهومه الخاص الذي يتعارض مع القانون الدولي، حيث يسمح الإسرائيليّ للجانب الفلسطيني بممارسة بعض من حقوقه السِّياسيّة والمدنية، وحرمان جزء كبير من الشعب الفلسطيني من ممارستها والسبب هو حتى يستمر

---

[155]علي بدران، **أخطبوط الاستيطان معضلة التسوية**، مركز صامد الاقتصادي، ص30.

[156]د.زهيرصباغ، مصدر سابق، ص86.

[157]يعرف القانون الدولي لحقوق الإنسان بأنه ذاك الفرع الحديث من القانون الدولي العام الذي يتضمن مجموعة المبادئ القانونية الدولية الخاصة بحقوق الإنسان الأساسية وحرياته العامة سواء من جانب تحديدها والنص عليها أو من جانب تحديد وحصر التزامات أشخاص القانون الدولي القانونية التي تكفل تمتع الإفراد الفعلي بهذه الحقوق. القانون الدولي ص97 .

[158]ماهر الدسوقي، صحيفة الحياة الجديدة، 1995/2/27.

الجانب الفلسطيني في العملية التفاوضية، وبهذا يستمر الإسرائيليّون بإنشاء الاستيطان وضم الأراضي الفلسطينيَّة الأمر الذي يقطع التواصل الإقليمي بين المناطق ويتقرر حدود الكيان الفلسطيني الموزع إلى بانتستونات بدون مفاوضات بخصوص الاستيطان والحدود.

وكما أنَّ قصور اتفاقات أوسلو والقاهرة عن تأمين وضع السلام بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيليّ كانت لعدة أسباب منها؛ أولا: لم تكن إسرائيل تنوي الدخول في عملية تسوية مع الجانب الفلسطيني إلا لكسب الوقت من أجل تفصيل مقاس أجندتها وأهدافها الخاصة وفق رؤيتها الاستيطانيّة، وثانياً: لفتح المعابر على عقد تسويات إسرائيليَّة عربية، أي أنَّ المفاوضات لم تكن تشكل غاية بحد ذاتها للحكومة الإسرائيليَّة فقط، وإنما وسيلة ترغيب وتسريع للمفاوضات على المسارات الأخرى.

لهذا السبب الإسرائيليّ جاءت اتفاقات أوسلو والقاهرة مبهمة المضامين، تزخر بالتلكؤ والبطء في التنفيذ، فقد جاءت على مرحلتين بدعوى تعزيز الثقة على وجود المرحلة الانتقالية مدتها خمس سنوات، ولعدم وجود بديل لم يكن بوسع الفلسطينيين سوى الرضوخ للاشتراطات الإسرائيليَّة. وبعد قيام السلطة الفلسطينيَّة بدأ الفلسطينيون يطالبون بتسريع المسيرة السلمية في حين إسرائيل ظنت بأنَّ الوضع استقر لها فماطلت في التنفيذ، ولكن العمليات الانتحارية قلبت الموازين الأمنيَّة، وفتحت أبواباً على الجانب الإسرائيليّ ظنَّ أنَّه أغلقها، ولكنها خلقت دوامة ومعضلة ولكن دون التوجه إلى مرحلة المفاوضات النهائية قامت الحكومة الإسرائيليَّة بإيجاد مخرجٍ، وهو الفصل الأمنيّ ولكنَّ هذا المخرج غير كاف لتحقيق أهداف إسرائيل وهو لن ينجح بين طرفين متداخلين بالفرض من قبل طرف واحد ، وإنما بالاتفاق بين الطرفين، وهو لن يتأتى الا بالدخول بالمفاوضات النهائية لتحديد التسوية الشاملة. والفصل بين الطرفين لن يكون ناجحاً ومفيداً إذا اقتصر على الجانب الأمني والاقتصادي. بل يجب أنْ يكون المدخل الأساس للفصل سياسياً ومتكاملا، وهو الأمر الذي يتطلب من الحكومة الإسرائيليَّة اتخاذ قرار جريء وصريح بمشروعية إقامة الدولة الفلسطينيَّة، والدخول في مفاوضات مكثفة مع الجانب الفلسطيني لتحديد حدودها الجغرافية وطبيعة علاقتها مع إسرائيل .[159]

وكانت لدى الإسرائيليّين خططٌ استيطانيَّةٌ لتغيير ديمغرافية المنطقة في الضفة والقدس على وجه الخصوص، وقد رسمت هذه الرؤية الجديدة للمشروع الاستيطانيّ الخطوط الرئيسية لعملية مزدوجة : تواصل وتصاعد أعمال البناء الاستيطانيّ تحت يافطة المستوطنات السِّياسيّة، وإنشاء الأرضية السِّياسيّة والدبلوماسية والإعلامية لتسوية إقليمية محدودة جداً (وظيفية موسعة) مع الفلسطينيين استناداً إلى اتفاقيات أوسلو، وتجسدت هذه الرؤية من خلال:

[159] جواد سليمان الجعبري، **خطة الفصل الإسرائيليَّة**، ورقة إعلامية، الجمعية الفلسطينيَّة الاكاديمية للشؤون الدولية، 1995، ص 69.

* استمرار عمليات البناء الاستيطانيّ في المستوطنات في الضفة الغربية والقدس، فازداد عدد المستوطنين بين أعوام 1992 – 1994 بحوالي 60 ألفاً مستوطن ومثلهم (60 ألفاً) في مدينة القدس، وبلغ حجم رأس المال الإجمالي لعمليات البناء الاستيطانيّ في هذه السنوات 3315 مليار شيكل.

* قدم "رابين" تنازلاً شكلياً للفلسطينيين فيما يتعلق بعدد من المستوطنات المعزولة الصغيرة أو الواقعة في عمق المناطق الفلسطينيَّة الآهلة، وعيْنُهُ على المفاوضات مع الدول العربية.[160]

والفكرة الإسرائيليَّة كما يصفها الخبير الهولندي (يان دي يونغ) هي إحاطة القدس بحلقتين من المستوطنات متحدتيّ المركز "إحداهما تضم مستوطنات راموت ونيف ياكوف وتالبيوت وجيلو ، وتضم الثانية مستوطنات رخسشوجات وهارهوما، حيث تجرى عمليات التشييد حالياً "تحيط كل منهما بالأخرى، ويشكل ذلك من حيث المساحة معظم وسط الضفة الغربية من بير زيت في الشمال، حيث ضواحي الخليل في الجنوب، ولن تواجه إسرائيل أي تحديات تذكر في نطاق هذه المساحة الكبيرة ، وذلك على الرغم من أنَّها ستسمح بممارسة حكم ذاتي في "وحدات منفصلة من الأراضي " في هذه المناطق وفي مناطق أخرى من الأراضي المحتلة. وهكذا فإنَّ الضفة الغربية وقطاع غزة بأكملهما قسما أصلا إلى عشرة كانتونات أو أحد عشر كانتوناً، تعبرها ممرات تبدأ من القدس وتتجه إلى الشرق والجنوب لإقامة المستوطنات والطرق، وكلها تسيطر عليها إسرائيل، بل لقد تم تقديم اقتراح ببناء مدينة جديدة تتسع لما يقارب من 300 ألف شخص تسمى القدس بالقرب من منطقة حزمة "أي وراء نطاق الحلقتين المشار إليهما ". ويقضى الاقتراح هذا بأنْ تعطى المدينة الجديدة هذه للفلسطينيين بديلاً عن القدس الحقيقية[161].

بَيْدَ أنَّ النقطة الرئيسية التي يثيرها الخبير الهولندي (دي يونغ) هي أنَّه وبينما يخطط الإسرائيليّون ويباشرون الاستيطان والسيطرة ، لم يتوصل الفلسطينيون حتى الآن إلى إستراتيجية لمقاومة تلك الخطوات، سواء أكان ذلك من خلال إقامة مشاريع جماعية لبناء مرافق عامة، أو بجعل القدس مركزاً لخطة هدفُها الاستقلال، وفي كلا المثالين وبحكم أنَّ الرؤية الإسرائيليَّة تستهدف تقسيم السكان الفلسطينيين إلى "جزر وبانتستونات ومناطق صغيرة يسهل احتواؤها ".[162]

وبتعثر العملية السِّياسيّة بسبب انتفاضة الاقصى التي حدثت عام 2000 بذلت الولايات المتحدة تحت شعار احتواء العنف واستئناف المفاوضات ، جهوداً كبيرة لدفع العملية السِّياسيّة إلى الأمام. وتمخض عن هذه الجهود اتفاق (بروتوكول) الخليل الذي قسم المدينة وفتح قلبها (أكثر من 20 بالمئة من

[160] جيفري أورنسون، مصدر سابق ، ص20.
[161] إدوارد سعيد، مصدر سابق، ص69.
[162] المصدرنفسه، ص69.

مساحتها) أمام التهويد بالاتكاء على خلفية استيطانية (كريات أربع) على مقربة من الخليل، وفرض السيطرة الإسرائيليَّة على الحرم الإبراهيمي في إطار إجراءات أمنيَّة إسرائيليَّة وتقييدية على الجوانب والصلاحيات المدنية للفلسطينيين أكثر تشدداً من التي وردت في اتفاق الخليل الأوّل الذي كان من المفترض أن يطبق في 96/3/28 بموجب الاتفاق مع حكومة العمل – بيرس .

وفي ظل اجراءات الاسرائيلية التي اخذت طابع التشديد بعد الانتفاضة بحيث اصبح الآن أكثر من مائتي مستوطنة أغلبها في التلال والمناطق الاستراتيجية الأخرى في الضفة الغربية ، قد يتقلص بعضها ويتلاشى بمرور الزمن ، لكن المستوطنات الكبيرة منها أقيمت لتبقى، ويصل ما بينها وبين رقعة إسرائيل نظام مستقل من الطرق التي تعوق الاتصال ما بين مراكز التجمعات السكنية الفلسطينيَّة وبعضها البعض .وتشير التقديرات إلى أنَّ مساحة الأرض الفعلية التي تشغلها هذه المستوطنات، بالإضافة إلى المساحات المخصصة للمصادرة، تزيد على 55 في المئة من مساحة الأراضي المحتلة كلها . بل إنَّ منطقة القدس الكبرى وحدها ، التي ضمتها إسرائيل إليها تشمل حيزاً كبيراً جداً من الأراضي المسروقة ، لا يقل عن 20 في المئة من المساحة الكلية .[163]

يضاف إلى ذلك أنَّ إسرائيل تستنفد الآبار في الضفة الغربية تستهلك اليوم حوالي 80 في المئة من مياهها في المستوطنات وأراضي إسرائيل ذاتها . وهكذا نجد أنَّ اتفاق أوسلو قد تجاهل أو أرجأ مسألة سيطرة إسرائيل بل وسرقاتها فيما يتعلق بالأراضي أو بالموارد المائية، حيث يتم تأجيل قضية المستوطنات وتجاهل مسألة المياه. [164]

المطلب الثاني
التغيير الديمغرافي في القدس

في القدس يأخذ الاستيطان الإسرائيليّ مكانة مركزية في التطبيق العملي للسياسة الاستيطانيّة الإسرائيليَّة؛ فبحكم مكانتها وقيمتها الدينيّة والوجدانية لدى العرب، وموقعها الاستراتيجي الذي يفصل شمال الضفة عن جنوبها ، وقربها من التجمعات الاستيطانيّة المركزية في الأراضي المحتلة عام 1948، ودعمت الحكومات الإسرائيليَّة المتوالية جهداً مضاعفاً في عمليات الاستيطان فيها، وتحويلها إلى كتلة استيطانية ضخمة تتمدد في كل الاتجاهات، وتخدم الأهداف الاستراتيجية للحكومات الإسرائيليَّة .

[163] إدوارد سعيد، مصدر سابق، ص42
[164] المصدر نفسه، ص42.

وموضوع الاستيطان في القدس يظهر تأثير إيديولوجيَّة الفكر الصُّهيونيّ على إجماع كل الأحزاب والكتل السِّياسيّة الإسرائيليَّة على تهويد القدس كاملة باستخدام كل السبل المؤدية إلى ذلك، وفي طليعتها بالطبع الاستيطان الرامي لخلق الوقائع الجديدة وتغيير معالمها وواقعها، وإلغاء الطابع العربي والإسلامي للقدس الذي يمثل هدفاً قديماً للحركة الصُّهيونيّة .

أقيمت أولُ مستوطنةٍ إسرائيليَّة فيما يُسمّى الحي اليَهوديّ في القدس المحتلة مباشرة بعد الاحتلال، وتم طرد 5500 عربي من ذلك الحي إلى خارج المدينة، وفي 1980/7/30م، تم ضم القدس الشرقية المحتلة رسمياً وأعلنت حكومة بيغن أنَّ القدس " الموحدة " هي العاصمة الأبدية لدولة إسرائيل .

تتمثل السياسة الاستيطانيّة الإسرائيليَّة في القدس المحتلة بإقامة 13 مستوطنة، يسكنها أكثر من 120,000مستوطن، وتشكل هذه المستوطنات شريطاً استيطانيَّاً يعزل مدينة القدس المحتلة عن بقية الضفة الغربية، ويهدف الاستيطان في القدس المحتلة إلى تحقيق الأهداف التالية :

1- تركيز غالبية يَهوديّة في القدس الشرقية؛ لتكون عاملاً حاسماً في أي اتفاق مستقبلي حول وضع المدينة .
2- فرض سياسة الأمر الواقع من خلال ظروف ديموغرافية وسياسية تمنع تقسيم مدينة القدس ثانية كما حدث في العام 1948.
3- محاصرة وعزل التواجد السكاني العربي في المدينة من خلال إنشاء حزام استيطاني كثيف حوله وتوطينه بكثافة يَهوديّة عالية تلغي عملياً أيَّة إمكانية لإعادة تقسيم المدينة وتسليم القسم الشرقي منها لسلطة فلسطينية .
4- عزل القدس العربية عن بقية أجزاء الضفة الغربية .
5- تضييق سكاني على أهالي القدس المحتلة .[165]

ومع بدء مؤتمر مدريد لجأ الإسرائيليّون إلى سياسة توسيع المستوطنات بدل الإعلان عن قيام مستوطنات جديدة، وذلك للحد من ردَّات الفعل على النشاط الاستيطانيّ الإسرائيليّ، وفي تلك الفترة جرى تحويل مستوطنة (معالي أدوميم) القريبة من القدس إلى مدينة استيطانية ربطت بالقدس تماماً وأدرجت ضمن مشروع القدس الكبرى، حيث تم إضافة (15 ألف) دونم لحدود المستوطنة السابقة ورفع عدد المستوطنين الموجودين فيها من (15ألف)مستوطن إلى (50 ألف) .

[165] د. زهير صباغ، مصدر سابق، ص 75.

وقد جرى وصل (معاليه أدوميم) مع الأحياء الاستيطانيّة الشرقية للقدس مثل (جفعات زئيف) وجبل سكوبس، وأصبحت حدودها الجديدة مشرفة على قرى وتجمعات عربية مثل شعفاط والعيزرية والزعيِّم، الأمر الذي تغلغل حيازات المستوطنة إلى قلب منطقة مسكونة بحوالي (100 ألف) فلسطيني .[166]

لاءمت الخطوط الأساسية للحكومة الجديدة بعد أوسلو قبل أي شيء قراراتِ اللجنة المركزية لحزب العمل التي طرحت عشية الانتخابات بخصوص تجميد المستوطنات. وفيما يتعلق ببند "عدم إقامة مستوطنات جديدة وعدم توسيع القائمة" أضيف استثناءان هما : التجميد لن يسريَ على المستوطنات القائمة في القدس الكبرى وغور الأردن، وتواصل الحكومة البناء في المناطق لتلبية احتياجات "الزيادة الطبيعية للسكان الحاليين" . وحول القدس الكبرى أبقت القيود الضبابية مجالاً لحياة كريمة لمشروع الاستيطان داخل الإجماع الإسرائيليّ.[167]

ثم راح "بيرس" يزايد ليس فقط على سلفه – ولكن أيضا على غلاة المتشددين الإسرائيليّين يسابقهم كل صباح ومساء إلى التأكيد على أنَّ "القدس سوف تظلُّ موحدةً وعاصمةً أبديّةً لإسرائيل"، وأنَّ "المستوطنات والتوسع فيها مستمران" (وذلك كان واقعا فقد زاد عدد سكان المستوطنات في الضفة الغربية بنسبة 50% في عهدي "رابين"و"بيرس"، وبينما كان بند المستوطنات مطروحا في جدول أعمال التفاوض !!)- ثم حلم "الدولة الفلسطينيَّة خرافة غير قابلة للتحقيق ".[168]

من الواضح أن الهدف من عمليات المصادرة ومن سياسة التنظيم البلدية ، هو بناء "أحياء يَهوديّة" ومستوطنات في "القدس الكبرى" . هذا ولقد صعَّدتْ حكومة إسرائيل بعد التوقيع على اتفاقية أوسلو من وتيرة الاستيطان والبناء الاستيطانيّ في منطقة "القدس الكبرى" كما صعَّدت هذه الحكومة من وتيرة مصادرة الأراضي، واقتلاع الأشجار من الأراضي المخصصة للاستيطان .[169]

من جهة أخرى فإنَّ حكومة إسرائيل تستخدم وسائل كثيرة للضغط على السكان الفلسطينيين في شرقي القدس؛ لحملهم على الانتقال إلى خارج حدود المدينة ، وبعد ذلك فصلهم عن المدينة . وحسب تقديرات مختلفة فإنَّ أكثر من خمسين ألف فلسطيني من سكان شرقي القدس يقيمون اليوم في الضفة الغربية، وذلك في المناطق المحاذية لمدينة القدس .[170]

---

[166] نافذ أبو حسنة، **جغرافية الاستيطان ووهم الدولة** ، دار النمير للنشر والطباعة،1997،ص55.
[167] عقيبا ألدار وعديت زرطال، مصدر سابق، ص177.
[168] محمد حسنين هيكل، مصدر سابق ،ص447.
[169] جواد سليمان الجعبري، مصدر سابق، ص 135.
[170] المصدر نفسه، ص 134.

"ولكن إنشاء المستوطنات ونقل سكان من إسرائيل إليها، هو في جوهره وشكله تنفيذ سياسةِ حكومات إسرائيل المتعاقبة؛ لإحداث تغييرات بشرية (ديموغرافية) في المناطق المحتلة، ومما لا شك فيه أنَّ الحكومة الإسرائيليَّة والهيئات الاستيطانيّة قد حققت نجاحاً في هذا المجال في بعض المناطق الفلسطينيَّة حيث تفوق اليهود على المواطنين الفلسطينيين في القدس"[171].

فالمشروع الاستيطانيّ في المدينة يهدف أساساً إلى الحفاظ على نسبة مئوية من الفلسطينيين لا تتجاوز 26%، وبنفس الوقت الإبقاء على أغلبية يَهوديّة تزيد عن 70%. فقد أوضح "رابين" بعد فوزه برئاسة الحكومة سنة 1992 "أن القدس والمناطق المحيطة بها لا يمكن أن نعرِّفها كموضوع سياسي أو أمنيّ، إنَّ القدس الموحدة تحت السيادة الإسرائيليَّة ستبقى عاصمتنا إلى الأبد، فهي بالنسبة إلينا قلب الشعب اليَهوديّ وروحه". وهو بهذا التحديد كان يسعى إلى أمرين، أحدهما محقق فعلياً. الأوّل: هو إخراج القدس من دائرة التفاوض حتى في مفاوضات التسوية الدائمة، والثاني هو أن القدس لن تبقى بحدودها المعروفة بل سيجري تنفيذ مراحل بناء القدس الكبرى (مترو بوليتان)، الممتدة من "غوش عتصيون" إلى "بيت إيل"، ومن "معاليه أدوميم" إلى "بيت شيمش"، وهذا متحقق عملياً بنسبة كبيرة. فقد واصلت حكومة "رابين" البناء الاستيطانيّ على امتداد القاطع الشرقي لمدينة القدس وفي مدخلها الجنوبي في "هار حوما"، وأعادت إلى الحياة خطط لبناء مساكن جاهزة في موقع "تلة الطيارة" (جفعات هاماتوس)، وهي عبارة عن 2700 وحدة سكنية و1400 بيت دوبلكس، هذا بالإضافة إلى الموافقة على بناء حي استيطاني جديد في "بسغات زئيف" والتلة الفرنسية على مساحة 800 دونماً .[172]

إنَّ أخطرَ محاور الهجمة الاستيطانيّة الجارية تحت مظلة أوسلو هو ذلك المتعلق بتهويد القدس؛ فاتفاقات أوسلو تسلِّم بفصل القدسِ عن سائر الأراضي الفلسطينيَّة المحتلة بعدوان 1967م، وبينما تعد بإمكانية بحث وضع القدس في مفاوضات الوضع النهائي ، فإنَّها تخلو من أي التزام إسرائيلي بالامتناع عن إجراء تغييرات على وضع المدينة، وبهذا فإنَّ الاتفاقات تطلق في الواقع يد إسرائيل لتعجيل عملية تهويد المدينة المقدسة ،وذلك ما يجري بالفعل بالتعاون بين حكومة إسرائيل وبين بلدية القدس بمصادرة الأراضي، ومخططات بناء الأحياء اليَهوديّة ومنع البناء في الأحياء العربية وتفريغ المدينة من سكانها العرب بوسائل متعددة، وسنِّ القوانين لتقييد نشاط المؤسسات الوطنية الفلسطينيَّة في المدينة، وشنِّ حملة لتصفيتها. وتجد سياسة إسرائيل في تهويد القدس دعما وتشجيعا من الإدارة الأمريكية والكونغرس

[171] د. جوني منصور، مصدر سابق، ص63.
[172] جيفري أورنسون، مصدر سابق، ص57.

الأمريكي وصمتاً وتواطؤاً من عدد من الحكومات العربية التي يتنكر بعضها لحق الشعب الفلسطيني في ممارسة سيادته الوطنية على القدس العربية باعتبارها عاصمة دولته الوطنية التي يناضل من أجل بنائها على أرض وطنه .[173]

ويميلُ الباحثُ إلى الرأي القائل بأنَّ القدس وغزة، هما من بين المفاتيح الأساسية للمستقبل الفلسطيني: القدس، بسبب الحرص الذي يبديه الإسرائيليّون على توسيع أعمالهم الاستيطانيّة داخلها، وغزة لأنها تمثل جوهر القضية الفلسطينيَّة، لكونها ذلك الحجر الجهنمي المكتظ باللاجئين المعدمين المتعرضين دوما للاضطهاد، والذين كانوا على رغم ذلك ولا يزالون دينامو المقاومة والنضال ضد الاحتلال الإسرائيليّ؛ فغزة هي المكان الذي انطلقت منه الانتفاضة أواخر عام 1987، وهي المكان الذي يبدي نحوه زعماء إسرائيل دوما مشاعر الكره والازدراء (ومن بينها قول رئيس الوزراء إسحق رابين قبل نحو شهر: "أتمنى لو يبتلعها البحر")،وبالطبع فإنَّها الآن مع أريحا، المكان الاول لتطبيق اتفاق التسوية .وهكذا فإنَّ فهم الوضع على حقيقته في غزة يعنى فهم التحديات الحقيقية أمام فلسطين .[174]

[173] قيس عبد الكريم (أبو ليلى)،فهد سليمان، تيسير خالد، هشام أبو غوش، مصدر سابق، ص 44.
[174] إدوارد سعيد، مصدر سابق، ص94.
انظر ملحق رقم (5) ، ص124

الفصل الرابع

أثر المستوطنات الإسرائيليَّة على العملية السّلمية

هناك تيار عريض من الرأي العام العربيّ يرى أنَّ الاتفاق –وقد بانَ من تفاصيله ما بان – هو في أحسن الأحوال قفزةٌ في الظلام دفع إليها اليأس أكثر مما دفع الأمل .

وهناك تيارٌ عريضٌ من الرأي العام الإسرائيليّ يرى أنَّ الاتفاق –رغم حدوده المحصورة–قد يبين فيه مع الأيام ثقب إبرة يفوت منه شيء يؤثر على تمدد حركه الاستيطان في الضفة الغربية والجولان، وذلك شيء يمس الفكرة الصُّهيونيّة، وهي شأن كل الدعاوى الأسطورية صخر لا تتغير كتلته إلا بالكسر[175].

[175] محمد حسنين هيكل، **المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل**، دار الشروق، ط3، سنة1996 القاهرة، ص442.

المبحث الأوّل

الواقع الاستيطاني وأثره في السياسة الدولية بعد أوسلو

أضفت سلطاتُ الاحتلالِ الإسرائيليّ على أعمال الاستيطان الجاري القيام بها وتنفيذها على صعيد الأراضي الفلسطينيَّة المحتلة المشروعية القانونية؛ مستندة في ذلك على بعض أحكام وقواعد القانون الدولي التي استخرجت من مضمونها ما اعتقدت أنه يجيز لها القيام بذلك.

وتظهر مؤشرات الديمومة والاستقرار على هذه المستوطنات في عدة دلائل ومؤشرات أهمها نمط بناء وإنشاء هذه المستوطنات الذي يأخذ طابع المدن السكنية المعاصرة، سواء من جانب هيكلية التخطيط، أو من جانب طبيعة وشكل البناء وماهية طبيعة الخامات المستخدمة في تجهيزه وإعداده.

ومن هذا المنطلق إن قيام المستوطنات الإسرائيليَّة واستمرار تواجدها على صعيد الأراضي الفلسطينيَّة المحتلة يمثل انتهاكاً واضحاً لحقوقِ الإنسان الفلسطيني، وبالتالي يجسد سكوت المحتل الإسرائيليّ عنها واضحاً لالتزامات إسرائيل التعهدية الناشئة عن مشاركاتها وانضمامها لمواثيق حقوق الإنسان وتحديدا الإعلان العالمي وكل من العهدين الدوليين، وبالتالي يعد الاستيطان الإسرائيليّ استنادا لمشروع لجنة القانون الدولي المتعلق بمسؤوليات الدول عملاً من الأعمال الموصوفة والمكيفة بكونها جرائم دولية.[176]

[176] ناصر الريس، مرجع سابق، ص61، ص95.

المطلب الأوّل

موقف الأمم المتحدة من الاستيطان

يتفق الفقه الدولي على امتلاك ميثاق الأمم المتحدة لطبيعة قانونية خاصة تجعله بمثابة دستور لمنظمة الأمم المتحدة وللدول الأعضاء في المنظمة، وأيضا لسائر المواثيق المنشئة لمنظمات دولية أخرى، فضلاً عن الدول غير الأعضاء في حدود معينة ومن هذا المنطلق يترتب على امتلاك هذه الصفة قيمة قانونية تتمثل في سمو أحكامه على سواها، وبالتالي وجوب احترام الدول لهذه الأحكام أو الخروج عليها يندرج ضمن دائرة البطلان المطلق واللامشروعية استنادا لطابع الميثاق الدستوري .

ألزمت أحكام ميثاق الأمم المتحدة وتحديداً المادة الثانية الخاصة بمبادئ الهيئة الدول الأطراف بواجب وضرورة احترام الالتزامات الناشئة عن أحكام الميثاق وبوجوب تنفيذها بحسن نية في حين ألزمت الفقرة الرابعة من المادة الثانية الدول بواجب الامتناع عن استخدام القوة والتهديد باستخدامها في علاقاتها .

ومن هذا المنطلق يجسد قيام دولة إسرائيل بالاعتداء على الدول العربية والأراضي الفلسطينيَّة في الخامس من حزيران 1967م واستغلالها في أعقاب ذلك لقواتها وتواجدها العسكري اللامشروع على الأراضي الفلسطينيَّة في بناء وإنشاء المستوطنات وفي التوسع واكتساب أجزاء من أراضي الإقليم الفلسطيني المحتل إخلالاً واضحاً من قبل الحكومات الإسرائيليَّة بأحكام و مبادئ الميثاق وبالتالي بالتزاماتها القانونية الناشئة عنها، وتحديدا ما تعلق منها بواجب وضرورة امتناع الدول عن استخدام قوتها أو التهديد باستخدامها على أي وجه يتنافى ومقاصد الهيئة وأهدافها.

وبالرغم من كون الجمعية العامة للأمم المتحدة هي الجهاز الدولي الذي أصدر قرار تقسيم (181) الإقليم الفلسطيني الخاضع للانتداب البريطاني وبالتالي أقرت بحق ومشروعية قيام ووجود دولتين على إقليم فلسطين، إلا أنها تجاهلت تماما حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير في أعمالها منذ التقسيم 1947وحتى أواخر 1969من خلال تعاطيها طوال هذه الحقبة مع قضية الشعب الفلسطيني كمشكلة إنسانية صرفة لجماعة من اللاجئين تطرح في إطار الجهود الإنسانية للأمم المتحدة ودون أي بعد قانوني أو سياسي .[177]

[177]ناصر الريس، مصدر سابق، ص93،ص106-107.

كما تُنَحِّي جانباً العديد من القرارات الدولية التي فاز الفلسطينيون بها، بما في ذلك القرارات التي أصدرتها المجموعة الأوروبيّة، ودول حركة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الإسلامي والجامعة العربية بالإضافة إلى الأمم المتحدة، وضم القدس الشرقية، والجرائم التي ترتكب ضد السكان الخاضعين للاحتلال[178].

المطلب الثاني

المواقف الأمريكية من العملية الاستيطانية

تنهج السياسة الأمريكية فيما يخص علاقاتها بدول الشرق الأوسط متمايزة اتجاه الإسرائيليّين، مع المحافظة على تنمية العلاقات الأمنيَّة والاستراتيجية بينهما، وذلك بالتوازن غير الثابت مع الدول العربية، كما أنَّ الارتباطَ الاستراتيجي الأمني بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل له انعكاساته على عملية التسوية بين الفلسطينيين والإسرائيليّين؛ فهو بالأساس قائم على محور مصالح وتهديدات مشتركة، وليس بالأساس دعائم تخص الصراع العربي الإسرائيليّ فهي نابعة من الإطار الاقليمي والعالمي، وهذه أكثر أهمية من عملية أوسلو برمتها بما فيها قضية المستوطنات الإسرائيليَّة ، فهي تشمل نقاط خلاف ذات صلة بالصراع العربي الإسرائيليّ، تهديد الإرهاب الإسلامي ؛ إمداد قادة راديكاليين بأنظمة أسلحة غير تقليدية؛ تزعزع نظم حكم عربية مؤيدة للغرب؛ تهديد لمصادر وطرق الملاحة البحرية ؛ وغير ذلك من شؤون.

وانطلق الموقف الأمريكي تاريخياً من مقاربتين مختلفتين لموضوع الاستيطان الإسرائيليّ في الأراضي المحتلة، فمن جهة طالبت أمريكا إسرائيل الاستمرار بالكف عن الأنشطة الاستيطانيّة، وذلك باستخدام صيغ مختلفة اعتماداً على معطيات ظرفية. ومن جهة ثانية حالت أمريكا تاريخياً دون اتخاذ قرارات دولية في مجلس الأمن الدولي ضد أنشطة إسرائيل الاستيطانيّة، ووقفت ضد قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة بهذا الشأن، فصوتت ضد هذه القرارات أو امتنعت عن التصويت عليها.

الفرع الأول

الموقف الامريكي قبل اوسلو

فبين الأعوام 1970 – 1973 صوتت أمريكا ضد خمسة قرارات للجمعية العامة للأمم المتحدة تتعلق بالسياسة الاستيطانيّة الإسرائيليَّة، والتي طالبت الدولة المحتلة "إسرائيل" بوقف الاستيطان،

[178] إدوارد سعيد، مصدر سابق، ص41.

وناشدت الدول بعدم الاعتراف بالتغييرات التي تحدثها إسرائيل في المناطق المحتلة، والتي من شأنها إحداث تغييرات جغرافية وديمغرافية وطبيعية في هذه المناطق. كما طالبت هذه القرارات بتشكيل لجان تحقيق خاصة بالموضوع معتبرةً أن ما تقوم به إسرائيل هو خرق لاتفاقية "جنيف".[179]

وفي عهد حكومة "كارتر" إبان توقيع اتفاقية "كامب ديفيد" عام 1980، حصل تراجع في موقف الإدارة الأمريكية لجهة دعم سياسات الاستيطان، فقد صرح "كارتر" بأن موقف الإدارة الأمريكية في المفاوضات كان يقوم على الوقوف بقوة ضد فكرة الدولة الفلسطينيَّة وإهمالها، وحتى عدم الحديث عن وطن فلسطيني، واعتبر "كارتر" أن القرار 242 يسمح بتعديلات على الحدود، مضيفاً أن إدارته تركت انطباعاً قوياً بأن إسرائيل ستظل تسيطر على مدينة القدس الموحدة، وأنها ستكون قادرة على الإبقاء على المستوطنات القائمة في الضفة الغربية.

فقد صوتت إدارة "كارتر" ضد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 5132 في 28 تشرين أول 1977، الذي اعتبر (مثله مثل قرار 3175 عام 1973) كل التدابير والإجراءات الإسرائيليَّة باستغلال موارد المناطق المحتلة هي غير شرعية. وامتنعت عن التصويت على قرار مجلس الأمن 446 في 22 آذار 1979 الذي اعتبر أن سياسة وممارسات إسرائيل الاستيطانيّة ليس لها أي سند قانوني، وتشكل عقبة في وجه التوصل إلى سلام شامل.

لأول مرة، وفي سنة 1980، وعملاً بتوصيات لجنة خاصة، قرر مجلس الأمن مطالبة إسرائيل بوقف إنشاء المستوطنات في القرار رقم 465 في آذار 1985، صوتت أمريكا إلى جانب القرار، ولأول مرة في تاريخ الولايات المتحدة وتاريخ مجلس الأمن الدولي، تراجعت أمريكا عن هذا التصويت، عبر بيان لرئيسها "كارتر".[180]

فبعد قرار الرئيس الأمريكي جورج بوش وجيمس بيكر إعادة تنظيم الشرق الأوسط وضعا على جدول الأعمال العام موضوع المستوطنات. وظل الخلاف حول موضوع المستوطنات بين شامير وإدارة بوش منذ اللقاء الأوّل بينهما في نيسان عام 1989م، حيث عرض شامير موضوع المستوطنات على أنَّه "شأن إسرائيلي داخلي "وأبلغ بوش "هناك أمور تشغلكم ولنا أمور تشغلنا، ولا تجعلوا هذا الموضوع يشغلكم". لكن الرئيس الأمريكي جورج بوش أبلغ شامير أنَّ هذا الموضوع يشغل كثيراً الولايات المتحدة؛ لأنَّ كل دافع ضرائب أمريكي يساهم بألف دولار لتمويل المساعدات لإسرائيل. وخلص شامير إلى القول:

[179] مجلة صامد الاقتصاديَّة، (سياسية، اقتصادية متخصصة)، العدد 1998/112، عمان، دار الكرمل للنشر والتوزيع،ص122.
[180] مجلة صامد، مصدر سابق، ص124.

"لا تقلق فلن تكون هناك مشكلة". من جهتهم فسر الأمريكان هذه الاقوال على بساطتها، أي امتناع إسرائيل عن إقامة مستوطنات جديدة.[181]

ولعل خيبة الأمل التي حملها بيكر يمكن استشفافها من الحوار الذي جرى بين بيكر وشامير في العاشر من نيسان عام 1991، عندما تركز اللقاء على إعلان شارون نية إسرائيل بناء 13 ألف شقة سكنية في المناطق خلال السنوات الثلاث القادمة . بيكر أبلغ شامير "أنَّه يعتبر ذلك محاولة مقصودة لتخريب عملية السلام، وطالبه بنفي التصريحات المذكورة ". لكنَّ شامير الذي حاول أنْ يكون شرطيا جيداً قال لبيكر "أنا لست سعيداً بهذه التصريحات وكل واحد في الدولة يعرف ذلك "غير أنَّ بيكر لم يسمح لشامير بالتهرب وقال له: "أنا لا أريد منك تبني موقفنا لكنني أريد منك منع هذا الرجل (شارون) من وضع عقبات في طريق السلام ". ورد عليه شامير قائلا: "لا أريدُ إقحامك في السياسة الداخلية الإسرائيليَّة ". وقال بيكرغاضباً: "لا أريد التدخل في السياسة الإسرائيليَّة الداخلية، لكنْ إذا استمر الاستفزاز بمواصلة البناء فستحدث عقبات أمام السلام ، وأنا أحذِّر ". وفي نهاية اللقاء وعد شامير بيكر بمعالجة الأمر، لكن الأخير لم يثق به ولم يخطئ في عدم ثقته[182].

وفي الوقت الذي استمرت فيه المستوطنات بالتطور، تدهورت العلاقات مع الولايات المتحدة، ووصلت إلى مستوى دعت فيه الأمريكان إلى إبراز ما تعتقد أنَّه سلاح يوم القيامة – العقوبات الاقتصاديَّة، وأمام لجنة الخارجية في مجلس النواب نقل بيكر إلى إسرائيل رسالة عنيفة جداً وقال بصوت مرتفع: ها هو رقم تلفون وزارة الخارجية عندما تكونون جدِّيين بخصوص السلام اتصلوا علينا .[183]

وأما إدارة "جورج بوش الأب" بدأت عهدها مع قضية الاستيطان باستخدام الفيتو ضد قرار مجلس الأمن في أيار 1990م، الذي اعتبر الاستيطان عملاً غير مشروع، وبنفس الوقت تضمنت رسالة "بوش" إلى "شامير" بخصوص القرار المذكور، معارضة الرئيس الأمريكي الشديدة لكل الأنشطة الاستيطانيّة، ربطت إدارة "بوش" التقدم في مسيرة التسوية بالوصول إلى تفاهم مع إسرائيل بشأن الاستيطان، فنشبت أزمة ضمانات القروض بين هذه الإدارة وحكومة "شامير" عام 1991(والتي سبق التطرق إليها). وقد تم تجاوز هذه الأزمة باتفاق أمريكي إسرائيلي، بين "إسحق رابين" رئيس الحكومة الإسرائيليَّة الجديد، و"جيمس بيكر" وزير خارجية أمريكا، حيث اتفقا على:-

* تغض واشنطن الطرف عن استمرار بناء المستوطنات في القدس الشرقية.

---

[181] عقيبا الدار و عديت زرطال، مصدر سابق، ص160.
[182] المصدر نفسه، ص160.
[183] المصدر نفسه ص161.

* توافق أمريكا على استمرار البناء في مستوطنات الضفة الغربية تبعاً لاحتياجات النمو الطبيعي.

* توفير معلومات دقيقة لواشنطن حول خطط البناء.[184]

وإنَّ استجابة الولايات المتحدة لطلب المفاوض الإسرائيليّ بشأن الدور الأمريكي، في شكله ونوعه، فإنَّ تلك الاستجابة تأتي ظاهرة طبيعية في سياق الاستراتيجية الأمريكية الثابتة تجاه الصراع العربي-الإسرائيليّ بمجمله، وتجاه إسرائيل بصورة خاصة. واذا كانت ثوابت تلك الاستراتيجية لا تدخل في إطار دراستنا هذه ، فلا بد من الإشارة إلى بعض العناصر التي تضمنتها " رسالة التطمينات الأمريكية إلى حكومة إسرائيل 1991/10/18 عشية انعقاد مؤتمر مدريد. وقد تضمنت هذه الرسالة "منذ إنشاء إسرائيل، أدركت الولايات المتحدة أنَّ التحديات التي تواجه إسرائيل تتعلق بجوهر وجودها. وعلى امتداد فتره طويلة للغاية، عاشت إسرائيل في منطقة، رفض فيها جيرانُها الاعتراف بوجودها وحاولوا تدميرها. لهذا السبب كان مفتاح التقدم نحو السلام دائما الاعتراف بحاجات أمن إسرائيل، وبضرورة التعاون الوثيق بين دولتينا لتلبية هذه الحاجات. إنَّنا نؤكد لكم أنَّ التزاماتنا بأمن إسرائيل باقية على ما هي عليه ... بما في ذلك الالتزام بتفوق إسرائيل النوعي، نريد أنْ نعودَ ونؤكدَ موقفنا بأنَّ إسرائيل تستحق حدوداً آمنة وقابلة للدفاع، والتي يجب أنْ يتفق عليها في مفاوضات مباشرة، بحيث تكون مقبولة من جيرانها ... لقد أبلغتمونا أنتم وبقية الأطراف ، بوجود تفسيرات مختلفة لقرار مجلس الأمن 242، وبأنَّ هذه التفسيرات ستعرض أثناء المفاوضات. ووفقاً للسياسة التقليدية للولايات المتحدة، لا نؤيد إنشاء دولة فلسطينية مستقلة ... لن تكون للمؤتمر قوة فرض حلول على الأطراف، أو استخدام حق النقض للاتفاقات التي ستتحقق بواسطته. لن تكون له صلاحية اتخاذ قرارات، ولا حق التصويت على مسائل أو نتائج. يمكن أن يتجدد انعقاد المؤتمر فقط بموافقة جميع الأطراف"[185]

يتضح الموقفُ الأمريكي بما لاحظه الوفد المصري المفاوض حين تلقيه المشروع الأمريكي 1978/9/11 "أنه كانت بصمات التشاور الإسرائيليّ واضحةً جليَّةً، حيث لم تتضمن المواقف الأمريكية المعلنة والثابتة وخاصة بما يتعلق بمسألة الانسحاب ومصير المستوطنات، حيث لم ينص على الانسحاب من سيناء، وكذلك لم ينص على الانسحاب من الضفة ، كما لم يشر إلى الانسحاب من القدس العربية وكذلك لم يتضمن أي إشارة بخصوص مصير المستوطنات في الأراضي العربية المحتلة عام 1967م"[186].

[184] مجلة صامد، مصدر سابق، ص201
[185] هيثم كيلاني، مصدر سابق، ص 52.
[186] المصدر نفسه ص 55.

الفرع الثاني

الموقف الامريكي في المرحلة التحضيرية لاتفاق اوسلو

ويتبين كذلك الموقف الأمريكي في مدريد، فيما أن عقدت الجولة الأولى بين الاطراف العربية والطرف الإسرائيليّ في أوائل تشرين الثاني /نوفمبر 1991، حتى هرعت إسرائيل إلى المطالبة بعقد الجولات التفاوضية في منطقة الشرق الأوسط، ثم قبلت إسرائيل بأنْ تكون واشنطن مقرَّاً للتفاوض في إثر رفض جميع الأطراف العربية الطلب الإسرائيليّ، وترحيب الإدارة الأميركية بأن تكون واشنطن مكانا للتفاوض . وحينما حددت واشنطن بدء الجولة الثانية في 1991/12/4، اعلنت إسرائيل أنَّها لن تكون جاهزة للمفاوضات إلا يوم 1991/12/9.[187]

ويميل الباحث إلى أنَّ إسرائيل تعمل بهذا النهج مستهدفة تقليص دور الولايات المتحدة الأمريكية كوسيط، وإلى إشعارها بأنْ لا تنفرد بقرار أو موقف لا ترضى عنه إسرائيل. فالموقف الأمريكي من خلال دوره كوسيط في عملية التسوية وتعثرها عند موضوع الاستيطان ، فإنَّ الإدارة الأمريكية لم تستطع ممارسة ضغوط على إسرائيل من أجل وقف الاستيطان بحكم العلاقة الاستراتيجية المميزة التي تربط الكيان الصُّهيونيّ بالقوى العظمى في العالم، فهي ملتزمة بالحفاظ على العلاقة الاستراتيجية من منظور الجمهور الأمريكي ومشرِّعيه إسرائيل كدولة متماثلة مع قيم المجتمع الأمريكي: التقاليد، والتاريخ ، والقيم اليَهوديّة – المسيحية، والديمقراطية والوطنية، والعائلة، والصمود في مواجهة التحديات، والاستعداد للنضال من أجل مبادئ محاربة الإرهاب ومن أجل الأمن.

وكما أنَّ عمق العلاقات بين إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية بدا واضحاً بعدم اتخاذ الإدارة الأمريكية قرارا يعبر عن موقفها الرافض للاستيطان . ويرى الباحث بأنَّ الإدارة الأمريكية غير معنية بمواجهة مكشوفة مع إسرائيل حينما تكون في موقف فيه إحراج لسياستها المتبعة كوسيط في عملية التسوية الفلسطينيَّة الإسرائيليَّة وذلك لأسباب عدة منها؛ ما عبر عنه يورامايتنغر، الدبلوماسي الإسرائيليّ في الولايات المتحدة، حيث كتب في مجلة هأوماه " اليمينية " المقربة من الليكود ، عن حدود قدرة الرئيس الأمريكي على الضغط على إسرائيل . وخلص إلى أنَّ محاولة تركيز العلاقات الإسرائيليَّة – الأمريكية في بؤرة عملية أوسلو هي " محاولة تبسيطية ومجافية للواقع المركب ، وتقلص أهمية إسرائيل الاستراتيجية ، وتلحق الضرر أيضا بالمصالح الحيوية الإسرائيليَّة والأمريكية [188]" .

---

[187] هيثم الكيلاني، مصدر سابق ، ص56.

[188] مجلة الدراسات الفلسطينيَّة، العدد 35 ،صيف 1998،ص96 .

الفرع الثالث

الموقف الأمريكي في مرحلة اوسلو

وفي عهد إدارة "كلينتون" حملت معها المزيد من التراجع إزاء الاستيطان، فقد صرح "إدوارد جيرجيان" مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأوسط بأن ثمة بعض السماح – إن لم نقل التوسع -، وبالتأكيد استمرار بعض أنشطة البناء في المستوطنات القائمة في إطار النمو الطبيعي .وفي 4 تشرين أول 1994 عبر "روبرت بيللترو" نائب وزير الخارجية عن موقف الإدارة الأمريكية أمام الكونجرس كما يلي:

* توسيع المستوطنات بعد "أوسلو" لم يعد عقبةً في طريق السلام، بل عامل تعقيد لهذه المسيرة.

* توسيع المستوطنات لا يتعارض مع إعلان المبادئ الموقع بين منظمة التحرير الفلسطينيَّة وإسرائيل.

وفي مناسبتين أخريين عبرت إدارة "كلينتون" عن موقفها باعتبار الاستيطان موضوع تفاوضي يخص الفلسطينيين والإسرائيليّين. جاء ذلك في معرض امتناعها عن التصويت على قرار مجلس الأمن الذي أدان مجزرة الحرم الإبراهيمي في 17 أيار 1995، وأوضحت الناطقة باسم الخارجية الأمريكية "كريستين شيلي" في 10 كانون ثاني 1995، في سياق رد الإدارة على رسالة رسمية فلسطينية تطالب أمريكا بالتدخل الفوري لوقف الاستيطان،حيث قالت "شيلي": نقر بأنَّ المستوطنات مشكلة، لكننا بنفس الوقت نرجع إلى إعلان المبادئ ونطالب الطرفين بالتعامل مع هذه القضايا في مفاوضاتهما.[189]

"شرعت حكومة رابين بعد توقيع الاتفاق مع الفلسطينيين باتخاذ بعض القرارات التي تقضي تجميد أعمال الاستيطان في الأراضي العربية المحتلة . وقد جاءت هذه القرارات في إطار ترتيب الأوّلويات القومية الإسرائيليَّة والاعتبارات السياسية والاقتصادية، ولكن هذه القرارات لم تكن تمثل توجها استراتيجيا لحكومة رابين ، بهدف دفع مسيرة السلام في المنطقة ، بل كانت تهدف ، في كتابها الأوّل ، إلى الإفراج عن ضمانات القروض الأمريكية "[190]

وما قدمته الإدارة الأمريكية كموقف لحفظ ماء الوجه من تقليص في الميزانيات الداعمة للحكومات الإسرائيليَّة وخصوصا في موضوع المستوطنات مست بأعمال البنى التحتية داخل إسرائيل

[189] مجلة صامد، مصدر سابق، ص207.
[190] أحمد قريع، مصدر سابق، ص17.

فقط، حيث قلصت بدايات البناء والاستثمار في المشاريع الصناعية الجديدة وقلصت المساعدات الحكومية للمصانع القائمة التي تطلعت إلى توسيع أعمالها وخفضت الأموال المخصصة لشق الشوارع.[191]

وخوفاً من عدم وجود أغلبية في الكنيست لسن قوانين تضع صعوبات أمام البناء خارج الخط الأخضر، أو تمس بالميزانيات، قررت الحكومة الاكتفاء بالقيود التي يمكن زيادتها على القوانين الموجودة . وفي 22 تشرين ثاني أصدرت حكومة رابين قرارا رقم 360 لوقف البناء العام في المناطق اعتمادا على روح قرارات الحكومة السابقة. كذلك وافقت الحكومة على قراري وزيري البناء والإسكان بنيامين بن إليعازر والمالية أبرهام بييغا شوحاط بوقف منح الهبات للسكان الجدد في المستوطنات وتحويلها إلى قروض.[192]

وفي ظل عدم توفر السياسة الضاغطة على الجانب الإسرائيليّ بوقف الاستيطان من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ذات الميزان في الساحة التفاوضية بين الفلسطينيين والإسرائيليّين فقد تشكلت "هبة الدفاع عن الأرض" كحركة جماهيرية للشعب الفلسطيني انطلاقا من استيعابها لنسبة القوى والأساليب والأشكال المناسبة لمواجهة الاحتلال الاستيطانيّ، وقد اتسمت منذ اندلاعها باستقلالية معينة عن السلطة وحافظت على مسافة منها وصانت نفسها من محاولات احتوائها .

ونجد أنَّ المفاوض الإسرائيليّ يترك القضايا الكبرى ويغرق الطرف المقابل في القضايا الهامشية مثل قضايا الأمن، ولذلك فإن قضية المستوطنات لم يستطع المفاوض الفلسطيني مناقشتها وإرجاءها إلى جولات مستقبلية ونهائية، وذلك كون وقت التفاوض في ميزان قوى دولية تتزعم النظام العالمي" الولايات المتحدة الأمريكية" لم تلعب دور الوسيط الحقيقي، وإنما المنحاز إلى الطرف الإسرائيليّ الذي أصبح متحرراً من ضغوط ترفع من سقف مطالب المفاوض الفلسطيني .وبالإضافة لذلك فإنَّ أسلوب المفاوض الإسرائيليّ ذو بعد مؤسسي . فهو لا ينطلق من موقف آنِيّ أو من صلاحية يأخذها لنفسه، أو مسؤولية ذات طابع فردي. ولهذا فإنّ أسلوب المفاوض الإسرائيليّ يرتبط بحصيلة عمل تفاعلي وتنسيقي لمجموعة من المؤسسات والأجهزة ذات العلاقة بالعملية التفاوضية، في شكلها وموضوعها. وقد أدى ذلك إلى أنْ يتصف أسلوب المفاوض الإسرائيليّ بمركزية القرار التفاوضي.[193]

ومن الجدير بالذكر أنَّ المساعي والمحاولات الأمريكية لم تتوقف لاحتواء أي تفجير للوضع الفلسطيني من خلال التقدم بمبادرة (أفكار) ترمي إلى إعادة إطلاق العملية التفاوضية لترميَ الحِمْلَ على الجانب الفلسطيني وتضع الشروط المسبقة لاستئناف المفاوضات في ظل استمرار لتوسيع وبناء

[191] عقيبا الدار وعديت زرطال، مصدر سابق، ص178.
[192] المصدر نفسه، ص179.
[193] هيثم كيلاني، مصدر سابق ،ص25.

المستوطنات. وتتحرك هذه المبادرة بشكل رئيسي على ثلاثة مستويات مع المرونة اللازمة في تقديم نفسها، مرونة لا تمسُّ بجوهرها وإنْ عدلت بعض مفرداتها :

*مستوى معالجة عنصر التفجير المباشر المتمثل باستيطان جبل أبو غنيم من خلال تمرير المشروع بأساليب ملتوية أقلّ استفزازا . وإحدى التنويعات المقترحة تقوم على تجميد البناء لاستئنافه لاحقا بوساطة القطاع الخاص وإعادة 500 دونم مصادرة إلى الفلسطينيين(أي 5 بالمئة من المشروع) كي يبنوا فوقها.

*مستوى معالجة عنصر التفجير الدائم المتمثل بملف الاستيطان على قاعدة تعهد الحكومة الإسرائيليَّة بأنْ لا تباشر ببناء مستوطنات جديدة طالما استمرت المفاوضات. وهذا ينطوي على لغمين :الأوّل هو استمرار الاستيطان من خلال تسمين المستوطنات ومصادرة الأراضي وشق طرق التفافية، أي تطوير بنية الاستيطان، والتمهيد للتوسع الأفقي اللاحق .والثاني هو رهن وقف بناء المستوطنات الجديدة باستمرار المفاوضات، ما يعني استئناف البناء في حال انقطاع المفاوضات حتى لو كانت إسرائيل هي المتسببة في هذا الانقطاع .

*مستوى معالجة الجانب الأمني من خلال الاستعاضة عن الالتزامات الفلسطينيَّة أمام إسرائيل بآليَّة تنفيذ ومتابعة ثلاثية (أمريكية –إسرائيليَّة- فلسطينية) ما يشكل نقلة سياسية هامة عما ورد في اتفاق أوسلو، حيث يتحول ما يسمى بمكافحة الإرهاب والعنف إلى شرط مسبق مطلوب تلبيته من الجانب الفلسطيني عمليا (تنفيذيا) بمعزل عن حركة المسار التفاوضي ومدى وفاء إسرائيل بالتزاماتها .[194]

قدم هذا التراجع المطَّرد في موقف الإدارة الأمريكية غطاءً من التبرير والمشروعية للسياسات الاستيطانيّة الإسرائيليَّة، إلا أن التراجع الأخطر في الموقف الأمريكي جاء نتاجاً لمرحلة أوسلو، ومستنداً بالذات إلى نصوص إعلان المبادئ والاتفاقات الموقعة بين إسرائيل والفلسطينيين، حيث يتطابق الخطابان الأمريكي والإسرائيليّ تماماً عند هذه النقطة، ويكمن خلف هذا التطابق استراتيجية واحدة هي استبعاد تدخل الهيئات الدولية وبخاصة مجلس الأمن الدولي، والحيلولة دون تمكنها من اتخاذ قرارات ملزمة للدولة المحتلة، وبالتالي استبعاد القانون الدولي في الحكم على التسوية وعلى سياسات إسرائيل، والاحتكام بدلاً من ذلك إلى اتفاقات "أوسلو"، مما يعني إبقاء القضية بيد الطرف الأقوى ورهناً لتفسيرات متباينة يحسمها هذا الطرف بحسب مصالحه المحددة كيفما أسلفنا .

[194]قيس عبدالكريم (أبو ليلى)، فهد سليمان، تيسير خالد، هشام ابو غوش، مصدر سابق، ص 155.

المبحث الثاني

تأثير المستوطنات على الحقوق السِّياسيّة الفلسطينيَّة

منذ توقيع اتفاقيات أوسلو بين الفلسطينيين والإسرائيليّين عام1993م، استغلت إسرائيل تأجيل البحث في قضية الاستيطان للمرحلة النهائية، ولجأت إلى توسيع رقعة الاستيطان بشكلها العمودي، وزادت من أعداد المستوطنين، وأطلقت العنان أمام المستوطنين للاستيلاء على البيوت العربية سواء في القدس أو الخليل، وإقامة بؤر استيطانية في كثير من المناطق الفلسطينيَّة، وزيادة أعداد الحواجز الإسرائيليَّة المنتشرة في الضفة الغربية ومداخل ووسط القدس، وشقت الطرق الالتفافية لضمان وصول المستوطنين إلى مستوطناتهم دون أن يمروا بالقرب من المدن والقرى الفلسطينيَّة. كل هذه الإجراءات أدت إلى فصل أجزاء كبيرة من الضفة الغربية عن بعضها البعض، وتحولت إلى بانتستونات صغيرة ينعدم معها إمكانية قيام وحدة جغرافية فلسطينية، كي تنعدم معها إمكانية قيام دولة فلسطينية، وبالتالي"لا يوجد أمل ومستقبل في العيش بسلام في ظل وجود مستوطنات يَهوديّة داخل المناطق الفلسطينيَّة.[195]

إنَّ المفهوم الأساسي الذي يقوم عليه الاتفاق، والذي يفترض إمكانية التعايش بين الشعب وبين الاحتلال على قاعدة حفاظ المحتلين على وجودهم العسكري والاستيطانيّ وتحكمهم بكافة الأمور الحيوية والسيادية، هذا المفهوم غير واقعي وغير قابل للتنفيذ؛ بسبب ذلك فإنّ مسيرة أوسلو تنتهي إلى طريق مسدود، وهي لا تشكل حلاً ولا مدخلاً إلى حلٍّ يؤمِّن السلام والاستقرار، ناهيك عن كونها ممرا نحو الأهداف الوطنية في الاستقلال والعودة .[196]

تضع الاتفاقات التي وقعتها السلطة الفلسطينيَّة مع حكومة إسرائيل مسألة ضمان أمن ومصالح إسرائيل في المرتبة الأولى من سلم الأوّلويات، ولأنَّ مصالح إسرائيل التي تصونها هذه الاتفاقيات تشمل أيضا مطامعها التوسعية الاستيطانيّة .[197]

ووفقا لأرضية أوسلو التي استغلتها إسرائيل لتكثيف الاستيطان بدلا من إيقافه والتوصل إلى حل مع الجانب الفلسطيني، نجد استمرار الاستيطان الإسرائيليّ وتواصله في الأراضي الفلسطينيَّة المحتلة

---

[195] روبنشتاين، داني كاتب ومحرر في صحيفة هآرتس الإسرائيليَّة، **الاستيطان الإسرائيليّ في المناطق المحتلة عام 1967م**، مجلة قضايا إسرائيليَّة، العدد الخامس، ص 42.

[196] قيس عبد الكريم (أبو ليلى)، فهد سليمان، تيسير خالد، هشام أبو غوش، مصدر سابق ، ص21.

[197] المصدر نفسه، ص39 .

يجسد على الرغم من تناقضه مع أحكام ومبادئ ومواثيق وقرارات الأمم المتحدة عملا من الأعمال المخلة بالأمن والسلم الدولي .[198]

ويرى الباحث أنه من الالتزام الدولي الأدبي والأخلاقي السعي والعمل من خلال منظمة الأمم المتحدة المؤسسة الدولية ذات المعنى الدستوري العالمي أن تصون وتحافظ على هدف استقرار السلم والأمن الدوليين من خلال الالتفات؛ أولا إلى عدالة القضية الفلسطينيَّة سياسياً وإنسانيّاً، وثانياً إلى إثراء كيان عنصري بدون وجه حق، وكسب كل حقوق الفلسطيني الحياتية والسِّياسيّة والوطنية على حساب افتقاره إلى معنى الحياة والدولة .

وبقيام إسرائيل بخطوات أحادية الجانب بالانسحاب من قطاع غزة بتاريخ 2005/6/15 بعد إزالة البؤر الاستيطانيّة، وبالمقابل عملت خطوات في الضفة الغربية؛ منها ازدياد عدد المستوطنين الأمر الذي كان واضحا بإعادة انتشار أمام قيام الدولة الفلسطينيَّة، بحيث أصبح المستوطنون في الضفة الغربية يشكلون خطراً سياسيا للنيل من استحقاقات الاتفاقيات الموقعة وخصوصا إمكانية قيام دولة فلسطينية في الفترة المرحلية المحددة .

المطلب الأوّل

اثر المستوطنات على قيام الدولة الفلسطينيَّة وفق رؤية حل الدولتين

تحاول إسرائيل إقناعَ العالم بأنَّها تتمتع بأفضليةٍ على مصر والأردن بأنهما احتفظتا بأراضي 67 وقطاع غزة بشكل غير قانوني، وعليه فإنَّ التباس موضوع السيادة، على أيّة حال لا يوفر أساساً للاحتفاظ بالأراضي التي تم الاستيلاء عليها بطريق الحرب، وأكثر من ذلك فإنَّ هذه المحاججة الإسرائيليَّة تتجاهل حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم، وهو حقٌّ معترف به بموجب القانون الدولي، وأكدت عليه الأمم المتحدة في الممارسة.

أما فيما يتعلق بالمحاججة الإسرائيليَّة الثانية ، وبادِّعاء إسرائيل أنّها تتصرف دفاعاً عن النفس، فإن هذا لا يمنحها حقوقا في الأراضي، ويمكن للدولة التي تتصرف دفاعا عن النفس فقط أنْ تدفع العدوان، ولا يمكن ان تحظى بالحق في أراضي المعتدي .

[198] ناصر الريس، مصدر سابق، ص108

وأخيرا فإنَّ الدفاع عن النفس لا يمنح إسرائيل أساساً قانونيّاً لتبرير استمرار احتفاظها بالضفة الغربية بسبب أهمية موقعها الاستراتيجي.[199]

وتتعرض معضلة قيام الدولة الفلسطينيَّة إلى إجراءات إسرائيليَّة ذات سياسة تفرض بموجبها على المجتمع الدولي، وبطريقة غير مباشرة استمرار الجانب الفلسطيني بالمفاوضات من أجل المفاوضات دون الحصول على حقوق التقدم بقيام الدولة الفلسطينيَّة ذات المعنى القانوني الدولي، وما تقوم به إسرائيل من إنشاء للمستوطنات ودون الاستجابة للمطلب الفلسطيني بوقف الاستيطان في ظل المفاوضات، ما هو إلا محاولة للالتفاف على عنوان الدولة الفلسطينيَّة وعاصمتها القدس. وإنَّ سياسة إسرائيل هذه تعني بالدرجة الأولى تعطيل قيام الدولة، وتعطيل جاهزية البنيات التحتية والفوقية لقيامها .

ويشكل الاستيطان الإسرائيليّ في المناطق المحتلة عام 1967 انعكاسات سلبية على الواقع الدبلوماسي التفاوضي الفلسطيني الحاضر والمستقبلي من النواحي السِّياسيّة، فالمستعمرات تستغل كورقة مساومة عند أيّ تسوية محتملة، إضافة لدورها في توسيع الحدود الإسرائيليَّة متذرعين بالحدود الآمنة ، ويعيق حلم تحقيق الدولة الفلسطينيَّة ، وقد يأتي يوم يعلن فيه مستوطنو الضفة الغربية دولتهم الخاصة بهم بعد أنْ اكتملت البنية التحتية والإدارية لمثل هذه الدولة، ويشكل لها جيش قاعدته المستعمرات شبه العسكرية المقامة على شكل قلاع عسكرية، تتوفر فيها مختلف التجهيزات العسكرية وفرز إليها خيرة عناصر الجيش الإسرائيليّ فيما يسمى بحرس الحدود أو وحدات الدفاع الإقليمي .

ولعل أخطر ما يمثله الاستيطان على حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير فرض المستوطنين لأنفسهم كجماعات سكانية لها الحق في التدخل وإبداء الرأي في خريطة وحدود الأقاليم الفلسطينية حال الشروع في مفاوضات الحل النهائي للتوصل لاتفاق دائم بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيليّ؛ مما يعني عمليّاً مشاركتهم في تقرير مصير الإقليم الفلسطيني جنبا إلى جنب مع أصحابه وسكانه الشرعيين الذين هم بمفردهم دون سواهم لهم هذا الحق.[200]

وفي ضوء ما سبق فان الصُّهيونيّة في التطبيق ربما تكون من اقصى اشكال الاستعمار الاستيطانيّ تطرفا وعنفا ، نظرا لأنها تتضمن الاستقرار العنصري الداخلي للجماعة الاستيطانيّة بينما

---

[199] خضر شقير، **الاستيطان ومصادرة الأراضي**، مؤسسة الأرض والمياه للدراسات والخدمات القانونية، القدس، تشرين الثاني 1991، ص9.

[200] ناصر الريس، مصدر سابق، ص96.

تزعزع تماما البنيان الاقتصادي والثقافي للشعب العربي الفلسطيني المشرد[201]،فالحقوق السِّياسيّة لا معنى لها ولا قيمة إذا غابت الحقوق الاجتماعيَّة والاقتصاديَّة والثقافية وذات الأمر ينطبق على الحقوق الاقتصاديَّة إذ كيف يمكن للإفراد التمتع بها في ظل غياب الحقوق المدنية والسِّياسيّة .[202]فالمجموعة البشرية الاستيطانيّة التي يشكل العامل الديموغرافي بها عنصر الحسم ، تنطلق من نقطة الصفر في العلاقة بالأرض باعتبارها العامل الجغرافي للكيان السِّياسيّ.

وأعمال إسرائيل الاستيطانيّة تشكل اساسا لمجتمع ذو صبغة مدنية فهي تقوم بعمل شبكات طرق التفافية بوشر العمل بها منذ عهد حكومة رابين والتي يمكن ان تشكل حسب تصورات مجلس المستوطنين اساسا لإقامة بنية استيطانية مدنية وليست عسكرية في الضفة الغربية تصل بين كافة المستوطنات والمواقع ، ووفق ذلك فان معالم الحل الدائم ترتسم بفعل التغيير الديمغرافي اليومي ، بشكل يصعب معه التوصل إلى حل يقود إلى تطوير شكل الكيان الفلسطيني باتجاه استقلالي ، وانما يقود فقط إلى حكم ذاتي موسع دون السيادة على الأرض وثروتها .[203]

لقد نجح الإسرائيليّون في فرض أمر واقع جديد يمثله عشرات المستوطنات التي أقيمت في الأراضي الفلسطينيَّة المحتلة عام 1967، التي تعتبر مناطق الحكم الذاتي وخصوصاً القدس التي يرفض الإسرائيليّون أنْ يجريَ أيُّ بحثٍ بشأنها ، ومن خلال تتبع مسار المفاوضات الثنائية يمكن استنتاج واقعة مفادها أنَّ الجانب الإسرائيليّ يعتبر البحث في موضوع الاستيطان خطاً أحمرَ لا يجوز الاقتراب منه، وفي الوقت ذاته لا يتوقفون عن محاولة خلق وقائع جديدة تكاد تلغي موضوع البحث[204].

ويدرك الفلسطينيون أنَّ الولايات المتحدة الأمريكية لدى مطالبتها بتحقيق السلام من جميع الأطراف لم تكن الدولة الكبرى التي تضع الحق وعدالة القضية في ميزانها الصحيح في المسار التفاوضي بين الطرفين، وهذا كان واضحا في حديث الرئيس الأمريكي بوش بأنه يجب على إسرائيل أن تستثمر العمل مع القادة الفلسطينيين للمساعدة في تحسين الحياة اليومية للفلسطينيين. وفي نفس الوقت يجب على إسرائيل بأنْ لا تقوم بأي نشاط قد يعرقل من التزاماتها في خريطة الطريق، أو محادثات الوضع النهائي بالنسبة لغزة والضفة الغربية والقدس. وهذا يعني بأنْ تقوم إسرائيل بإزالة المراكز غير المشروعة والتوسيع الاستيطانيّ. كذلك فهي تعني بأنَّ الجدار الذي يبنى الآن لحماية الإسرائيليّين من

---

[201] حسن عبد القادر صالح، **سكان فلسطين ديموغرافيا وجغرافيا**، دار الشروق، عمان 1985،ص169.
[202] ناصر الريس، مصدر سابق، ص103.
[203] علي بدران، مصدر سابق، ص28.
[204] نافذ أبو حسنة، مصدر سابق، ص22-23.

الهجمات الإرهابية، يجب أن يكون حاجزَ أمْنٍ وليس حاجزاً سياسياً. ويجب على القادة الإسرائيليّين أن يأخذوا بعين الاعتبار تأثير هذا الجدار الفاصل على الفلسطينيين غير المنخرطين في نشاطات إرهابية[205].

ويبدو أنَّ رد الرئيس عباس كان له إيحاءاته الواضحة تجاه الموقف الأمريكي من عملية السلام، وأنَّها لم تكن جادة في تحقيق الرؤية التي لم تكن سوى ذر الرماد في العيون؛ لذلك كان حديثة أثناء مقابلته بوش بأنّ متطلبات السلام ترك سياسات الاحتلال التي تبني مبدأ الحرية، ويتطلب السلام ترك سياسات بناء المستوطنات التي هي عقاب جماعي، والأعمال الأحادية الجانب التي تدمر رؤيتك نحو دولتين واستبدال ذلك بتقدم في المفاوضات. لا يمكن ضمان السلام والأمن من خلال إقامة الجدران ونقاط التفتيش ومصادرة الأراضي ولكن بالاعتراف بالحقوق.[206]

وجميع قادة إسرائيل تمثل موقف مجلس المستوطنات وما يخطط له من استراتيجيات لها البعد السِّياسيّ والدولي؛ فحنان بورات أول المستوطنين الذي يعتبر من المعتدلين نسبياً ويعرف دائما أين يسير مع السلطات ويقف في الوسط بين أوامر الربِّ وبين قيود الواقع، كان أول من طالب بطرد مكثف للفلسطينيين .

وكتب يقول: إنَّ التعايش مع العرب يتطلب " قمع أية محاولة للإرهاب، والمس بسيادتنا يجب مواجهته بقبضة حديدية، واذا لم نستخدم القبضة الحديدية فسنصل إلى مرحلة نكون فيها المطرودين وليسوا هم.[207]

يبدو أنَّ الإسرائيليّين يسلكون دوما تكثيف النشاط الاستيطانيّ بالترافق مع طرح المبادرات السِّياسيّة، أو مع وجود مشروع تسوية يلوح في الأفق، وهذا ما حصل أثناء التحضير لمؤتمر مدريد وعشية وبعد أوسلو من مضاعفة عدد المستوطنات السِّياسيّة والأمنيَّة في المناطق المحتلة عام 1967م. يهدفون من ذلك إعاقة أيّ عملية سياسية وإفشالها أولاً، ويريدون استخدام المستوطنات الجديدة كأوراق مساومة؛ لأنهم لا يريدون العودة إلى حدود 1967. ربما يكون كل ذلك صحيحا، وثابت أنَّ دخول أيّ حكومة إسرائيليَّة في عملية سياسية لا يعني بحال من الأحوال التخلي عن رغبة الضم والتوسع وكسب مزيدٍ من الأرض، مفترضين أنَّ الأرض أساس الصراع، وأنَّه بمقدور ما تسيطر على الأرض تكون صاحبة الفصل حول وجودها .

---

[205] مقابلة الرئيس جورج بوش أثناء ترحيبه بالرئيس الفلسطيني محمود عباس في البيت الأبيض ،20 تشرين أول 2005، تقرير عن المستوطنات الإسرائيليَّة في الأراضي المحتلة، نشرة تصدر مرة كل شهرين عن منظمة السلام للشرق الأوسط، ملف 15 عدد 6، تشرين ثاني – كانون الأوّل 2005.

[206] مقابلة الرئيس جورج بوش أثناء ترحيبه بالرئيس الفلسطيني محمود عباس في البيت الأبيض، مصدر سابق.

[207] عقيبا الدار وعديت زرطال، مصدر سابق، ص149.

وفي نهاية الأمر اكتفى الفلسطينيون بصيغة عامة وغير ملزمة اقترحها زيتغر وهي أن الإجراءات التي تتم في المناطق خلال المفاوضات، لا يكون لها أي تأثير على التسوية الدائمة .وشخَّصَ بيل فليكوكوس الذي شغل منصب القنصل الأمريكي العام في القدس بين عامي 1988 و1991 أسباب فشل اتفاق أوسلو بخصوص موضوع المستوطنات، التي قوضت كل العملية، بأنَّ المعتدلين من الفلسطينيين الذين شاركوا في المفاوضات لم يملكوا أية خبرة في الوضع بالمناطق، ولا بطرق انتشار المستوطنات، ولا موازين القوى بين الحكومة وبين المستوطنين وبالتالي لم يدركوا الانعكاسات الكارثية لتنازلهم عن تجميد الاستيطان والبحث في مصيرها.[208]

وشاهد أعضاء الوفد حنان عشراوي وفيصل الحسيني اتفاق أوسلو الذي بلور من ورائهم ومن دون علمهم لأول مرة في مكتب أبو مازن، حيث وصفت عشراوي الاتفاق بأنه "صدمة شاملة" وانتقدت أبو مازن بشدة " من الواضح أن الذي وافق على هذا الاتفاق لم يعش تحت الاحتلال، لقد رفضتم التفاوض في قضايا المستوطنات والقدس من دون ضمانات إسرائيليَّة بعد خلق حقائق جديدة على الأرض، وهي حقائق من شأنها تحديد الطابع النهائي للتسوية الدائمة".[209]

وفي المقابل أكثر شمعون بيرس من تصريحاته في الكنيست بقول: "حرصنا خلال المفاوضات على عدم إضافة بند يلزم إسرائيل بإزالة أية مستوطنة، ووعد أنْ يكون إخلاء المستوطنات وفق قرارات الحكومة وليس نتيجة ضغط المفاوضات. ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، ففي الوقت الذي كانت فيه الحكومة تناور بموضوع إخلاء المستوطنات، كانت مكاتب قسم الاستيطان في الحركة الصُّهيونيّة تعمل على وضع مخططات لتوسيع وتعزيز الاستيطان في الضفة الغربية.[210]

والفلسطينيون من الناحية الوطنية لديهم طموح لإنشاء دولتهم المستقلة على ترابهم الوطني، والسيطرة الاستيطانيّة على الأرض عن طريق القوة أو بشراء الأرض من قبل العدو باستخدام وسائل عديدة منها الإكراه أو استغلال ضعاف النفوس وإغرائهم بالمال وكل ذلك يتناقض مع هذا الطموح،

ومن الناحية الدينيّة هناك تحريم لدرجة التكفير وإهدار الدم لمن يبيع أرضه لليهود ، ويتساوى في ذلك المسلمون والمسيحيون، لدرجة أنّه كانت قد صدرت وقبل إنشاء دولة إسرائيل عدة فتاوى صدرت عن إحدى الطوائف المسيحية في بيت لحم تقول: " إنَّه من باع شبرا من فلسطين فكأنما باع قبر

[208] عقيبا الدار وعديت زرطال، مصدر سابق ،ص183.
[209] المصدر نفسه،ص183.
[210] المصدر نفسه، ص184.

المسيح "فإنَّ القانون الأردني الذي ما زال مطبقا في المناطق المحتلة يحرم بيع الأرض للعدو . وأما من الناحية الأخلاقية فإنَّ هذه القضية هي قضية مبدأ قبل أنْ تكون أي شيء آخر[211].

ويجب أنْ يدفع الإسرائيليّون دفعاً خارج الأراضي التي يحتلونها في القدس الآن دون شرعية قانونية، وخارج مستوطناتهم في الضفة الغربية. ولكن هذا غير ممكن إلا على يد شعب يشعر كل رجل وكل امرأة من أبنائه بأنّه جزءٌ من عمل وطني عام يهدف إلى تحقيق استقلال الحق . فليس هناك شيء اسمه استقلال مجزوء أو حكم ذاتي محدود، فالشعب إما أنْ يكون مستقلا سياسيا، أو غير مستقل . فإذا لم يكن مستقلاً فإنَّ هذه الحقيقة تعنى أنَّه لا يتمتع بالسيادة ولا بالحرية الحقيقية . وفي حالة الشعب الفلسطيني فهو حتما لا يتمتع بالمساواة مع دولة إسرائيليَّة يَهوديّة قضت على فلسطين عام 1948، ولا يهمها أنْ تمنحها فرصة أخرى عام 1993، فالتحديات القائمة واضحة جليلة .[212]

ويرى الكاتب إدوارد سعيد أنَّ التفاعل الثقافي والسلام الذي نسعى جميعا إلى تحقيقه لا يمكن أنْ يتحقق مع مواطني دولة احتلال، حتى لو كانوا يتمتعون بالنوايا الحسنة .ومسؤوليتنا الأولى تجاه شعبنا هي أنْ نعمل على رفع مستوى الوحدة والمقاومة من خلال مؤسساتنا المستقلة، وأنْ تكون رؤيتنا لأهدافنا وسبل تحقيقها واضحة .فليس ثمة ما يثبط الهمم في ميدان النضال من أجل حق تقرير المصير للفلسطينيين أكثر من مثقفين يؤدي تفريطهم في القضايا المبدئية إلى جعل كلمة "السلام" مرادفا لوقف النضال والتفريط في الحقوق إعطاء عدونا ما يريد دون مقابل .[213]

وبعقد اتفاقيات أوسلو بدا للفلسطينيين أنَّهم يحققون تقرير مصيرهم وتجسيد الدولة الفلسطينيَّة على أرض الواقع من خلال المسارات التفاوضية، ولكنْ علينا في خضم هذه النشوة كلها والابتهاج بـ"الخطوة الأولى نحو إقامة الدولة الفلسطينيَّة " أنْ نذكر أنفسنا بأنَّ ما هو أهم بكثير من إقامة دولة فلسطينية هو نوع هذه الدولة .[214]

وبموجب اتفاقات أوسلو بات البحث بموضوع الاستيطان مؤجلا نظريا، إلى مفاوضات الوضع النهائي، ولم تكتف هذه الاتفاقات بالتسليم عمليا ببقاء المستوطنات ومناطق الحماية الأمنيَّة المحيطة بها تحت السيادة الإسرائيليَّة وبالمسؤولية الإسرائيليَّة الكاملة عن كافة شؤونها، بل هي خلت من أي تعهد إسرائيلي ملزم بالامتناع عن مصادرة الأراضي وتوسيع المستوطنات خلال المرحلة الانتقالية .

---

[211] نضال طه، مصدر سابق، ص 23.
[212] إدوارد سعيد، مصدر سابق، ص73.
[213] المصدر نفسه ، ص83
[214] المصدر نفسه، ص51

وبدلا من أنْ تشكل الاتفاقات مدخلاً لوقف التوسع الاستيطانيّ ، فإنَّها شكلت مظلة تغطية لإسرائيل لاستباق نتائج مفاوضات الوضع النهائي بتحويل الوجود الفلسطيني في الضفة والقطاع إلى معازل مطوقة من كل جانب بالمستوطنات والمناطق الأمنيَّة الملحقة بها، مما يقطع الطريق على إمكانية قيام دولة مستقلة، ويعزز مخططات إسرائيل لضم أجزاء واسعة من الأرض المحتلة .[215]

تستخدم الحكومة الإسرائيليَّة الأسلوب التفاوضيَّ الهجوميَّ وخاصة عندما يطرح المفاوض الفلسطيني قضية المستوطنات في الأراضي التي احتلت عام 1967 متذرعة بموقف الدفاع الشرعي، وأنَّ هذه المستوطنات هي عماد الأمن لإسرائيل، وتتخذ من ذلك العمق الاستراتيجي والذي يتوافق حسب مبررات إسرائيل مع قواعد القانون الدولي بأنَّ تفسير قرار مجلس الأمن 242 الذي ينص على الانسحاب من الأراضي التي احتلتها إسرائيل عام 1967 مع احتفاظها كدولة محتلة بأجزاء من هذا الإقليم الفلسطيني بحجة ممارسة حق الدفاع الوطني عن النفس، وأنَّ أيّ معاهدات دولية تتقرر فيها تعديات إقليمية بحيث تبقى المستوطنات تحت السيطرة الإسرائيليَّة، والتي تعيق المسار التفاوضي الفلسطيني وتنحيه عن هدفه بإقامة دولة فلسطينية ذات سيادة مع بقاء مجلس إداري فلسطيني في المنطقة يتم التفاوض على وجوده.

وهكذا يتمسك المفاوض الإسرائيليّ بأنموذج التفاوضي المفضل، وهو إعلاء أولوية التطبيع ليسبق معاهدة السلام ويقود إليها، وإلى مبدأ الانسحاب الذي أدخله المفاوض الإسرائيليّ في دائرة الثوابت، ينضم مبدأ السيادة، فقد ظل هذا المفاوض، منذ العام 1978حتى اليوم، متمسكا برفض الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في السيادة على الضفة الغربية وقطاع غزة، وقد وضح هذا المذهب في اتفاقيات كامب ديفيد، ثم في الاتفاق الفلسطيني – الإسرائيليّ (1993/9/13)، حيث ترك موضوع السيادة معلقاً لتحسمه المفاوضات.[216]

عبَّرتْ لغةُ الجسَدِ المتحفظة لرابين تجاه المبادرة الشخصية لعرفات في اللقاء الأوّل الذي جمعهما بالبيت الابيض في الثالث عشر من شهر أيلول عام 1993 عن موقفه المعقد من الاتفاق مع م. ت .ف – على الأقل في بداية الطريق . واعتبر رابين أنَّ نسبة نجاح أو فشل اتفاق أوسلو متساوية . وعليه اعتبر أنَّ اتخاذ خطوات لا يمكن إعادتها إلى الوراء مثل تفكيك المستوطنات أو المس بحصانتها أمر غير مقبول بالنسبة له. وأوضح في عدة مناسبات أنَّ الاتفاق يتضمن عددا من المخارج التي يمكن من خلالها التخلي عنه من دون إحداث أضرار خطيرة بالمصالح الإسرائيليَّة . وكان مصرّاً على التحرك بمسيرة أوسلو "أ

[215]قيس عبد الكريم (ابولايلى)،فهد سليمان، تيسيرخالد،هشام ابو غوش، مصدر سابق،ص40.
[216] هيثم كيلاني، مصدر سابق، ص47.

و ب" من دون الحاجة إلى إزالة ولو مستوطنة منعزلة واحدة، مُصرّاً في نفس الوقت على مبدأ تقرير مصير المستوطنات في مفاوضات التسوية النهائية .[217]

وأضاف إنَّ وزير الخارجية شمعون بيرس أبلغ رابين أنه يمكن الحصول من م. ت. ف على عدة سنوات لحين التفاوض على مستقبل المستوطنات في الضفة وغزة . وساعد هذا الرأي رابين الذي خشي من عدم رضا الجمهور الإسرائيليّ من التنازل في مسارين، وعليه فضل رابين المسار الفلسطيني وطلب من طاقم المفاوضات الإسرائيليّ التمسك بخيار المراحل والتسويات المؤقتة، وطلب منهم استخدام المصطلحات التي استخدمت في مفاوضات الحكم الذاتي للفلسطينيين التي جرت مع مصر بناء على اتفاقية كامب ديفيد الأولى التي وقعت عام 1978 (حكم ذاتي وشرطة فلسطينية قوية، وما شابه ذلك).[218]

وواصل رابين جهوده للإرضاء المستوطنين، وفي ذروة المفاوضات على اتفاق أوسلو "ب"[219] دعا ممثلين عن مجلس المستوطنات من بينهم أوري أرئيل ويوئال بن نون وتسفي هندل وزئيف حيفر ، تردد المستوطنون كثيراً قبل تلبية الدعوة، لاجتماعٍ وتحدث معهم بشكل عاطفي ليثنيهم عن المعارضة وأكد على وعده بعمل كل شيء من أجل ضمان سلامة المستوطنين، وفي صبيحة اليوم التالي قرر مجلس المستوطنات استمرار النضال ضد تنفيذ المرحلة الثانية من اتفاق أوسلو، وصرح أعضاء المجلس أنهم اقتنعوا بأنَّه لم يحدث تغيير في موقف رئيس الحكومة .

وأعلن مجلس المستوطنات أنَّ النضال ضد الاتفاقات سيتوقف في حالة واحدة فقط، هي تجميد المفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينيَّة . ومع ذلك حرص المجلس على عدم حرق كل الجسور مع المؤسسة التي تقدم الخدمات لهم وأوضح البيان الصادر عنهم أنهم مستعدون لمواصلة الحوار مع رئيس الحكومة. غير أنَّ رابين لم يقرأ الإشارات الواردة فقبل عدة أيام من قيام الجيش الإسرائيليّ بالانتهاء من تقسيم الضفة الغربية إلى مناطق A B C أمَرَ رئيس إدارة أوسلو "ب" العقيد شئولارئييلي عرض خريطة المناطق على زئيف حيفر.[220]

يعتبر المفاوض الإسرائيليّ بأنَّ الانسحاب من الإقليم المحتل عام 1967 من الثوابت الإسرائيليَّة، وبالتالي فإنَّ المستوطنات المقامة في أجزاء من هذا الإقليم تبقى له حق السيادة التي لا يجوز مناقشتها أو حتى طرحها في العملية التفاوضية، ولذلك فإن المطلب التفاوضي الفلسطيني بمناقشة قضية المستوطنات

---

[217] عقيبا الدار وعديت زرطال، مصدر سابق، ص180

[218] المصدر نفسه، ص181

[219] اتفاق أوسلو "ب" تم توقيعه بين الجانب الإسرائيليّ والفلسطيني بتاريخ 28 من تشرين الأوّل عام 1995 في واشنطن،**انظر ملحق رقم (6)،ص 125.**

[220] عقيبا الدار وعديت زرطال، مصدر سابق، ص205.

لا يجوز حسمه، على اعتبار أنَّ مسألة السيادة غير موجودة بالأصل في معاهدة السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليّين.

وارتبطت مبادئ عدم الانسحاب من الاراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 بين الحزبان الكبيران في اسرائيل (الليكود والعمل) بوثيقة وحَّدَا من خلالها نظريتهما إلى الحل الدائم مع الجانب الفلسطيني، بما في ذلك المسألة الحدودية وموضوع المستوطنات . وجاءت الوثيقة حصيلة سلسلة اجتماعات مثَّلَ فيها الليكود ميخائيل إيتان، والعمل يوسي بيلين المرشح لرئاسة الحزب، كما حضر إلى جانبه الوزير السابق أفرايم سنيه . والوثيقة تتعرض لمسألة المستوطنات والحدود كما يلي :

إنَّ موقف إسرائيل في مسألة الحدود والمستوطنات تستند إلى المبادئ التالية :

1- لا عوده إلى حدود 1967.
2- معظم المستوطنات ستبقى تحت السيادة الإسرائيليَّة .[221]

وقبل عامين من الموعد المحدد في اتفاق أوسلو للتسوية النهائية مع الفلسطينيين، كان قسم الاستيطان الممول من حكومة إسرائيل منهمكاً في وضع مخططات استيطان شاملة في أراضي الضفة بهدف القضاء عمليا على أي حلٍّ سياسيّ معقول. وتحدثت الخطة عن تقسيم الضفة الغربية إلى أربعة أجزاء هي: حول القدس وغرب السامرة وغور الأردن، وجنوب الخليل، وأضيفت إلى ذلك مناطق عازلة وممرات استراتيجية في عرض الضفة الغربية ومحورا طرق استراتيجيان يقعان على طول الضفة الغربية.[222]

وفي شهر تشرين الثاني عام 1995، وبعد مقتل رابين، دعا ألفر[223] ممثلي المستوطنات والسلطة الفلسطينيَّة إلى عقد اجتماع خاص في مكتب لجنة المستوطنات في القدس . حيث بدا هذا اللقاء بنقاش إيديولوجي عقيم، وتطور إلى نقاش واقعيّ تم فيه طرح أفكار حول توسيع الاتصالات إلى المستويات المحلية. وفي أعقاب اللقاء اتخذ أحد المشاركين خطوة غير مسبوقة ونشر في مجلة نكوداه مقالا طالب فيه زملاءه المستوطنين ببدءِ حوار مع جيرانهم، وكتب يقول: "أقترح أنْ يبدأ الحديث معهم مباشرة من دون وجود الجيش الإسرائيليّ...يوجد لدينا ألف أمْرٍ نسعى لترتيبه مع الجيران الجدد، وأقترح أنْ يبدأ الحديث

[221] علي بدران، مصدر سابق ،ص 36-37.
انظر ملحق رقم (7) ، ص 126.
[222] عقيبا الدار وعديت زرطال، مصدرسابق،ص186.
[223] ألفر: هو رجل الموساد السابق ونائب رئيس مركز الابحاث الاستراتيجية في جامعة تل ابيب.

فوراً بين رؤساء المجالس الاستيطانيّة وبين قادة المجتمع القروي المجاورين وكذلك إجراء حوار بين مجلس المستوطنات والسلطة الفلسطينيَّة .[224]

وعلى أية حال فإنَّ المواقف التي عرضها المستوطنون في الغرف المغلقة [225] كشفت عن عدم وجود أملٍ في تغيير وجهات نظر المستوطنين بإمكانية التوصل لحلٍّ وسطٍ ممكنٍ بين الشعبين وإعادة تقسيم أرض إسرائيل من جديد.[226]

ولعل ما حدث بعد اتفاق أوسلو وحسب المفهوم السائد للحكم الذاتي بأنَّه يعني أنْ يبقى تابعا لحكومة مركزية، وهذا بالضبط ما تراه إسرائيل في الحكم الذاتي الفلسطيني، وإلا كيف تفسر استمرار الاستيطان وسيطرة إسرائيل على الأرض والموارد؟ إنَّ لذلك تفسيراً واحداً ومعروفاً هو أنَّ الحكم الذاتي يعني إدارة شؤون تجمعات سكنية دون أيّ سيادة أو سلطة ذات مؤسسات دولة وقانون تكون على الأرض الفلسطينيَّة المحتلة عام 1967 .

وفي بداية نيسان عام 1996 تسربت إلى وسائل الإعلام معلومات بأنَّ بيرس وباراك وبيلن يجرون اتصالاتٍ مع يوئال بن نون من عوفر؛ من أجل صدور بيان من قبله يعلن فيه تأييده بيرس قبل الانتخابات وأنَّ التسوية النهائية مع الفلسطينيين لا تتضمن إخلاء أيَّة مستوطنة، وأنَّ السيادة الإسرائيليَّة ستسري على كل الكتل الاستيطانيّة . وفي المقابل تدعم مجموعة من شخصيات المستوطنات مثل يوئال نون بيرس . كذلك جرى الحديث عن " خطوات لإعادة الثقة " عشية الانتخابات – ضخ ميزانيات جديدة والاعتراف بحدود المخططات الهيكلية للمستوطنات (التي اقرت في عهد الليكود وجمدت في عهد حزب العمل). ومن جهته وافق بيرس على أنْ حكومته لن تفكك مستوطنات، وتمتنع عن تقسيم القدس وأعلن أنَّه لا توجد حاجة لتفكيك مستوطنات، ووافقت لجنة المالية على ضخ 20 مليون شيكل إضافية للمستوطنات[227].

وفي منصف شهر أيار عام 1996، وقبل أسبوعين من الانتخابات، تم التوصل إلى اتفاق بين حزب العمل وبعض المستوطنين "المعتدلين[228]"، حيث أيَّده بيرس وأبراهام بورغ وأيهود براك فيما حاول حاييم رامون وعوزي برعام إفشاله . وذكر الاتفاق " في إطار الحل النهائي لن تُزالَ أيَّةُ مستوطنة وتطبق السيادة الإسرائيليَّة على أجزاء حيوية من يهودا والسامرة ... يضمن فيها وجود معظم المستوطنين

---

[224] عقيبا الدار وعديت زرطال، مصدر سابق، ص191.
[225] الغرف المغلقة وهي المحادثات السرية التي سميت تشارلي في بريطانيا وتل ابيب.
[226] عقيبا الدار وعديت زرطال، مصدر سابق، ص192.
[227] المصدر نفسة، ص213.
[228] المستوطنين المعتدلين وهم الأقل تطرفا من اليمين في المواقف السِّياسيّة المرتبطة بالتعاليم اليَهوديّة .

تحت السيادة الإسرائيليَّة في كتل استيطانية، وذكر في الاتفاق أنَّ "السيطرة الإسرائيليَّة على المستوطنات التي لن تفرض عليها سيادة ستتواصل، وتم الاتفاق على إجراء استفتاء عام في حال التوصل إلى تسوية دائمة، وكذلك تحدث الاتفاق عن مشاركة مندوب متفق عليه من اليهود المتدينيّن في أيَّة مفاوضات مستقبلية حول الأماكن المقدسة[229].

ومن الواضح أنَّ الإسرائيليّين يرفضون دوماً قيام دولة فلسطينية أو أيَّ شكل من أشكال الكيان الفلسطيني، ويترجمون هذا الرفض من خلال السعي نحو تقويض أساس قيام "الدولة" أو "الكيان الفلسطيني"، بحيث جعلوا من الأراضي الفلسطينيَّة المحتلة عام 1967 (التي أصبحت تشكل نطاق المطالب الرسمية الفلسطينيَّة المعلنة منذ عام 1974 على الأقل)، جُزُرَاً معزولةً تقطعها المستوطنات والشوارع الاستيطانيّة طولاً وعرضاً ، ناهيك عن كونها ليست جزءا واحدا أصلاً بفعل الاحتلال الأوّل عام 1948 . وذلك حتى تتعذر إمكانية قيام أيِّ سيادة فلسطينية عليها إذا اضطرت إسرائيل إلى دخول تسوية سياسية حول الوضع النهائي مع الفلسطينيين.[230]

إنَّه مهما تكلم حَسَن النيَّة من الإسرائيليّين بحماسة عن قرب إقامة الدولة الفلسطينيَّة، فإنَّ وثيقة أوسلو والتصريحات والإعلانات المتواترة من الحكومة الإسرائيليَّة إلى شعبها وإجراءاتها في الأراضي المحتلة تقول بعكس ذلك تماما ، كما إنَّ كافة الدلائل الخاصة بالموقف الإسرائيليّ تؤيد هذا الأمر. فإسرائيل لم تُقْدِم حتى على الاعتراف بأنَّها قوة محتلة، وحرصت من خلال كل عمل من أعمالها، وكل تصريح من تصريحاتها على وضع عراقيل أكثر وأكثر أمام احتمال قيام الدولة الفلسطينيَّة المستقلة .

فعلى سبيل المثال أعلنت حكومة رابين لتوها عن شبكة طرق تتكلف 600 مليون دولار في الأراضي المحتلة ،بهدف ربط المستوطنات بعضها ببعض وبإسرائيل بشكل يتجنب المناطق العربية . أي استكمال تحويل الأراضي المحتلة إلى بانتستونات معازل وتبقى تحت سيطرة إسرائيل .[231]

في26 أيار 2003 تحدث شارون عن إجراءات صعبة لا مثيل لها لإعادة انتشار جزء من المستوطنات؛ لأنَّ التسوية المستقبلية لن تبقي إسرائيل في كل الأماكن الموجودة فيها الآن، وبنفس الروحية وعد شارون أنْ تتضمن خطة الفصل تعزيز سيطرة إسرائيل على ما يعتقد أنَّها ستكون جزءاً لا يتجزأ من دولة إسرائيل في كل حل نهائي . وفي الوقت الذي عرضت فيه خطة الفصل على إنهاء جزءٍ من خريطة الطريق التي تحدثت عن إقامة دولة فلسطينية بأسرع وقت ممكن، اعترف شارون أنَّ خريطة

[229] عقيبا الدار و عديت زرطال، مصدر سابق، ص214.
[230] نافذ أبو حسنة، مصدر سابق، ص24-26.
[231] ادوارد سعيد، مصدر سابق،ص86.

الطريق لم تعد قائمة بالنسبة له، وأنَّ خطة الفصل تحرر إسرائيل من تبني خطة سياسية تكون خطيرة عليها.[232]

واعترف (فايس غلاس) مستشار شارون أنَّ الانسحاب من غزة هدفه من الناحية العملية "إزاحة لفت الانتباه العالمي عن إسرائيل والمحافظة على يهودا والسامرة ، وأنَّ اجتثاث عدة آلاف من المستوطنين من هناك سيخلد مئات آلاف المستوطنين هنا.[233]

والمسألة الملتبسة الخاصة بطبيعة العلاقة بين الإسرائيليّين والفلسطينيين الذين يؤمنون بحق تقرير المصير للشعبين بالتبادل والتساوي . فشعبانا مشتبكان في الصراع ومساهمان فيه ومشتركان في تاريخ واحد من الاضطهاد إلى أعماق أبعد مما يمكن أنْ يسمح بإقامة الاحتفالات أو المهرجانات الصاخبة على الطريقة الأمريكية، بهدف التئام الجراح والانطلاق نحو سبيل جديد .فلا تزال هناك ضحية ولا يزال هناك جلاد . والأرضية الوحيدة التي يمكن أن تجمع الشعبين معا، هي أرضية الكفاح المشترك لوضع حد لمظاهر عدم المساواة ؛ فعلى الإسرائيليّين المؤمنين بالسلام أن يضغطوا على حكومتهم لإنهاء الاحتلال، والتوقف عن مصادرة الأراضي والممتلكات ، ووقف إقامة المستوطنات . فلم يعد لدى الفلسطينيين الكثير كي يقدموه، وينبغي الآن أن يشترك الطرفان معاً بجدية في خوض المعركة ضد الفقر والظلم والنزعة العسكرية، وأنْ يتمَّ التخلي عن المطالبات الشعائرية بتوفير الأمن النفسي للإسرائيليين، الذين إنْ لم يتوفر لهم هذا المطلب الآن فلم يتوفر لهم مطلقا .[234]

ويرى الدكتور مصطفى علوي أستاذ العلوم السِّياسيّة في جامعة النجاح "إن فكرة قيام دولة فلسطينية ذات وحدة جغرافية واحدة يصعب تحققه، بعدما قامت وتقوم بها إسرائيل من بناء البؤر الاستيطانيّة والتي ساهمت بشكل واضح وملموس في محاصرة المدن والقرى والمخيمات الفلسطينيَّة من خلال البناء الاستيطانيّ وشبكة الطرق الالتفافية والعسكرية الأمر الذي يجعل فكرة قيام دولة فلسطينية ضر بأَمن الخيال.

ويرى الباحث بتوجه الرئيس عباس إلى الأمم المتحدة في 26 /9 عام 2011 والذي سمي باستحقاق أيلول كان نتاج استمرار إسرائيل بسياسة الاستيطان، وابتلاع الأرض الفلسطينيَّة دون حساب لأية تعهدات والتزامات دولية؛ وذلك لوضع العالم أمام الصورة للوضع الفلسطيني وما وصلت اليه المفاوضات مع الجانب الإسرائيليّ إلى طريق مسدود بعد قرابة عقدين من الزمن التفاوضي، حيث إنَّ

[232] عقيبا الدار وعديت زرطال، مصدر سابق، ص520.
[233] المصدر نفسه، ص520.
[234] ادوارد سعيد، مصدر سابق،ص57.

الجانب الفلسطيني أقدم على هذه الخطوة ليس من باب المغامرة السِّياسيّة وإنما ليضع العالم والمجتمع الدولي أمامَ مسؤولياته تجاه شعب يتعرض لانتهاكات من قبل دولة عضو في المنظمة الدولية وصديقة لكثير من الدول لاعتبارات سياسية وعلى رأسها الولايات المتحدة كدولة عظمى؛ فإنَّ هذه الخطوة هي بداية تطبيق لاستراتيجية سياسية لدى القيادة الفلسطينيَّة من أجل التوصل إلى الحقوق الوطنية والسِّياسيّة.

والاعتراف بفلسطين كدولة عضو في الأمم المتحدة يتيح المجال أمام القيادة باتخاذ خطوات إيجابية نحو وقف انتهاكات إسرائيل لحقوق الإنسان الفلسطيني، وذلك من خلال الأعمال التي تقوم بها إسرائيل مخالفة لأحكام وقواعد القانون الدولي؛ فالمحافل الدولية وخصوصاً محكمة الجنايات الدولية عندما تكون فلسطين عضواً في المنظمة تقبل دعوتها وتلزم باتخاذ إجراءاتها، والتي من شأنها العمل على العديد من الخطوات الهامة نحو الاستقلال الفلسطيني وذلك على النحو التالي :

1- وقف العمل غير المشروع دولياً : يعتبر الاستيطان من قبل دولة لإقليم دولة أخرى عملا غير مشروع ينبغي التوقف فوراً عن اقتراف الفعل أو التصرف؛ لأنه مخالف لقواعد وأحكام القانون الدولي .

فإذا ما كان العمل المرتكب يتمثل باعتداء مسلح من دولة على إقليم دولة أخرى، وجب على الدولة الحاصل الاعتداء من طرفها التوقف فوراً عن المواصلة أو الاستمرار في تنفيذ هذا العمل، أو الاستمرار في عدوانها المسلح، وإذا ما كان محلُّ الانتهاك يتجسد بتصرف وعمل غير مشروع دوليا كقيام دولة مثلا باستغلال مقدرات وثروات دولة أخرى في المناطق الحدودية برية كانت أو بحرية، فهنا يقتضي هذا الشرط ضرورة ووجوب توقف الدولة عن المواصلة والاستمرار في إعمال الاستغلال وهكذا.

وعلى هذا الأساس إذا ما كان موضوع الانتهاك مثلا غزو قوات دولة لإقليم دولة أخرى، وجب على الدولة الغازية أنْ تأمُرَ قواتها بالتراجع والعودة للحال الذي كانت علية قبل الغزو، وإذا ما كان محل الانتهاك مصادرة دولة لممتلكات تعود لدولة أخرى كسفينة أو طائرة أو عقارات وما إلى غير ذلك، فهنا يقتضي هذا الشرط ضرورة إعادة الدولة التي وقعت منها هذه الإعمال للممتلكات المصادرة للدولة المالكة لها وهكذا .

2- التعويض المالي : وبشأن تطبيق الأوضاع السالفة على صعيد الشعب الفلسطيني الذي تضرر جراء الاستيطان وما يمثله من خرق وانتهاك واضح لالتزامات دولة الاحتلال الإسرائيليّ الدولية الناشئة عن أحكام وقواعد القانون الدولي الإنساني الخاصة بحالته، الاحتلال الحربي

بوجه خاص وقواعد القانون الدولي بوجه عام، يمكننا القول بأن حق الشعب الفلسطيني في هذا الخصوص يترتب على عاتق دولة الاحتلال الإسرائيليّ جملة من الالتزامات القانونية.[235]

المطلب الثاني

حق تقرير المصير الفلسطيني وفق حل الدولتين

تقوم الدول بالأساس على حق شعوبها بأمنها واستقرارها، وتقرير مصيرهم بإدارة شؤون بلدهم وعلاقاتها مع غيرها من الدول، كما ينبني هذا الحق على استحقاقات الهوية الوطنية إليهم . فالشعب له الحق بالحرية التي هي أساس المنظومة السِّياسيّة والدولية .

الفرع الأوّل

استحقاقات الهوية الوطنية الفلسطينية

لا يمكن إنكار أنَّ الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل تُحكمان سيطرتهما على المنطقة في الوضع الحالي . (فعملية التسوية) التي نشهدها الآن تمنح إسرائيل ما تريده من العرب، حيث تعطيها هذه العملية شرعية غير محدودة كدولة استعمارية استيطانية قامت على أنقاض مجتمع عربي . بل إنَّ (عملية التسوية) هذه تتيح لإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية فرصة اختراق الأسواق العربية الواسعة والربح الوفير من وراء ذلك[236].

كما أنَّ (الانطلاق التاريخي) لاتفاق التسوية بين منظمة التحرير الفلسطينيَّة والحكومة الإسرائيليَّة ، هو في واقع الأمر قرار مشترك من الطرفين يفتتح مرحلة مصالحة جديدة بين عدوين، ولكنه من الناحية الأمنيَّة يترك الفلسطينيين في وضع الطرف الأدنى مرتبة، إذْ ستظل إسرائيل مستحوذة على القدس الشرقية والمستوطنات والسيادة والاقتصاد .

ويري الدكتور إدوارد سعيد بالإيمان بإمكانية التوصل سلميا إلى حل يقوم على وجود دولتين، إلا أنَّ خطة السلام التي اقترحت فجأة تثير أسئلة كثيرة [237]، مع أنَّه لا يمكن التوصل إلى سلام حقيقي وإنما تسوية تعطي الفلسطينيين الحد الأدنى من استحقاقاته؛ فالسلام في جوهره يعني السلام بين طرفين متكافئين، بل يعنى الحرية والمساواة لكلا الشعبين . ولا يعنى السلام بقاء شعب خاضع لشعب آخر يحتكر الأمن وكل

[235] ناصر الريس، مصدر سابق، ص113،112.
[236] ادوارد سعيد، مصدر سابق،ص29.
[237] المصدرنفسة،ص33.

الحقوق، وأنه من غير المعقول أنْ نتنازل عن كل هذا الآن ، لنقفز إلى عربة الدعاية الإسرائيليَّة التي لا تحتاج إطلاقا إلى مساعدتنا . لقد دأبت الحركة الصُّهيونيّة على تزييف تاريخنا وواقعنا كشعب، على حين كرسنا نحن حيزاً كبيراً من نضالنا لإزالة المفاهيم الخاطئة عن عدم وجودنا وغياب استقلالنا .[238]

"تأكيدا إنَّ المستوطنات الإسرائيليَّة لا يمكنها ولا بأيِّ حال من الأحوال أنْ تخلق سلاماً آمِناً ؛ لأنَّ الأمن بمفهومه الأشمل لا يحققه إلا السلام الحقيقي، والسلام الحقيقي لا يحققه إلا الانسحاب الكامل من كل الأراضي الفلسطينيَّة المحتلة عام 1967، بل إنَّ المستوطنات، وكما أكدت تجارب السنوات الأخيرة، أثبتت أنَّها عقبةٌ كَأْداءُ في طريق السلام ، وبرميلٌ من البارود مهيأٌ بكل عناصر التفجير الشامل ".[239]

ففي المادة الأولى من الاتفاقية حددت هدف المفاوضات بإقامة سلطة حكومة ذاتية فلسطينية لمدة خمس سنوات كحد أقصى، تنتهي إلى تسوية دائمة استناداً إلى قراري مجلس الأمن الدولي رقم 242 و 338. أي أن مرجعية مفاوضات التسوية الدائمة النهائية هي القرارين المذكورين . وسيتضح عند الحديث عن المنطلقات والأسس التفاوضية للمطالب الإسرائيليَّة، كيف خدمت هذه المرجعية المطالب والتفسيرات الإسرائيليَّة بخاصة في موضوع الاستيطان والأرض والحدود، ذلك كون القرارين 242 و338 لا يأتيان على ذكر الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني، ولا ينص القرار 242 على الانسحاب من كل الأراضي المحتلة عام 1967، بحيث تستخدم الصيغة الإنجليزية التي تتحدث عن الانسحاب من "أراض" محتلة، وبحيث يتحدد مدى هذا الانسحاب باشتراط وجود "حدود آمنة".[240]

وكما يعتقد الدكتور إدوارد سعيد بان المفاوضون الفلسطينيون على ما يبدو تنازلوا في جميع القضايا كبيرها وصغيرها، ولم يدعموا موقفهم عن طريق الاستشارات أو التخطيط، كما لم يحافظوا على خط مبدئي ثابت يحدد أنَّ الهدف النهائي هو الاستقلال والحق الكامل في تقرير المصير . ويعود الكثير من هذا التخبط إلى غموض إعلان المبادئ نفسه ونقاط ضعفه المتعددة . وقد استغل الإسرائيليّون نقاط الضعف هذه بشكل بالغ الذكاء .[241]

لقد ركزت بنود "إعلان أوسلو" والاجتماعات السرية "الأمنيَّة " التي جرت بين اثنين من الفلسطينيين وجهاز الموساد قبل عام على أمن المستوطنات والجيش الإسرائيليّ في المناطق المحتلة. واليوم يستطيع المستوطنون الإسرائيليّون أن يفعلوا ما يحلو لهم؛ لأنَّ الجيش الإسرائيليّ "وإعلان المبادئ

---

[238] ادوارد سعيد، مصدر سابق، ص63.
[239] أحمد قريع، مصدر سابق، ص5.
[240] جيفري أورنسون، مصدر سابق، ص48.
[241] إدوارد سعيد، مصدر سابق، ص 115.

"يقفان في صفهم ، في حين يحرم الفلسطينيين تماما من الحماية، وهم الذين تركت حقوقهم، ناهيك عن حاجاتهم الأمنيَّة فهي معلَّقة أو مؤجلة إلى حين إجراء مفاوضات جديدة[242].

فمنذ توقيع المسودة الأوّلية للاتفاقية تبين أن السيطرة على الأرض والاستيطان لم يكونا ضمن السلطات والصلاحيات التي سيتم تحويلها إلى الفلسطينيين، واستناداً إلى إعلان المبادئ فإن "الأراضي" ستبقى وحدة إقليمية واحدة فيما يتعلق بالأمور التالية:

* تستمر إسرائيل بمسؤوليتها بوصفها صاحبة السيادة الفعلية ضمن الحدود الواردة في الأعراف الدولية المتعلقة بالاحتلال العسكري زمن الحرب.

*تتخلى إسرائيل عن أي حق لها في ضم الأراضي الفلسطينيَّة خلال الفترة الانتقالية.

*لن يدلي الفلسطينيون بتصريحات أحادية بشأن الاستقلال مثلاً والتي تهدف إلى تغيير وضع المناطق.[243]

وقد جاء في المادة (4) من الاتفاق أنَّ ولاية مجلس الحكومة الانتقالية ستشمل الضفة الغربية وقطاع غزة باستثناء القضايا التي سيتم التفاوض عليها في مفاوضات الوضع الدائم.

ويتبين من موضوع تحديد الولاية الجغرافية ما يلي:

أن الضفة الغربية ليست معرفة بحدود أو مناطق واضحة المعالم، وكذلك الحال قطاع غزة، الأمر الذي يمنح إسرائيل أفضلية في تفسير معنى الحدود. فإسرائيل مثلاً تعتبر القدس ومناطق في غور الأردن ليست جزءاً من الضفة الغربية وكذلك الشريط المحاذي لخط وقف إطلاق النار عام 1948.

أثبت التطبيق العملي للاتفاقية أن الجغرافيا يمكن لها أن تكون غامضةً جداً وقابلةً للتأويل، بحيث اعتمد التطبيق معيار السكان وليس الأرض كتعريف للجغرافيا.

- لم يترافق طرح موضوع الولاية الجغرافية مع موضوع السيادة – ولا حتى مع إمكانية قيام دولة فلسطينية على جدول أعمال المفاوضات المتعلقة بالتسوية الدائمة، بمعنى: هل ستكون الولاية الجغرافية

[242] إدوارد سعيد، مصدر سابق، ص62.
[243] جيفري أورنسون، مصدر سابق، ص48.

الفلسطينيَّة على جزر سكانية (جيوب) أم على مساحة وطن حقيقي متواصل إقليمياً وجغرافياً ولوجستياً.[244]

يحدد الملحق (2) من المادة (5) في اتفاقية "أوسلو " مسؤوليات السلطة الفلسطينيَّة بما لا يشمل الأمن الخارجي والمستوطنات الإسرائيليَّة والعلاقات الخارجية، ومسائل أخرى متفق عليها بشكل مشترك. يعطي الاتفاق إسرائيل حق توفير الأمن للمستوطنين، ويمنحها صلاحية الاستثمار في بناء وتوسيع المستوطنات القائمة، بل حتى في إقامة مستوطنات جديدة، فقد بقي أمر التصرف بأراضي الدولة في الضفة الغربية بيد إسرائيل.وبموجب إعلان المبادئ أقر الفلسطينيون بأن سلطتهم في الأراضي المحتلة لن تشمل المستوطنات الإسرائيليَّة، ولا المستوطنين ولا الطرق التي يستخدمها هؤلاء المستوطنون، ولا مناطق الحدود مع مصر والأردن وإسرائيل، كما أن سلطة الفلسطينيين لن تشمل مدينة القدس.[245]

ومن أخطر البنود الواردة في اتفاق طابا (أوسلو 2) ما يتعلق بصلاحيات مجلس الحكم الذاتي الفلسطيني (المجلس التشريعي)، فإلى جانب تحديد مهمته في إطار صلاحيات (ليس الصلاحيات، مع ال التعريف) محددة في إطار الاتفاقيات الموقعة. جاء في بند (4) من مادة (18): "أي تشريع يشمل سن تشريعات جديدة أو تعديل تشريعات قائمة، أو إلغاء قوانين عسكرية معمول بها، بما يتعارض مع الاتفاقيات الموقعة، أو خارج نطاق صلاحيات المجلس المتفق عليها، هو تشريع باطل. ولا يجوز تغيير أو إلغاء الأوامر العسكرية السارية".[246]

وهذا يعني بكل وضوح أن مجموعة الأوامر العسكرية التي كانت حتى ذلك الحين تشكل الأساس للأنظمة والقوانين في المناطق المحتلة، والتي شكلت الغطاء التشريعي والقانوني لمصادرة الأراضي الفلسطينيَّة ولأنشطة الاستيطان والوضع المتميز للمستوطنين ستبقى سارية المفعول، ولا يجوز المس بها. ضمن اتفاق طابا (أوسلو 2) اعتراف بالغ الأهمية من مجلس الحكم الذاتي الفلسطيني –المنتخب حديثاً- بحقوق الإسرائيليّين المتعلقة بـ"أراضي الدولة "، وأملاك الغائبين الواقعة ضمن ولاية المجلس الإقليمية (مناطق أ و ب)، وهذا تنازل حيوي وخطير من جانب الفلسطينيين. إذ أنه عند توقيع إعلان المبادئ في

[244] عبد الستار قاسم، **الطريق إلى الهزيمة**، نيسان 1998، ص132.
[245] جيفري أورنسون، مصدر سابق، ص49.
[246] عبد الستار قاسم، مصدر سابق، ص137.

أوسلو، كانت إسرائيل قد صنفت سلفاً أجزاء كبيرة من الضفة الغربية تقدر ب50-70% من مساحتها الإجمالية، على أنها أراضي دولة، الأمر الذي يشكل حسماً لموضوع السيادة على الأرض لصالح إسرائيل، ويمنحها حق استخدام هذه الأراضي في ظل الاتفاقيات وبما يشمل عملية الاستيطان عليها.[247]

**الأمن: على قاعدة أن قرار 242 لمجلس الأمن ينادي بحدود آمنة لإسرائيل، فإن إسرائيل تنظر إلى الضفة الغربية كمنطقة حيوية لأمنها الاستراتيجي والتكتيكي. ينبثق من مفهوم الأمن هذا، مطالبة إسرائيليَّة بأربع تعديلات حدودية:

1- توسيع الوسط الضيق لإسرائيل باتجاه الشرق، أي باتجاه مناطق غرب وجنوب غرب نابلس وباتجاه مدينة سلفيت.
2- توسيع ما يسمى بكريدور القدس باتجاه الشمال والجنوب والشرق.
3- محاربة الإرهاب بجعل الحدود المشتركة بين إسرائيل وفلسطين قابلة للتحكم والسيطرة والمراقبة والدفاع عنها ضد التسلل.
4- توفير الأمن الاستراتيجي بجعل منطقة الأغوار حزاماً أمنياً، وربما ضمه أو ضم أجزاء منه لإسرائيل.[248]

الفرع الثاني

ارتباط حق العودة بقيام الدولة الفلسطينية

يعتبر العدوان الصُّهيونيّ على أرض فلسطين بالاستيلاء عليها تحت غطاء الاستعمار البريطاني منذ عام 1920، ثم قيام العصابات الارهابية الصُّهيونيّة بتنفيذ مجازر وحشية بحق الشعب الفلسطيني في قراه ومدنه الآمنة، والتي توجت بقرار الأمم المتحدة رقم 181لتقسيم فلسطين بين العرب واليهود و1947 أساس القضية الفلسطينيَّة ، وأساس الصراع العربي- الصُّهيونيّ .

ويرى الباحث تأكيدا على أنَّ الحكومات الإسرائيليَّة وأقطاب إسرائيليَّة والماليون والمتدينون يضعون الخطط العملية التي تحول دون تحقق أو تحصل الفلسطيني على حق العودة بوسائل عديده منها؛ الترحيل، والإحلال السكاني بوضع قوانين لسياسة الإحلال اليَهوديّ مكان العربي سكانا وجغرافيا عن

[247] جيفري أورنسون، مصدر سابق، ص50.
[248] مؤتمر الخبراء، مصدر سابق، ص90.

طريق سياسة المصادرات والاستيطان والتهويد، بل إنَّ الإسرائيليّين يشترطون لدخول المفاوضات التنازل الفلسطيني عن حق العودة الذي يعتبر نواة الحق الأمني الفلسطيني .

تشكل القاعدة الأساسية لمفهوم تقرير هوية الفلسطيني بالدفاع عن نفسه، وحماية هويته الوطنية، وشخصيته المستقلة، وضمن هذا الحق يدخل حق العودة الركن الأساسي للمشروع الوطني الفلسطيني والتي تسعى إسرائيل وبمعاونة وانحياز الولايات المتحدة الأمريكية من أجل إلغاء مطالبة الفلسطينيين بحق العودة وفق مشاريع عديدة منها التوطين، والتعويض، والتأهيل والتهجير إلى أماكن أخرى في العالم، وكذلك حاولت إسرائيل حل مسألة هذا الحق عن طريق مجموعة من المشاريع التي تطرح في عملية التسوية منها تبادل السكان، أو الترحيل أو إجبار الدول العربية على تحمل المسؤوليات دون أنْ تتحمل إسرائيل أي مسؤولية ، بل أخذت أوساط إسرائيليَّة كثيرة تعمل على تحيُّنِ الفرص لترحيل المزيد من الفلسطينيين إلى الدول العربية .[249]

ويعتقد الباحث أنَّ جوهر القضية الفلسطينيَّة هو حق العودة الذي يتوقف على مسألة التوصل إلى هذا الحق مبني على قدرة الشعب الفلسطيني على تقرير مصيره وتكون هذه القضية عربية، فإنَّ شكل حلها سيؤثر حكما سلباً أو إيجاباً في حل القضايا الأساسية للشعوب العربية بدءاً من الديمقراطية وانتهاءً بشكل الدولة ومضمونها .

والحق الأمني الفلسطيني يعتبر حجر الأساس لحلِّ الصراع العربي الإسرائيليّ ، فإسرائيل تعمل على إنهاء قضية اللاجئين، وطمس الهوية الوطنية والسِّياسيّة، وتطويق البعد الديمغرافي في فلسطين تمهيداً لشطب فلسطين شعباً وتاريخاً وحضارةً عن الخريطة الجغرافية والسِّياسيّة . ويعد هذا الحق وخاصة عودة اللاجئين أساسَ القضية الفلسطينيَّة، وهي ليست قضية إنسانية فحسب وإنْ كان لها بعْدٌ إنسانيّ، ولكنها قضية سياسية، وقضية قانونية، وقضية حقوق، وقضية تحرير واستقلال وسيادة وحرية وتقرير مصير للشعب الفلسطيني، إنَّ إسرائيل تمارس القتل والتهويد العمراني والترحيل ومحو المعالم والإحلال السكاني، وتضع كلَّ العراقيل أمام تطبيق الحق الأمني الفلسطيني، فهي تعمل جاهده لطمس أي مظهر للسيادة الفلسطينيَّة وتحاول تكريس اللجوء والشتات واقعا عمليا لا يمكن تجنبه ، وذلك بإنشاء المستوطنات لفرض سياسة الأمر الواقع للتهرب من أية استحقاقات دولية، وعلى رأسها قبول فلسطين بعضوية كاملة في الأمم المتحدة وذلك بأنَّه لم يتم التوصل إلى حل وتقوم بتأجيل عملية التفاوض لكسب الوقت لتكريس سياستها بعدم حصول الفلسطينيين على حقوقهم .

وفي الدورة الحادية والعشرون للمجلس الوطني الفلسطيني (22-1996/4/24)التي انعقدت في غزة، كانت منعطفا مفصليا في مسيرة منظمة التحرير فقد أعادت الدورة صياغة برنامج المؤسسة

[249] قيس عبد الكريم (أبو ليلى)، فهد سليمان، تيسير خالد، هشام أبو غوش، مصدر سابق، ص76

الرسمية لمنظمة التحرير بما ينسجم مع الاستحقاقات التي يمليها اتفاق أوسلو .لقد كانت أبرز نتائج الدورة:

أولا: تعديل الميثاق الوطني الفلسطيني وتكليف اللجنة القانونية للمجلس بإعادة صياغته على أسس تنسجم مع الالتزامات المتضمنة في اتفاق أوسلو وفي الرسائل المتبادلة بين عرفات ورابين في أيلول (سبتمبر)1993، وتنطوي هذه الالتزامات كما هو معروف على اعتراف فلسطيني من جانب واحد بحق إسرائيل في الوجود بما يعني الاعتراف بشرعية المشروع الصُّهيونيّ الاستعماري الاستيطانيّ في أرض فلسطين، في الوقت الذي ما تزال فيه إسرائيل ترفض الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وحق اللاجئين من أبنائهم في العودة وفقا للقرار 194.[250]

إنَّ التعثر الذي تشهده العملية التفاوضية، مردُّه التعنت الإسرائيليّ، لا يعني تحلل حكومة نتنياهو من مواصلة المفاوضات، إنما هو انعكاس لأسلوب تفاوضي في خدمة سياسية ترمي من خلال مراكمة الشروط والوقائع (توسيع الاستيطان وتكثيفه، والتسريع بتهويد القدس، وتقسيم الخليل ...)، إلى اعتماد الحكم الذاتي للسكان سقفاً للحل الدائم ، بما يضمن لإسرائيل السيادة على الضفة الغربية والقدس (مع ترتيبات خاصه لغزة) واستبعاد عودة اللاجئين والنازحين . وهذا ما أفصح عنه نتنياهو مؤخراً بنموذج بورتوريكو أو أندورا .

بورتوريكو(4 مليون) يحمل سكانها الجنسية الأمريكية وملحقة بالولايات المتحدة . ولكن لا حقَّ لسكانها بالمشاركة بانتخابات الكونغرس (النواب الشيوخ) وانتخاب الرئيس، إنما فقط انتخابات محلية (برلمان وحكومة). وبالإضافة لذلك هناك فارق أساسي آخر هو الاستيطان وتغيير البنية الجغرافية والديمغرافية في الأرض المحتلة على قاعدة توسيع الدولة العبرية وتهويد كامل القدس الشرقية أندورا: (50 ألف) على الحدود الفرنسية-الإسبانية، تحمل جنسية أندورا، لها أشكال في العلاقات السِّياسيّة الخارجية تحت الوصاية الفرنسية –الإسبانية. والمثال خاطئ وغير دقيق حيث لا استيطان فرنسيّ أو اسبانيّ على حساب أرض سكان أندورا.[251]

[250] قيس عبد الكريم (أبو ليلى)، فهد سليمان، تيسير خالد، هشام أبو غوش، مصدر سابق، ص77.
[251] المصدر نفسة، ص95.

الفصل الخامس

النتائج

تناولت الدراسة الزاوية التاريخيَّة والرؤية النظرية المتعلقة بالمستوطنات، فقد كان المشروع الاستعماري الاستيطانيّ جواباً للسؤال حول مستقبل المناطق المحتلة في الاستراتيجية الأمنيَّة والعسكرية الإسرائيليَّة، وقاعدة الانطلاق الإسرائيليَّة كانت منذ البدء مستخدمة أسلوباً ونهجاً تفاوضياً بدون جدول زمني؛ لتكرس الاستيطان بواسطة مبررات في الاتفاقيات الموقعة مع منظمة التحرير الفلسطينيَّة من وجهة النظر الإسرائيليَّة، لمنع إمكانية تقرير المصير بالنسبة للشعب الفلسطيني، والحيلولة دون قيام دولة فلسطينية في المناطق المحتلة عام 1967. وذلك بآلية عملية مادية هي الاستيطان البشري الكولونيالي، لخلق حقيقة جغرافية وديمغرافية جوهرها تمزيق التواصل الإقليمي والجغرافي والسكاني الفلسطيني.

ومن خلال البحث في توجهات ومنهجيات السياسات الإسرائيليَّة لم يكن المشروع الاستيطانيّ من وجهة نظر الطرف الإسرائيليّ عشية توقيع اتفاقيات "أوسلو"، على الرغم من اتساع حجمه وانتشاره، قد وصل إلى مرحلة من القوة بحيث يشكل عامل حسم لتحقيق الأهداف البعيدة المدى للاستراتيجية الإسرائيليَّة.

ومن خلال الدراسات حول السِّياسة التي سبقت اتفاقات "أوسلو"، وتمهيداً لها، فإن ما بدا أنه تراجع إسرائيلي عن سياسة الاستيطان أمام الضغط الأمريكي، لم يكن سوى استحقاق مؤقت لدخول عملية التسوية، انطوى على تغيير في أسلوب الاستيطان وليس في جوهره، وبما يتناسب مع رؤية "رابين" وحزب العمل للحل الوسطي الإقليمي على أساس احتفاظ إسرائيل ب40 – 60% من الضفة الغربية، في ضوء الرؤية القائمة على الحل الوسط الإقليمي، وإدراك عدم وصول البنية الاستيطانيّة لمستوى الحسم، غيَّر "رابين" أولويات التوسع الاستيطانيّ، في سياق تغيير الأوّلويات القومية

الإسرائيليَّة، وتبنى رؤيةً جديدةً تقسم المستوطنات بين أمني وسياسي، تمهيداً لتوجيه عملية الاستيطان نحو الحسم عبر تركيز المجهود الاستيطانيّ على المواقع الحيوية والكتلة المركزية للاستيطان الواقعة في إطار خريطة التقاسم الإقليمي كما يراها "رابين" واستباقاً لمفاوضات التسوية النهائية .

ويرى الباحث أنَّه وفي ضوء هذه المعطيات الجديدة واصلت الدولة المحتلة سياسة التوسع الاستيطانيّ، واضعةً نصب عينيها تعميق حالة عدم التكافؤ التفاوضي مع الفلسطينيين، ومراكمةً أسباب الضغط، عبر فرض مزيد من الحقائق على الأرض استباقاً لمراحل التسوية اللاحقة، وبنت إسرائيل استراتيجية التفاوض الخاصة بها على قاعدة عدم التكافؤ والتحكم بأوراق الضغط.

وبرز بوضوح الدور الحيوي للاستيطان في تحقيق الرؤية الاستراتيجية الإسرائيليَّة من خلال ما قدمته إسرائيل من تفسيرات لنصوص الاتفاقات، بنت عليها مطالب تفاوضية نهائية. وقد اتضح أن الاستراتيجية التفاوضية الإسرائيليَّة من الناحية التطبيقية، تتقاطع وتتداخل مع الجسم المركزي الأوسع للاستيطان والذي يشكل القاعدة المادية لتنفيذ عملية الضم الفعلي لما يزيد عن 50% من الضفة الغربية لإسرائيل، ولخدمة أغراض الرقابة العسكرية والأمنيَّة، وعمليات التحكم بالحدود والطرق والتجمعات السكانية الفلسطينيَّة.

ومما سبق يتضح بأنَّ إسرائيل قد أخرجت المستوطنات والمستوطنين من دائرة التفاوض في الاتفاقات المرحلية لتجعل منه –لاحقاً- مسألةً تفاوضيةً، بمعنى الخروج به من دائرة اللاشرعية والبطلان إلى حيز الحلِّ التفاوضيّ الذي ينطوي على منح الشرعية المفقودة لهذه السياسة الكولونيالية.
وبما أن الاتفاقات لا تتضمن أي بند يلزم الدولة المحتلة بوقف الاستيطان، تواصلت عمليات التوسع الاستيطانيّ بصورة مكثفة، وهذا يعني أنّ أيَّ تسوية نهائية لا يمكن لها القفز عن هذه الحقيقة الكبرى المفتعلة، وبما يحقق إبقاء الجزء المركزي (غالبية المستوطنات) على حالها وبيَدِ إسرائيل وتحت سيطرتها .

وبذلك يشكل الزحف الاستيطانيّ دوما الركن الرئيسي للسياسة التوسعية الإسرائيليَّة وأخطر محاورها. وطيلة السنوات الماضية كانت الحجة الأبرز لتبرير الانخراط الفلسطيني في مخططات التسوية الأمريكية، هي أن هذا الانخراط سيؤدي إلى وقف هذا التوسع الاستيطانيّ .ففي دورته الـ 20 المنعقدة في أيلول (سبتمبر)1991 في الجزائر قرر المجلس الوطني الفلسطيني أنَّ وقف الاستيطان هو "شرط لا غنى عنه من أجل البدء بعملية السلام ".

وقبل الانتقال إلى مرحلة مفاوضات الوضع الدائم بهدف تخفيض السقف السِّياسيّ للموقف التفاوضي الفلسطيني وإضعاف أسانيده، فإن الاستجابة للابتزاز الإسرائيليّ بإلغاء الميثاق هو تتويج لاستحقاقات المرحلة الانتقالية، وفقا لصيغة أوسلو، التي تستهدف إسقاط كافة الأوراق التفاوضية وأسلحة الضغط الفلسطينيَّة قبل البدء في البحث حول " الوضع الدائم " لكي تضمن التحكم الإسرائيليّ الكامل بنتائج هذه المفاوضات .

ويرى الباحث بأنَّ الاتفاقات دفعت إلى السطح بخطاب سياسي إسرائيلي – أمريكي مشترك وجديد حيال مسألة الاستيطان، وهذا الخطاب يقوم على أن الاستيطان والمستوطنين ليسوا عقبةً أمام التسوية، وأنَّ هذا الموضوع هو واحد من ملفات التفاوض. وفي ضوء هذا الخطاب فإنَّ الأمر متروك للطرفين ليتوصلا إلى تفاهم ثنائي بشأنه، الأمر الذي يحقق هدفاً سعت إسرائيل طويلاً لبلوغه وهو تحييد واستبعاد الشرعية الدولية أو تدخل الهيئات الدولية في قضية الاستيطان أو موضوع الصراع برمته.

وفي ضوء كل ما تقدم، فإنه من الواضح أن اتفاقات "أوسلو" شكلت عاملاً مقرراً في وجهة تطور واتساع البنية الاستيطانيّة، لتصل في الثلاث سنوات الأخيرة إلى ذروة خطيرة، ربما هي نقطة الحسم التي سعت إسرائيل لبلوغها عبر المشروع الاستيطانيّ، فمضاعفة حجم الاستيطان منذ "أوسلو"، كماً ونوعاً وتتويجه ببناء الجدران الفاصلة، يعني أن رؤية التقاسم الوظيفي أو التقاسم الإقليمي قد سقطت لصالح رؤية ما يمكن أن نسميه "أرض إسرائيل الكاملة - MINUS ".هذا الـ minus هو ما ستقدمه إسرائيل كجغرافيا لدولة فلسطينية على أقل من 50% من مساحة الأرض الفلسطينيَّة المحتلة عام 1967.

يعتقد الباحث بلا شك بأنَّ اعتراف إسرائيل بمنظمة التحرير الفلسطينيَّة خطوة إلى الامام، لكن هذه الخطوة الوحيدة تراجعت بالفلسطينيين خطوات، فقد تخلينا بقبولنا إجراء البحث في مسألتيِّ الأرض والسيادة إلى حين إجراء المفاوضات الخاصة بالوضع النهائي، عن مطلبنا الثابت، والذي يحظى باعتراف دولي، بالسيادة على الضفة الغربية وقطاع غزة ، حيث أصبحت هذه الأراضي الآن وبمقتضى الاتفاق الجديد (مناطق متنازعا عليها).وهكذا حصلت إسرائيل وبمساعده فلسطينية على ميزة أنْ تطرح مطلبا مساويا لمطلب الفلسطينيين-على الأقل-وفي الأرض الفلسطينيَّة .

ويرى المفكر العربي إدوارد سعيد أنَّ أول ما ينبغي على الفلسطينيين القيام به، هو ألا يكتفوا بالحديث عن مزايا اعتراف إسرائيل بهم وقبول البيت الأبيض لهم ، بل أنْ يتبيَّنوا بجلاءٍ المعوقات الضخمة على أرض الواقع، فليضع الفلسطينيون تشاؤم العقل قبل تفاؤل الرغبة. فليس في وسع المرء أنْ

يدخل التعديلات على وضع سيء يعود في الأساس على انعدام الكفاءة الفنية لمنظمة التحرير الفلسطينيَّة، التي قبلت التفاوض باللغة الإنجليزية – التي لا يعرفها عرفات ولا مبعوثة في أوسلو – ودون وجود مستشار قانوني[252].

وأثبت التطبيق العملي للاتفاقية أنَّ الجغرافيا يمكن لها أن تكون غامضةً جداً وقابلةً للتأويل، بحيث اعتمد التطبيق معيار السكان وليس الأرض كتعريف للجغرافيا. وكما لم يترافق طرح موضوع الولاية الجغرافية مع موضوع السيادة – ولا حتى مع إمكانية قيام دولة فلسطينية على جدول أعمال المفاوضات المتعلقة بالتسوية الدائمة، بمعنى: هل ستكون الولاية الجغرافية الفلسطينيَّة على جزر سكانية (جيوب) أم على مساحة وطن حقيقي متواصل إقليمياً وجغرافياً ولوجستياً؟.

ووفقا لأرضية أوسلو التي استغلتها إسرائيل لتكثيف الاستيطان بدلا من توقفه والتوصل إلى حل مع الجانب الفلسطيني، نجد استمرار الاستيطان الإسرائيليّ وتواصله في الأراضي الفلسطينيَّة المحتلة يجسد على الرغم من تناقضه مع أحكام ومبادئ ومواثيق وقرارات الأمم المتحدة عملاً من الأعمال المخلة بالأمن والسلم الدولي .

يرى الباحث أنه من الالتزام الدولي الأدبي والأخلاقي السعيُ والعملُ من خلالِ منظمةِ الأمَمِ المتحدةِ المؤسسة الدولية ذات المعنى الدستوري العالمي أنْ تصون وتحافظ على هدف استقرار السلم والأمن الدوليين؛ من خلال الالتفات أولا إلى عدالة القضية الفلسطينيَّة سياسيا وإنسانيا، وثانيا إلى إثراء كيان عنصري بدون وجه حق وكسب كل حقوق الفلسطيني الحياتية والسِّياسيّة والوطنية على حساب افتقاره إلى معنى الحياة والدولة .

وما يلاحظ من مؤشرات الديمومة والاستقرار على هذه المستوطنات في عدة دلائل ومؤشرات أهمها نمط بناء وإنشاء هذه المستوطنات الذي يأخذ طابع المدن السكنية المعاصرة سواء من جانب هيكلية التخطيط، أو من جانب طبيعة وشكل البناء وماهية طبيعة الخامات المستخدمة في تجهيزه وإعداده.

ومن هذا السياق إن قيام المستوطنات الإسرائيليَّة واستمرار تواجدها على صعيد الأراضي الفلسطينيَّة المحتلة يمثل انتهاكا واضحا لحقوق الإنسان الفلسطيني، وبالتالي يجسد سكوت المحتل الإسرائيليّ عنها واضحا لالتزامات إسرائيل التعهدية الناشئة عن مشاركاتها وانضمامها لمواثيق حقوق الإنسان، وتحديدا الإعلان العالمي وكل من العهدين الدوليين وبالتالي يعد الاستيطان الإسرائيليّ استنادا

[252] إدوارد سعيد، مصدر سابق، ص 44 ، ص50.

لمشروع لجنة القانون الدولي المتعلق بمسؤوليات الدول عملاً من الأعمال الموصفة والمكيفة بكونها جرائم دولية

والتطبيق العملي لنظرية السياسة الإسرائيليَّة الاستيطانيّة فقد أثبتت التجربة الاستيطانيّة الصُّهيونيّة أنَّ الهدف من وراء إقامة المستوطنات كان إقامة واقع سياسيّ جديد، وتخطيط حدود المستقبل لهذا الواقع . وتجربة الاستيطان الصُّهيونيّ في فترة الحكم الاستعماري البريطاني أثبتت أنَّ الحدود تم إقرارها بموجب مواقع المستوطنات الصُّهيونيّة فمثلا: إعطاء منطقة الجليل الأعلى للدولة اليَهوديّة بموجب قرار التقسيم للعام 1947 جاء نتيجة وجود استيطان صهيوني في كافة أرجائها.

ويتبين مما سبق من الدراسة حول السياسة الإسرائيليَّة الاستيطانيّة من توسيع وإنشاء، هو أبرز ما في هذا التغيير للواقع السِّياسيّ أنه أتاح لأول مرة لإسرائيل بأنْ تتخلص من صورة القوة المحتلة أمام العالم، وأن تحتفظ فعلياً بمضمون هذه الصورة معززاً بشراكة فلسطينية، وبذلك أعاد "رابين" بسياسته المشهد السِّياسيّ في ظل التسوية إلى القاعدة الأساسية الموجهة لسياسات الدولة العبرية، والتي هي الأصل في رسم وتوجيه سياسات التوسع الاستيطانيّ، إنها نية إسرائيل بعدم التخلي عن احتلالها للمناطق الفلسطينيَّة والعمل على إدامة الاحتلال والاستيطان، ولكن هذه المرة في نطاق عملية سياسية تضمن له "شرعية" وتنزع عنه صفة العدوان وتخرجه من دائرة الانتقاد الدولي بوصفه انتهاكاً واضحاً للقانون الدولي. وهذا كله في سياق عملية أكبر وأشمل هي إعادة ترتيب الاحتلال نفسه عبر تسوية سياسية ومشاركة فلسطينية ورعاية دولية وقبول عربي.

ويرى الباحث أن خطورة الاستيطان وآثاره المدمرة تتمثل بما تجسده هذه الظاهرة من مساس واضح بالأقليم الفلسطيني وبالتالي من اعتداء على أهم وأساس مقومات حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير "الأرض" فالاستيطان الإسرائيليّ كما ظهر من خلال محاور هذه الدراسة تجاوزت أضراره وآثاره المدمرة ذلك بكثير؛ فقد مست هذه الظاهرة الوحدة الجغرافية للأراضي الفلسطينيَّة جراء الفواصل العمرانية اليَهوديّة التي أوجدتها المستوطنات بين المدن والتجمعات السكاني الفلسطينيَّة فضلا عن تحكم المستوطنات الواضح في هيكلية المدن الفلسطينيَّة ومخططاتها التنظيمية وبالتالي فرضت هذه المستوطنات على المدن الفلسطينيَّة التطور والتوسع بمسارات محددة ومدروسة.

الخاتمة

عالجت الدراسة المشكلة المطروحة وذلك من خلال الإجابة عن الأسئلة، فقد أوضحت الدراسة بأنَّ الاستيطان الإسرائيليّ هو عائق أساسي أمام عملية التسوية بشكل عام، وأثر خاص على المسار التفاوضي الفلسطيني بحيث لم تعد المفاوضات مجدية في ظل سياسة إسرائيليَّة استيطانية ممنهجة تعيق حل الدولتين بفرض أمر واقع على الإقليم الفلسطيني المحتل عام 1967 ، كون المستوطنات شكلت وما زالت تشكل تفكيكاً لوحدة جغرافية وإقليمية الدولة الفلسطينيَّة المستقبلية والتي لها التأثير الكبير على الهوية الوطنية وحق تقرير المصير .

كما تبين الدراسة سياسة إسرائيل الممنهجه بين اقطاب الحكومات الإسرائيليَّة اليمينية واليسارية بان الاستيطان هو خط احمر لا يمكن الوقوف امام انتشاره ، فهو يشكل خلق حق لوجود صهيوني في المنطقة ، الأمر الذي يكشف النوايا الإسرائيليَّة بعدم رغبتها في تحقيق تسوية مع الفلسطينيين وانتهاجها سياسة الأمر الواقع على الأرض ، وذلك من خلال تنفيذ مخططاتها الاستيطانيّة من بناء وتوسع بل ذهبت إلى ابعد من ذلك فقد حاولت تغيير المعالم الجغرافية للأراضي الفلسطينيَّة خاصة في القدس .

كما بينت الدراسة نظرية الربط بين سياسة الاستيطان وبين الأمن الإسرائيليّ على اعتبارات الجيو-إستراتيجية في عمليات الاستيطان ، وكيف استخدمت إسرائيل مسألة الاستيطان في المناطق ذات المكانة الاستراتيجية والدفاعية العامة، كإحدى الوسائل الهامة في الصراع السِّياسيّ حول مسألة حدود إسرائيل كوسيلة لها تأثير سلبيّ على المسار التفاوضي الفلسطيني .

وكذلك تركزت الدراسة حول سياسة الاستيطان كقضية محورية للنشاط الصُّهيونيّ، وللعمل الحكومي الإسرائيليّ، وأنَّه الإطار الجامع لكافة الرؤى الإسرائيليَّة المشاركة في تنمية الكيان الصُّهيونيّ على المستوى السِّياسيّ وخصوصا استراتيجيته التوسعية بالمفهوم العقيدي الصُّهيونيّ، فهي ترمي إلى زيادة عدد سكان إسرائيل، والسيطرة على المياه في الأراضي العربية المحتلة، ودفع السكان العرب إلى النزوح عن أرضهم، بما يمكن من توسيع النطاق الجغرافي للاستيطان، وبما يمهد بالتالي إلى مزيد من التوسع.

كما أظهرت الدراسة الخطورة التي تمثلها المستوطنات والمستوطنون على مستقبل الشعب الفلسطيني ومشروع الدولة الفلسطينيَّة ، آملا في أنْ تظهر هذه الرسالة عمق مخاطر الاستيطان على مستقبل الشعب الفلسطيني وكيانه السِّياسيّ على صعيد التواصل الجغرافي والديموغرافي وصعيد الأمن والاستقرار.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً : الاستنتاجات

يمكن إيجاز أهم النتائج التي توصل إليها الباحث بناءً على ما عرضته الدراسة من معطيات حول الاستيطان وتأثيراته على المسار التفاوضي الفلسطيني وما يشكله من معيقات أساسية لحل الصراع بين الفلسطينيين والإسرائيليّين وفق اتفاق أوسلو ونلخصها كما يلي :

1- حقق الاستيطان الأهدافَ الصُّهيونيّة الراميةَ إلى منع التوصل إلى تسوية مع الفلسطينيين تقضي بإقامة دولة فلسطينية ذات سيادة، ولها معنى على الساحة الدولية بأبعادها الجغرافية المتواصلة ، إذ إنَّ وجود المستوطنات يمزقُ وحدةَ الإقليم وجغرافية المنطقة ويهدد مستقبلها، كذلك كون إسرائيل تسيطر على المعابر والحدود والطرقات التي تربط المناطق الفلسطينيَّة، حيث تبقى تحت رحمة المستوطنين .

2- بينت الدراسة عدم وجود أسس لتعميق فكرة ثقافة التفاوض لدى الجانب الفلسطيني وعدم تجنب التفكير الأحادي؛ لأنَّه يجعل المتحاور سجين فكرة واحدة دون النظر لمنظومة الأفكار الأخرى خاصة الجديدة منها، فهذا التفكير يحدُّ من ظهور البدائل المتاحة للمتحاور، ويجعل هذا المتحاور أو ذاك يغلق على نفسه الباب أمام مجالات وبدائل وآفاق عديدة .

3- أن السياسة الاستيطانية في الاراضي الفلسطينية هي التي تكرس ، وتسهل نهب الارض والسيطرة على مصادر المياه التي تعتبر العامل الاساسي للزراعة والحياة للفلسطينيين .

4- المخططات الاستيطانية وتطبيقها من قبل كل الحكومات الاسرائيلية وبوجود ثغرات في اتفاقية اوسلو ، جعلت اسرائيل ان تستمر بتوسيع المستوطنات وانشائها وعدم وجود شرط في المفاوضات بين الإسرائيليين والفلسطينيين يوقف ذلك ، او ازاله المستوطنات قبل الدخول في المفاوضات لعل ذلك يكسب اسرائيل الوقت لنهب الارض واستغلالها .

5- وجود استراتيجية امنيه استيطانية لدى الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة هي العائق امام التسوية مع الفلسطينيين وقيام الدولة الفلسطينية ، وهي العامل على الفصل الجغرافي بين التجمعات السكنية الفلسطينية بهدف خدمة الاهداف الامنية الاسرائيلية .

ثانيا: التوصيات

ويمكن تلخيص التوصيات بالنقاط التالية :

1- أن تكون مرجعية المفاوضات منظمة التحرير الفلسطينيَّة بتكوينها الائتلافي الشامل الذي لا يمكن استعادته إلا على قاعدة العودة للالتزام ببرنامج الإجماع الوطني، والذي منه تستمد مكانتها كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني .

2- أهمية تحديد أولويات التفاوض، وهنا علينا تحديد أهمية ووزن كل نقطة ومن ثم تحديد أولويات التحدث بشأنها ، وتصديرها على قائمة موضوعات النقاش، أو تهميشها أو السكوت عنها ، وهل نبدأ بالمشكلات الرئيسية أو الفرعية .

3- الدعوة إلى حوار وطني يبحث إمكانية بلورة استراتيجية فلسطينية واضحة ومتفق عليها لإدارة مفاوضات الوضع الدائم، وصيغة تنظيمية جماعية لقيادتها والإشراف عليها، وينطلق من اتفاق ملزم على الخطوط التي لا يمكن التراجع عنها في أية تسوية دائمة والتي تتحدد في النقاط الخمسة التالية :

أ- من أجل توفير شروط التقدم نحو تحقيق الإجماع الوطني، يتوجب على القيادة الفلسطينيَّة أن ترى مصلحة الشعب الفلسطيني العليا تتمثل في تماسك العلاقات الوطنية والتحالفية سياسة منفتحة ومرنة، ترمي إلى تشكيل أوسع تقاطعات سياسية ممكنة مع أعرض صف ممكن من القوى والشخصيات والفعاليات السِّياسيّة والاجتماعيَّة ، تقاطعات تستند إلى نقطتين :

*مقاومة الاحتلال بكل تجلياته (الاستيطان، الضم والمصادرة، وتهويد القدس، ورفع الحصار الاقتصادي، والإفراج عن المعتقلين)

* إعادة النظر في التعامل مع بعض بنود اتفاق أوسلو والتي تسمح لإسرائيل أن تحتفظ بسيطرة شبه كاملة على الأمن، وبحريَّة شبه كاملة في توسيع الاستيطان من أجل تجاوزها للتقدم نحو إنجاز كافة الحقوق الوطنية .

ب- أن تجري المفاوضات على أسس الشرعية الدولية (194،237،338،242) وبهدف التوصل إلى تسوية شاملة للقضية الفلسطينيَّة بكافة جوانبها وعلى وجه الخصوص عودة اللاجئين من الشتات .

ت- لا يمكن التوصل إلى تسوية بدون الانسحاب الإسرائيليّ الكامل من جميع الأراضي المحتلة بما فيها القدس والعودة إلى خطوط 4 حزيران (يونيو)1967م.

ث- يجب العمل بمنهجية أن نعيد لفكرة فلسطين رونقها لتتبوأ موقعها المحوري الذي احتلته على مدى سنوات طوال، كعنصر جذب وحشد في سبيل النضال من أجل العدل الاجتماعي والديمقراطية ومستقبل أفضل تقرره الإرادة العربية .

ج- ولا يمكن تطبيق رؤية حل الدولتين بدون إزالة المستوطنات ورحيل المستوطنين وإعادة الأراضي المصادرة إلى أصحابها الشرعيين .

4- إنَّ النضال ضد سياسة الاستيطان ونهب الأرض والمياه هو أبرز محاور الصراع ضد الاحتلال وضد تطبيقات اتفاق أوسلو التي توفر التغطية للممارسات الاستيطانيّة، إنَّ تنظيم هذا النضال واجتذاب أوسع للجماهير للانخراط فيه هو بتقديرنا أحدُ أبرزِ محاور عمل المعارضة وعلى الأخص القوى الديمقراطية من أجل :

تعبئة جماهير الشعب وبخاصة جماهير الفلاحين والمزارعين وصغار الملاك العقاريين في حملة للدفاع عن أرض الوطن ضد مخاطر الاستيطان والمصادرة ، وتشكيل لجان الدفاع عن الأرض ومقاومة الاستيطان كأدوات لتنظيم هذه الحملة .[253]

وكذلك يرى الباحث أنَّه يجب أنْ تبنى المفاوضات فيما يخص الوضع النهائي على أسس وقواعد ضامنة للتوصل إلى تسوية القضية الفلسطينيَّة وذلك على النحو التالي:

وفي هذا الإطار ينبغي السعي لاستعادة التضامن العربي من خلال تفعيل مؤسساته وبخاصة تفعيل الإجماع العربي واتخاذ قرارٍ وموقفٍ عربيٍّ موحد في ضوء التعنت الإسرائيليّ وتعطيله عملية السلام، ونفسه العدواني في الاستيطان في الضفة والقدس، وفي بعث سياسة التحالفات الأمنيَّة والعسكرية في المنطقة مرة أخرى، الأمر الذي يقتضي بدوره إعادة إحياء معاهدة الدفاع العربي المشترك .[254]

ومن أبرز قضايا العمل المشترك في مجابهة الاحتلال هي :

[253] قيس عبد الكريم (أبو ليلى)، فهد سليمان، تيسير خالد، هشام أبو غوش، مصدر سابق، ص41.
[254] قيس عبد الكريم (أبو ليلى)، فهد سليمان، تيسير خالد، هشام أبو غوش، مصدر سابق، ص168.

1- مقاومة الاستيطان والتصدي المشترك لإجراءات الاحتلال في مصادرة الأراضي ونهب المياه، وكذلك مخططات إقامة مستوطنات جديدة أو تكثيف البناء في المستوطنات القائمة والإصرار على وقف الاستيطان كشرط لا غنى عنة من أجل استمرار المفاوضات .

2- الدفاع عن عروبة القدس والتصدي المشترك لعمليات تهويدها وصوغ وتنفيذ برنامج عمل متكامل لمعالجة المشكلات التي يعاني منها مواطنو القدس، وبشكل خاص مواجهة العمليات التوسيعية للاستيلاء على المنازل والعقارات وإجراءات تفريغ المدينة من سكانها عبر سحب الهويات وغيرها من الوسائل، والعمل المشترك على حلّ قضايا الترميم والبناء في أحياء القدس العربية ودعم المؤسسات الوطنية في مجالات الصحة والتعليم والخدمات العامة وغيرها .

3- العمل المشترك من أجل الإفراج عن جميع الأسرى المحتجزين في سجون الاحتلال دون تمييز ودون قيد أو شرط.

4- التصدي لإجراءات الإغلاق والحصار الاقتصادي ومنع التجول والتضييق على حرية السفر والتنقل، ومحاولات فصل الضفة الغربية عن قطاع غزة، والعمل من أجل توفير شروط تعزيز الوحدة السِّياسيّة والمجتمعية بين الضفة وغزة .

المصادر والمراجع

1. إلدار، عقيبا وزرطال، عديت، **أسياد البلاد، المستوطنون ودولة إسرائيل**، 1967- 2004،ترجمة عليان الهندي، 2006 .

2. ألون، يغال: **إنشاء وتكوين الجيش الإسرائيليّ**، ترجمة عثمان سعيد، دار العودة ،بيروت1971.
3. أورن، الحانان: **دور الاستيطان وأهدافه الأمنيَّة في أمن إسرائيل في الثمانينات**، مؤسسة الدراسات الفلسطينيَّة، بيروت 1980.
4. أورنسون، جيفري، **مستقبل المستعمرات الإسرائيليَّة في الضفة والقطاع**، مؤسسة الدراسات الفلسطينيَّة، بيروت 1996، ص3، الطبعة الأولى.
5. البابا، جمال ، **إعادة الانتشار بين الاتفاقيات الموقعة والتعنت الإسرائيليّ**، سلسلة دراسات وتقارير، صادر عن منظمة التحرير الفلسطينيَّة والسلطة الوطنية الفلسطينيَّة، مكتب الرئيس- مركز التخطيط، العدد (52)، 1998.
6. بدران، علي ، **أخطبوط الاستيطان معضلة التسوية**، مركز صامد الاقتصادي، دورية صامد الاقتصاديَّة، (سياسية، اقتصادية متخصصة)، العدد 1998/112، عمان، دار الكرمل للنشر والتوزيع.
7. جريس، صبري، **تاريخ الصُّهيونيّة 1865-1917**، الجزء الأوّل، القدس، 1987 .
8. جريدة القدس ، 20 يناير 2013
9. الجعبري، جواد سليمان، **خطة الفصل الإسرائيليَّة**، ورقة إعلامية، الجمعية الفلسطينيَّة الأكاديمية للشؤون الدولية، 1995.
10. أبو حسنة، نافذ ، **جغرافية الاستيطان ووهم الدولة** ، دار النمير للنشر والطباعة ، 1997 .
11. حسين، عدنان السيد، **التوسع في الإستراتيجية الإسرائيليَّة**، دار النفائس للطباعة والنشر، بيروت، لبنان،ط1989،1.
12. الحسيني، مصطفى ، **الاستيطان والقوى السِّياسيّة الإسرائيليَّة**.
13. خوري، إلياس، **الاستيطان ومصادرة الأراضي**، مؤسسة الأرض والمياه للدراسات والخدمات القانونية، القدس، تشرين الثاني 1991.
14. الدسوقي، ماهر، **صحيفة الحياة الجديدة**، 1995/2/27.
15. أبو الرب، حسن ، **اتفاقات أوسلو وإستراتيجية جديدة للتوسع الاستيطانيّ الإسرائيليّ في المناطق المحتلة (1993-2003)**،دراسة بحثية.
16. ربايعة، غازي ، **الإستراتيجية الإسرائيليَّة للفترة من 1967- 1980**، مكتبة المنار، الزرقاء، 1983.
17. رزق، أسعد ، **إسرائيل الكبرى**، مركز الأبحاث الفلسطيني، بيروت، لبنان، 1968.
18. روبنشتاين، داني، **الاستيطان الإسرائيليّ في المناطق المحتلةعام 1967م**، مجلة قضايا إسرائيليَّة، العدد الخامس.

19. الرَّيس، ناصر، **المستوطنات الإسرائيليَّة في ضوء القانون الدولي الإنساني**، مؤسسة الحق، رام الله،1999.
20. سعيد، إدوارد ، **غزة – أريحا سلام أمريكي**، دار المستقبل العربي، مصر الجديدة القاهرة، ط 2 ، 1995م.

21.شاحاك، إسرائيل ، **تصريحات المسؤولين الإسرائيليّين** ، مؤسسة الدراسات الفلسطينيَّة، بيروت 1970.
22.الشريف، ريجينا، **الصُّهيونيّة غير اليَهوديّة، جذورها في التاريخ الغربي**، ترجمة أحمد عبد الله عبد العزيز، سلسلة عالم المعرفة الكويتية، عدد96، الكويت، 1985.
23.شقير، خضر، **الاستيطان ومصادرة الأراضي**، مؤسسة الأرض والمياه للدراسات والخدمات القانونية، القدس، تشرين الثاني 1991.
24.شيف، زئيف، **الملف**، مجلة الدراسات الفلسطينيَّة، العدد 35، صيف 1998.
25.صالح، حسن عبد القادر ، **سكان فلسطين ديموغرافيا وجغرافيا**، دار الشروق، عمان 1985.
26.صباغ، زهير، **الاستيطان ومصادرة الأراضي**، مؤسسة الأرض والمياه للدراسات والخدمات القانونية، القدس، تشرين الثاني 1991.
27.طه، نضال ، **الاستيطان ومصادرة الأراضي**، مؤسسة الأرض والمياه للدراسات والخدمات القانونية، القدس، تشرين الثاني 1991 .
28.عايد، خالد، **الاستعمار الاستيطانيّ للمناطق العربية المحتلة**، مؤسسة الدراسات الفلسطينيَّة، بيروت 1986.
29.عبد الكريم، قيس (أبو ليلى)،وآخرون: فهد سليمان، تيسير خالد، هشام أبو غوش، **القبضة المثقوبة**، شركة التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الأولى 1999.
30.عريقات، صائب ، **الحياة مفاوضات**، نابلس، فلسطين، عام 2008 .
31.قاسم ، عبد الستار، **الطريق إلى الهزيمة**، نيسان 1998.
32.قريع، أحمد ، **المراسلات**، صامد الاقتصادي.
33.الكتاب المقدس(**العهد القديم والعهد الجديد**) جمعية الكتاب المقدس في الشرق الأدنى، بيروت1961، سفرالتكوين12.
34.كيلاني، هيثم، **النظرية الإسرائيليَّة في التفاوض**، مركز الدراسات العربي – الأوروبيّ، بحوث استراتيجية، توزيع دار الرازي ومؤسسة الابحاث العربية، لبنان.
35.مباشر، عبده، **المؤسسة العسكرية الإسرائيليَّة** ،جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة1977.
36.محافظة، علي، **العلاقات الألمانية– الفلسطينيَّة 1841-1945**، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1981.
37.موسى القدسي دويك، **المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة**، منشاة المعارف، الإسكندرية ،2004.
38. مصطفى الحسيني، **الاستيطان والقوى السِّياسيّة الإسرائيليَّة**،2001.
39.المسيري، عبد الوهاب، **الإيديولوجيَّة الصُّهيونيّة**، دراسة حالة في علم اجتماع المعرفة، عدد 60، الكويت، 1982.
40.ـــــــــــ، **دراسات في القضية الفلسطينيَّة** ، المجلد السادس ، بيروت ، 1995 .
41.ـــــــــــ، **موسوعة اليهود واليَهوديّة والصُّهيونيّة**، ج6،ط1، دار الشروق، القاهرة، بيروت، 1999.
42.مضية، سعيد، **الاستيطان جوهر نهج العدوان وإرهاب الدولة**، رؤية، الهيئة العامة للاستعلامات ، ع11، آب ، 2001.
43.منصور، جوني ، **الاستيطان الإسرائيليّ**، مؤسسة الأسوار، عكا ،ط 2005.
44.النابلسي، تيسير، **الاحتلال الإسرائيليّ للأراضي العربية**، مركز الأبحاث، م.ت.ف، سلسلة كتب فلسطينية رقم 62، بيروت 1975.
45.النتشة، رفيق شاكر، **الاستعمار وفلسطين، إسرائيل مشروع استيطاني**، ط1 ، دار الجليل للنشر، عمان، آذار 1984.

46.نصر، سعاد، **الاستيطان ومصادرة الأراضي**، مؤسسة الأرض والمياه للدراسات والخدمات القانونية، القدس، تشرين الثاني 1991م.
47.هيكل، محمد حسنين، **المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل**، دارالشروق،ط3،2 سنة1996 القاهرة .
48.ولد أباه، السيد وشفيق، منير، **حوارات لقرن جديد، مستقبل إسرائيل**، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط 1، 2001 م.

49.الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ،**المستعمرات الإسرائيليَّة في الأراضي الفلسطينيَّة**، رام الله، التقرير الإحصائي السنوي،2003،2002م.

50.الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **المستعمرات الإسرائيليَّة في الأراضي الفلسطينيَّة**، رام الله، التقرير الإحصائي السنوي، 2008،2007م.

51.**مؤتمر الخبراء الفلسطينيين لقضايا مفاوضات الوضع الدائم**، (كتاب) 16 – 1999/9/18، المبادرة الفلسطينيَّة للحوار "مفتاح"، أيلول 1999، مطبعة رام الله الحديثة، رام الله.
52.المركز الجغرافي الفلسطيني، **نشرة القدس المعلوماتية**، أرقام وحقائق، ط 1،رامالله، 1998.
53.مؤسسة الدراسات الفلسطينيَّة ومركز الدراسات الفلسطينيَّة والصُّهيونيّة بالأهرام، **سلسلة المؤتمرات الصُّهيونيّة رقم 1**، القاهرة، ج1971،2.
54.منظمة العفو الدولية، **إسرائيل والأراضي المحتلة**، هدم المنازل ونزع ملكيتها : تدمير منازل الفلسطينيين، الناشر : منظمة العفو الدولية، الطبعة الأولى، تشرين الثاني 2000.
55.منظمة السلام للشرق الأوسط، **تقرير عن المستوطنات الإسرائيليَّة في الأراضي المحتلة**، نشرة تصدر مرة كل شهرين عن منظمة السلام للشرق الأوسط، ملف 15 عدد 6، تشرين ثاني – كانون الأوّل 2005 . مقابلة الرئيس جورج بوش أثناء ترحيبه بالرئيس الفلسطيني محمود عباس في البيت الابيض ،20 تشرين أول 2005.

المواقع الإلكترونية:

تقرير الشرق الأوسط رقم89 " **اليمين الدينيّ في إسرائيل وقضية المستوطنات**، صادرتاريخ2009/7/20،انظرالرابط:
الرابط،http://www.crisisgroup.org/home/index.cfm?l=6&id=6228.

د. محمد عوده غلمي ، **الاستيطان الصُّهيونيّ في فلسطين**، منشور على موقع شبكة الاسراء بتاريخ 2008/7/27 ، انظر الرابط:
www.israj.net/vb/archive/index.php/t-82.html

تعريف وعد بلفور موقع شبكة إسلام ويب، بتاريخ 2002/4/15 ،
http://www.islamweb.net/media/index.php?page=article&lang=A&id=13988 .

تعريف حركة غوش ايمونيم موقع شبكة وفا بتاريخ 2012/2/12
http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=5034.

مؤسسة الوحدة للصحافة والطباعة والنشر . **انتفاضة الاقصى** بتاريخ الأربعاء 2005/8/10 انظر الرابط http://thawra.alwehda.gov.sy/_print_veiw.asp?FileName=105021474820050809231550الجمعة 14-4-2012 الساعة 11.30.

الملاحق

ملحق رقم (1)

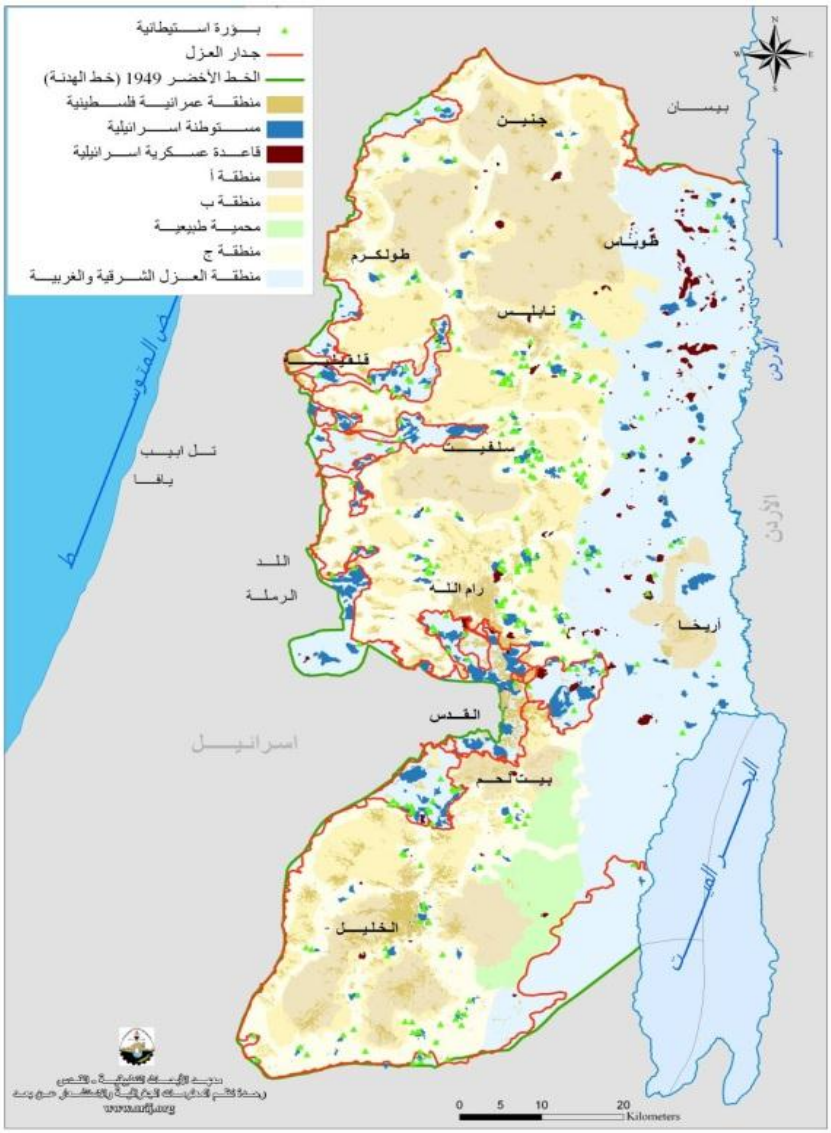

: <u>توزيع المستوطنات الإسرائيليَّة في الضفة الغربية</u>

ملحق رقم (2)

حدود الرابع من حزيران

حدود الدولة الإسرائيليَّة قبل حرب 1967 والتي احتلت فيها الضفة الغربية وغزه والجولان وسيناء ، أي حدود إسرائيل المعترف بها عالميا والتي تشمل 78 % من أراضي فلسطين

ملحق رقم (3)

الضفة الغربية ما بعد أوسلو : السيطرة والفصل - يونيو 2002

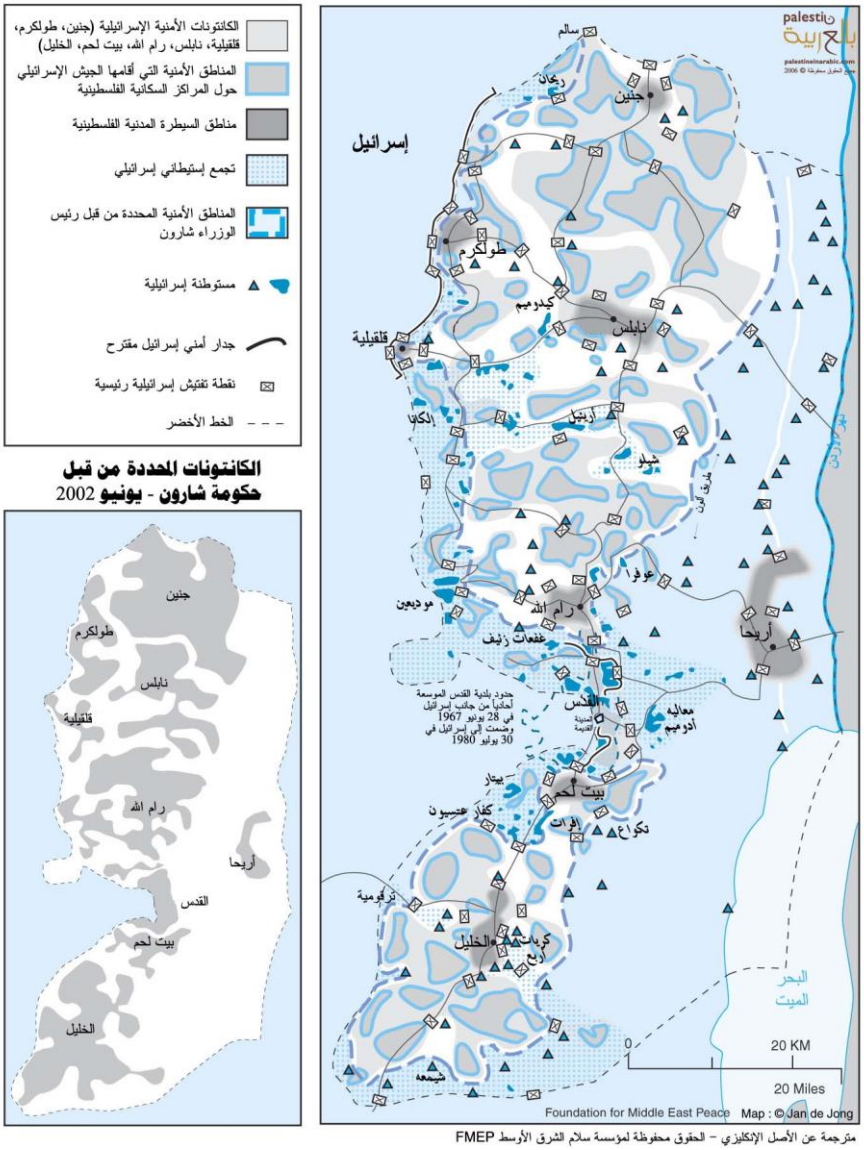

مترجمة عن الأصل الإنكليزي – الحقوق محفوظة لمؤسسة سلام الشرق الأوسط FMEP

ملحق رقم (4)

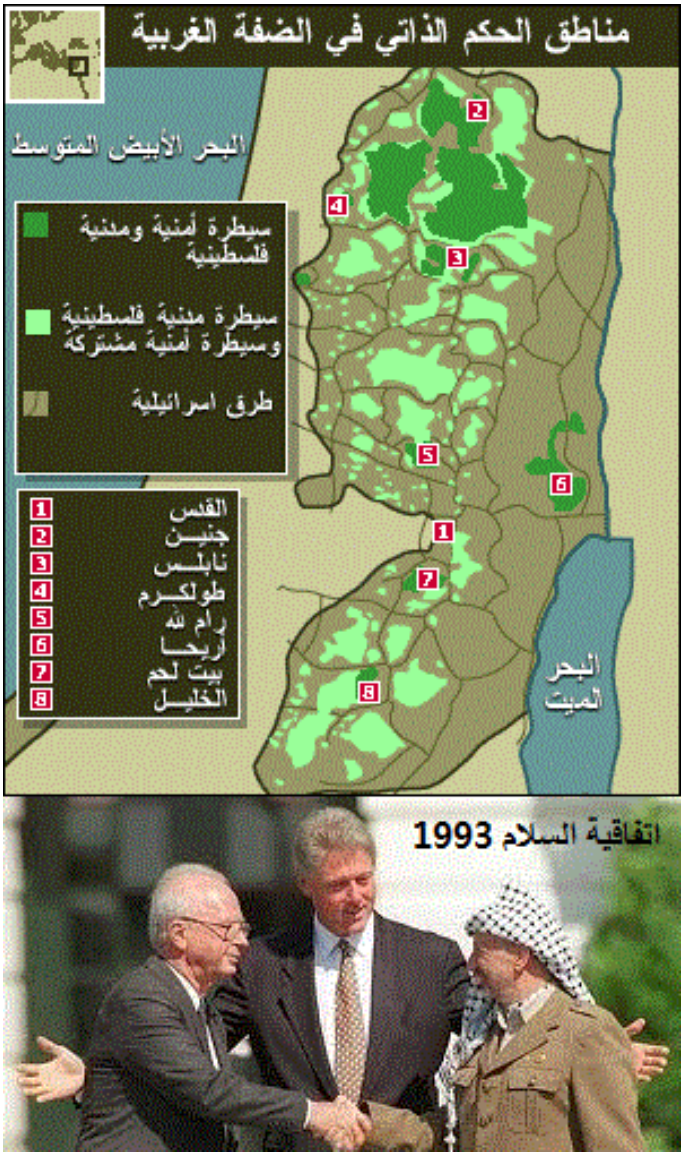
مناطق الحكم الذاتي في الضفة الغربية
البحر الأبيض المتوسط
سيطرة أمنية ومدنية فلسطينية
سيطرة مدنية فلسطينية وسيطرة أمنية مشتركة
طرق اسرائيلية
1 القدس
2 جنين
3 نابلس
4 طولكرم
5 رام الله
6 أريحا
7 بيت لحم
8 الخليل
البحر الميت
اتفاقية السلام 1993

ملحق رقم (5)

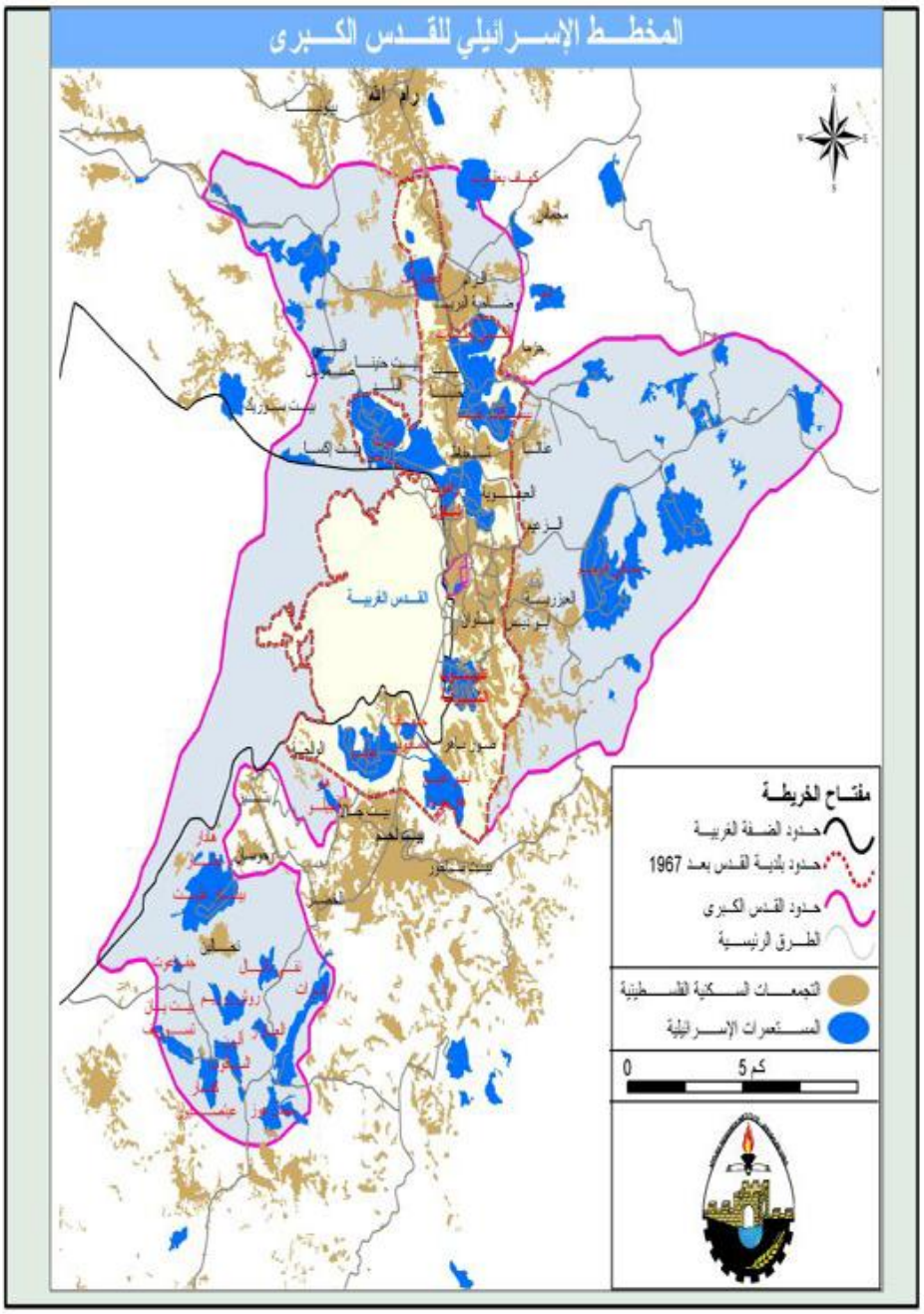

المخططات الإستيطانية في قلب القدس الشرقية

المصدر: قاعدة المعلومات في وحدة نظم المعلومات الجغرافية- معهد الأبحاث التطبيقية- أريج،

http://www.poica.org/editor/case_studies/Greater%20Jerusalem%20Arabic-1.jpg

ملحق رقم (6)

مترجمة عن الأصل الإنكليزي – الحقوق محفوظة للجمعية الأكاديمية الفلسطينية للشؤون الدولية PASSIA

ملحق رقم (7)

تقسيم الضفة الغربية إلى مناطق(A.B.C)

المصدر: قاعدة المعلومات في وحدة نظم المعلومات الجغرافية- معهد الأبحاث التطبيقية- أريج،

http://www.poica.org/editor/case_studies/abca-09.jpg